متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها مركز
التواصل والمعرفة المالية (متمم)

العدد (الثاني عشر) أبريل 2026م

في ظل تقلبات وتحولات اقتصادية عالمية

المملكة تستضيف مؤتمر العلا

لاقتصادات الأسواق الناشئة 2026

الاستاذ/ مهند باسودان:
برنامج التخصيص يركز على تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي لمشاريع التخصيص

"سفير متمم":
شاهد على قيمة الاستثمار في الوعي المالي

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

متمم

مجلـــة ربـــع سنويـــة يصدرهـــا
مركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة (متمم)

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز.

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : +966118216160 - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

افتتاحيــة العـدد

كما عودناكم دائماً يصدر العدد الثاني عشر من مجلة "متمم" وهو يحمل بين طياته العديد من الموضوعات المالية والاقتصادية في قوالب مختلفة، وننقل آراء وتعليقات عدد من خبراء المال والاقتصاد حول العديد من الفعاليات والقضايا المالية والاقتصادية.

موضوع العدد أفرد مساحة مقدرة لـ"مؤتمر العُلا لاقتصادات الأسواق الناشئة 2026"، الحدث العالمي الذي استضافته المملكة ضمن جهودها الساعية إلى صياغة أجندة السياسات الاقتصادية للأسواق الناشئة، تحت شعار "مواءمة السياسات الاقتصادية لدعم اقتصادات الأسواق الناشئة في ظل تحديات التجارة العالمية والتحولات النقدية".

وأفردت المجلة مساحة لمبادرات مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، شملت تقريراً عن النسخة الثالثة من برنامج سفير "متمم"، وأحاديث خبراء ماليين حول "إدارة الميزانية الشخصية خلال المواسم والمناسبات"، ومقالاً بعنوان "كيف نجعل الادخار أسلوب حياة"، وبعض التعريفات والمصطلحات المالية والاقتصادية.

وفي صفحات التحقيقات تجدون عدداً من الموضوعات "إرث تاريخي عريق وطموح اقتصادي متجدد.. المملكة من التأسيس إلى رؤية 2030"، و"حلت في المرتبة الثانية عالميا.. المملكة تتقدم الصفوف في التحول الرقمي". إلى جانب " الاستراتيجية الوطنية للتخصيص"، نقلت خلالها المجلة آراء العديد من الخبراء حول الموضوعات.

وتزامناً مع إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتخصيص، استضافت المجلة الأستاذ مهند بن أحمد باسودان الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص، الذي تحدث لنا على رؤية وأهداف وإستراتيجة المركز، والمهام التي يضطلع بها، وجهود المركز في تمكين وتنظيم مشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة.

وينقل العدد تقريراً حول "ملتقى الرقابة المالية.. الطريق إلى تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي واستدامته"، وتغطية شاملة لمهرجان زيتون الجوف الدولي التاسع عشر، وحكاية الشجرة المباركة التي أضاء زيتها اقتصاد المنطقة". حيث تحدث من خلال التقريرين العديد من خبراء المال والاقتصاد، حول أهمية وأثر الملتقى والمهرجان.

كما غطت المجلة "انعقاد منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص 2026" و"منتدى دائرة قادة التجزئة العالمي يتوج الرياض مركز عالميا للابتكار". إلى جانب مجموعة من الأخبار المالية والاقتصادية، وقدمت تحليلات عميقة لعدد من الخبراء حول الأثر المالي والاقتصادي. إضافة إلى مقالات تحليلية كتبها نخبة من المتخصصين.

أبـرز الموضـوعـات

06
موضوع العدد
مؤتمر العلا

14
مبادرات
تعزيز دور السفراء كقادة ماليين في مجتمعهم

النسـخة الثالثـة من برنامج سـفير "متمم"

26

أحـــداث

مستقبل الاستثمار من ميامي:
السعودية.. وجهة العالم
الإستراتيجية

44

ضيف العدد

الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص
الأستاذ **مهند بن أحمد باسودان**

مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة
ALULA
Conference for Emerging Market Economies

في ظل تقلبات وتحولات اقتصادية عالمية

المملكة تستضيف مؤتمر العلا

لاقتصادات الأسواق الناشئة 2026

ضمن جهودها الساعية إلى صياغة أجندة السياسات الاقتصادية للأسواق الناشئة بما يعزز النمو والازدهار، ويُرسّخ الاستقرار الاقتصادي العالمي، استضافت المملكة "مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة 2026"، خلال الفترة 8–9 فبراير الماضي 2026م.

وكان على رأس حضور المؤتمر معالي وزير المالية محمد الجدعان، والمدير العام لصندوق النقد الدولي معالي الدكتورة كريستالينا جورجيفا، وعددٍ من صُنّاع القرار الاقتصادي، ووزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية، وقادة المؤسسات المالية الدولية، ونخبة من الخبراء والمختصين بالعالم.

وجاءت النسخة الثانية من المؤتمر العالمي بمحافظة العلا، تحت شعار "مواءمة السياسات الاقتصادية لدعم اقتصادات الأسواق الناشئة في ظل تحديات التجارة العالمية والتحولات النقدية"، وبتنظيم مشترك بين وزارة المالية وصندوق النقد الدولي.

ويأتي انعقاد المؤتمر تأكيداً لإيمان المملكة بأهمية تعزيز الحوار الدولي، وتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية، ودعم مرونة اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام على المستوى العالمي.

ويُعد المؤتمر منصة دولية رفيعة المستوى؛ تهدف إلى تعميق التعاون الدولي، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وبناء حلول مشتركة تسهم في تحقيق نمو أكثر شمولية واستدامة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

ضرورة العمل المشترك

وفي افتتاح النسخة الثانية من المؤتمر، وجه كلٌ من معالي وزير المالية والمدير العام لصندوق النقد الدولي كلمة، حيث أكد معالي وزير المالية محمد الجدعان أهمية تعزيز دور اقتصادات الأسواق الناشئة في دعم النمو العالمي.

وشدد على ضرورة العمل المشترك لتطوير سياسات اقتصادية قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في النظامين التجاري والمالي الدوليين، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي العالمي، ويحقق نمواً مستداماً على المدى الطويل.

وحول قضية استدامة الدين التي تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية، قال معالي الجدعان إن ارتفاع مستويات الدين العام، وتكاليف الاقتراض، وتراجع فرص التمويل الميسر، أسهمت في تضييق الحيز المالي وتقليص القدرة على تمويل الأولويات التنموية والاجتماعية.

وأكد معالي وزير المالية أهمية تعزيز التنسيق الدولي وتحسين أطر إعادة هيكلة الديون، مشدداً على أن تسريع التنفيذ، وتعزيز الشفافية، وتقوية التنسيق بين الدائنين، تمثل عناصر أساسية لضمان حلول ديون أكثر فاعلية تدعم النمو والاستقرار المالي.

"معالي وزير المالية يؤكد ضرورة العمل المشترك لتطوير سياسات اقتصادية قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في النظامين التجاري والمالي الدوليين"

"الدكتـورة كريسـتالينا جورجيفـا: مؤتمـر الـعُلا أدرك في العـام الماضي تنامي دور اقتصادات الأسـواق الناشـئة في عالم يشـهد تحـولات واسـعة النطاق"

تحولات واسعة النطاق

وفي كلمتها الافتتاحية أيضاً، أكدت المدير العام لصندوق النقد الدولي معالي الدكتورة كريستالينا جورجيفا أن مؤتمر العُلا أدرك في العام الماضي تنامي دور اقتصادات الأسواق الناشئة في عالم يشهد تحولات واسعة النطاق.

وأوضحت أن السياسات الاقتصادية الرشيدة، إلى جانب المؤسسات القوية القادرة على الالتزام بالإصلاحات حتى في أصعب الظروف، تمثل الأساس لتمكين الاقتصادات من خدمة شعوبها والتعامل بمرونة مع التحديات المتغيرة.

وأشارت إلى أن أبحاث صندوق النقد الدولي تُظهر تقدماً ملموساً في أطر السياسات الاقتصادية في الأسواق الناشئة، حيث تتمتع اليوم ببنوك مركزية أكثر استقلالية، وأهداف أوضح للتضخم، وأطر مالية أكثر قوة.

وشدّدت على أن المرحلة المقبلة تفرض أولويتين رئيسيتين، تتمثلان في تحفيز النمو بقيادة القطاع الخاص، وتعميق التكامل الإقليمي وعبر الأقاليم، بما يسهم في الحفاظ على التجارة بوصفها محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي.

الأسواق الناشئة.. تحديات وفرص

سلّط المؤتمر خلال اليومين الضوء على التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما تفرضه من تحديات وفرص أمام اقتصادات الأسواق الناشئة، لا سيما في مجالات التجارة الدولية، والأنظمة النقدية والمالية، والسياسات الاقتصادية الكلية.

وأكد المشاركون أهمية تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف في ظل تزايد التحديات الاقتصادية وتنامي حالة التجزؤ وعدم اليقين، مشددين على أن الشراكات الدولية باتت أكثر أهمية من أي وقت مضى لدعم الاقتصادات الناشئة والنامية.

وأن الاستقرار الاقتصادي الكلي يُعد الأساس للنمو المستدام، وأن الأطر المالية الموثوقة، والانضباط في إدارة الدين، ووضوح السياسات متوسطة المدى، تُسهم في تهيئة بيئة داعمة للاستثمار والإصلاح، في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، مشيرين إلى أن الإصلاحات الهيكلية لا تؤتي ثمارها إلا بوجود مؤسسات قادرة على التنفيذ، مبينين أن مصداقية السياسات تنبع من الحوكمة الفاعلة والشفافية، والقدرة على تحويل الإستراتيجيات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وأكـدوا أن الاقـتـصـادات الناشئة تمثل محركاً رئيساً للنمو العالمي، وتسهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إلا أنها تواجه بيئة أكثر تعقيداً تشمل ارتفاع مستويات المديونية، وتباطؤ التجارة العالمية،

وزيادة التعرض للصدمات الجيوسياسية، مؤكدين أن التحديات الراهنة ليست دورية فحسب، بل تعكس تحولات هيكلية عميقة، وتتطلب استجابات سياسية موثوقة ومنسّقة، وتقودها الدول نفسها، مع مراعاة خصوصية كل اقتصاد، وأن الهدف من هذه اللقاءات هو تبادل الخبرات العملية في السياسات الاقتصادية، والتنفيذ الواقعي للحلول، بما يخدم الصالح العام، ويسهم في رسم ملامح استجابة جماعية وفردية للأسواق الناشئة تجاه التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي.

وأبرز المشاركون الدور المحوري للمؤسسات متعددة الأطراف، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، بوصفها جهات داعمة للاستقرار المالي العالمي، ليس فقط كمقرض أخير، بل كمستشار موثوق ومنصة جامعة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.

اليوم الأول للمؤتمر

جاءت الجلسة الرئيسة في اليوم الأول بعنوان "رسم المسار عبر مشهد اقتصادي عالمي متغير"، وشارك فيها كلٌ من: وزير المالية الصيني، ومحافظ البنك المركزي البريطاني، حيث ناقشا ملامح التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي.

وتناول المتحدثان التغيرات في النظامين النقدي والتجاري الدوليين، إلى جانب التحولات الهيكلية المرتبطة بالتجزئة الجيوسياسية والجيواقتصادية، والابتكار الرقمي، والتغيرات الديموغرافية، وانعكاساتها على الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وشارك معالي وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي الأستاذ فيصل الإبراهيم، ووزير إلغاء القيود والتحول الحكومي الأرجنتيني فيديريكو ستورزينيغر، ومحافظ البنك الوطني الإثيوبي أيوب تكالين، وأستاذ كرسي روبرت ج. أوري للاقتصاد في جامعة هارفارد د. بول أنتراس، في مناقشة ورقة بحثية بعنوان "إعادة ضبط التجارة العالمية"، أدار حوارها المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي بيير أوليفييه غورينشا.

حيث ناقشت الورقة التوترات التجارية الراهنة وتأثيرها على اقتصادات الأسواق الناشئة، واستعرضت المخاطر والفرص الناتجة عن تحولات التجارة العالمية،

> **"المشاركون أكدوا أهمية تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف في ظل تزايد التحديات الاقتصادية وتنامي حالة التجزؤ وعدم اليقين"**

ودور التكامل الإقليمي وسلاسل الإمداد والتجارة والخدمات في تعزيز المرونة والنمو طويل الأجل.

وشارك كلٌ من معالي محافظ البنك المركزي السعودي الأستاذ أيمن السياري، والمدير العام لبنك التسويات الدولية بابلو هرنانديز دي كوس، ومحافظ بنك الدولة الباكستاني جميل أحمد، في جلسة حوارية بعنوان "تداعيات حالة عدم اليقين العالمية على الأنظمة النقدية والمالية الدولية"، أدار الحوار فيها مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي توبياس أدريان.

وتناولت الجلسة آثار عدم اليقين العالمي على النظام النقدي والمالي الدولي، بما في ذلك تطورات الأطر التنظيمية، وتقلبات تدفقات رأس المال، ودور شبكة الأمان المالي العالمية في دعم الاستقرار الاقتصادي.

واختُتمت أعمال اليوم الأول بورقة بحثية بعنوان "السياسة النقدية في ظل التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي"، شارك فيها محافظ البنك الوطني الهولندي الدكتور آدم غلابينسكي، ومحافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله، ومحافظ البنك المركزي الأرمني مارتن غالستيان، وأستاذة كلية MIT Sloan للإدارة الدكتورة كريستين فوربس، فيما أدار الحوار مدير معهد جورج تاون للأمريكيتين في جامعة جورجتاون ومعهد بيترسون للاقتصاد الدولي الدكتور أليخاندرو فيرنر.

وتناولت الورقة تأثير التحولات الهيكلية والتغيرات في أنماط التجارة وتدفقات رأس المال على صياغة السياسات النقدية في اقتصادات الأسواق الناشئة، والتحديات المرتبطة بإدارة الصدمات وعدم اليقين، وأدوات السياسة النقدية، ودور التدخل في أسواق الصرف وإدارة تدفقات رأس المال.

وحضّر رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية معالي الدكتور محمد الجاسر، صندوق التمويل الميسر للبنك الإسلامي للتنمية، وعلى هامش المؤتمر، وقّعت معالي مديرة صندوق النقد الدولي الدكتورة كريستالينا جورجيفا مذكرة تفاهم مع المدير العام لصندوق النقد العربي الدكتور فهد التركي، لتعزيز التعاون المشترك.

اليوم الختامي للمؤتمر

وشهد اليوم الثاني والختامي انعقاد ورقة بحثية بعنوان "السياسة المالية في عالمٍ معرّض للصدمات"، تحدث فيها كلٌّ من معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان، ومعالي وزير المالية الباكستاني محمد أورنجزيب، ومعالي وزير المالية والوزير المنسق للاقتصاد النيجيري والي إيدون، وبروفيسور الاقتصاد بكلية إنسياد أنطونيو فاتاس، وأدار الحوار رئيس الخبراء الاقتصاديين والنائب الأول للرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية بمجموعة البنك الدولي إنديرميت غيل.

وناقشت الورقة السياسة المالية في بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين وتكرار الصدمات الاقتصادية، وأهمية تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الإنفاقية وإعادة بناء الهوامش المالية، إلى جانب دور الأطر المالية في تعزيز المرونة والاستدامة في اقتصادات الأسواق الناشئة.

وأكد الجدعان أن نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي يتطلب وجود رؤية واضحة وخطة تنفيذ قابلة للقياس تحظى بثقة المواطنين، وأن سرعة التنفيذ وجودته عنصران حاسمان لتعزيز المصداقية، إلى جانب الحوكمة الفاعلة، والشفافية، والمتابعة المستمرة للأداء.

وأوضح معاليه أن تبنّي نهج قائم على البيانات وبناء القدرات المؤسسية يمثلان ركيزة أساسية لتحقيق نمو منتج ومستدام، مؤكدًا أن جودة المؤسسات والسياسات والتقنية تُعدُّ العامل الحاسم في تعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود على المدى الطويل.

وعن تجربة المملكة في الإصلاحات المالية المرتبطة برؤية السعودية 2030، ذكر معالي الجدعان في حديثه: أن المملكة انتقلت من الاعتماد على الدورات السعرية للنفط إلى إطار ماليّ شامل يفصل الإنفاق الحكومي عن تقلبات أسواق الطاقة.

> **"معالي الجدعان: نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي يتطلب وجود رؤية واضحة وخطة تنفيذ قابلة للقياس تحظى بثقة المواطنين"**

وبيّن أن هذا يضمن استمرارية تمويل الأهداف التنموية طويلة الأجل، وأن تعزيز الإيرادات غير النفطية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتوظيف الرقمنة، أسهم في ترسيخ الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة على المدى القصير والطويل.

وتلا ذلك جلسة حوارية بعنوان "النمو بقيادة القطاع الخاص في اقتصادات الأسواق الناشئة: دور الدولة"، تحدث فيها معالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور محمد الجاسر، ومعالي وزير المالية والميزانية السنغالي شيخ ديبا، والمديرة المنتدبة لشؤون العمليات بمجموعة البنك الدولي آنا بيردي، وأدار الحوار مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي جهاد أزعور.

وشمل النقاش سبل تمكين القطاع الخاص ورفع الإنتاجية في ظل محدودية الحيز المالي وارتفاع مستويات الدين العام، إضافة إلى أثر السياسات الصناعية والتنظيمية والتحولات الرقمية، في إعادة تشكيل أنماط الاستثمار والنمو في الاقتصادات الناشئة.

واختُتم برنامج المؤتمر بجلسة بعنوان "المسار نحو صمود الأسواق الناشئة والتحول الاقتصادي"، أدارتها عضو مجلس التحرير في فاينانشيال تايمز جيليان تيت، وشارك فيها معالي المديرة العامة لصندوق النقد الدولي الدكتورة كريستالينا جورجييفا، وسعادة

وزير المالية القطري علي الكواري، ومعالي وزير الخزانة والمالية التركي محمد شيمشيك، ووزير الاقتصاد والمالية في الإكوادور ساريها مويا.

واستعرضت الجلسة تصميم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والإصلاحات الهيكلية، بما يعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتكررة، ويدعم مسارات التحول الاقتصادي في ظل التغيرات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وفي الختام، أكد وزير المالية والمدير العام للصندوق، أهمية مواصلة الحوار الصريح والبنّاء، وتعزيز العمل المشترك، وترجمة مخرجات "العلا" لسياسات عملية تسهم في دعم اقتصادات الأسواق الناشئة وتعزيز حضورها في المحافل الاقتصادية الدولية.

البيان الختامي المشترك

وفي ختام النسخة الثانية من مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة، أصدر معالي وزير المالية السعودي الأستاذ محمد الجدعان، ومعالي الدكتورة كريستالينا جورجيفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي، البيان التالي:

"البيان الختامي: المؤتمر بنسخته الثانية أكد مجدداً أهمية وجود منتدى عالمي مخصص يركز على التحديات والفرص والتطلعات المشتركة لاقتصادات الأسواق الناشئة"

"نود أن نتقدم بالشكر إلى صناع السياسات في اقتصادات الأسواق الناشئة، وكبار الأكاديميين العالميين، ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، على اجتماعهم مجدداً في العلا لمناقشة أبرز التحديات التي تواجه اقتصادات الأسواق الناشئة، إلى جانب السياسات الكفيلة بتعزيز قدرتها على الصمود ودفع عجلة النمو، وقد أكد هذا المؤتمر بنسخته الثانية مجدداً أهمية وجود منتدى عالمي مخصص يركز على التحديات والفرص والتطلعات المشتركة لاقتصادات الأسواق الناشئة".

"على مدى اليومين الماضيين، ركّزت المناقشات على كيفية تمكّن اقتصادات الأسواق الناشئة من التعامل مع بيئة عالمية تتسم باستمرار حالة عدم اليقين، والتحولات الجيوسياسية، وتغيّر أنماط التجارة، والتطور التقني المتسارع. وتبرز هذه التحولات العميقة الحاجة الملحّة إلى تعزيز أطر السياسات والمؤسسات بما يدعم القدرة على الصمود ويُمكّن من اغتنام الفرص المتاحة في المرحلة المقبلة".

"وبرزت من المؤتمر عدة رسائل رئيسية؛ أولها أن السياسات الاقتصادية الكلية والمالية السليمة، المدعومة بمؤسسات قوية وحوكمة فعّالة، تظل الركيزة الأساسية لتعزيز الصمود في عالم أكثر عرضة للصدمات. وتُظهر تجارب العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة أن الأطر الموثوقة في السياسات وتطوير المؤسسات أسهما في تحقيق نتائج أفضل على صعيد التضخم، والحفاظ على الاستقرار المالي، والحفاظ على قدرة النفاذ إلى الأسواق، حتى في ظل تصاعد حالة عدم اليقين".

"ثانياً، وفي ظل تحسن الاستقرار الاقتصادي، تواجه اقتصادات

الأسواق الناشئة الآن تحدي الانتقال إلى المرحلة التالية من الإصلاحات؛ وهي الإصلاحات التي تحقق نمواً أعلى وأكثر استدامة وزيادة بفرص العمل، وسيكون إطلاق إمكانات القطاع الخاص عنصراً محورياً في هذا المسار، بما يشمل تعميق الأسواق المالية، وتقليل العوائق أمام ريادة الأعمال والاستثمار، وتسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للازدهار في سوق العمل العالمي المتغير."

"وثالثاً، في ظل التحولات المتسارعة في أنماط التجارة والاستثمار، يوفّر تعميق التكامل داخل الإقليم وبين الأقاليم المتعددة فرصاً واعدة ومهمة. ويبقى تمكين التجارة وتعزيز التعاون الإقليمي أمران أساسيان لاقتصادات الأسواق الناشئة في إطار تكيفها مع المشهد الاقتصادي العالمي المتغير".

"ونُعرب عن تقديرنا للالتزام الذي أبدته اقتصادات الأسواق الناشئة بالتكاتف، وتبادل الخبرات، واتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة التحديات العالمية. ونتطلع إلى مواصلة هذه المناقشات والبناء على هذا الزخم في النسخ المقبلة من مؤتمر العلا لاقتصادات الأسواق الناشئة."

الأثر المالي والاقتصادي

وحول الأثر الاقتصادي للمؤتمر علّق الخبير والمحلل الاقتصادي المتخصص الدكتور علي الحازمي، بأن المؤتمر هو منصة إستراتيجية تتجاوز الطابع البروتوكولي إلى صياغة حوار اقتصادي مؤثر بين صناع القرار في الاقتصادات الناشئة والمؤسسات المالية الدولية.

وقال إن انعقاد المؤتمر بالشراكة بين وزارة المالية وصندوق النقد الدولي يمنحه ثقلاً مؤسسياً، ويؤكد أن المملكة شريك فاعل في تصميم أجندة الإصلاح والاستقرار الكلي العالمي. حيث عززت المملكة حضورها في المؤسسات المالية الدولية عبر مساهمات تمويلية، ومبادرات دعم فني، ومشاركة فاعلة في لجان السياسات.

وبيّن أن الأسواق الناشئة في العالم عامة، تواجه اليوم بيئة دولية معقدة، تتمثل في تشديد السياسة النقدية العالمية، إلى جانب تقلبات في تدفقات رؤوس الأموال، إلى جانب مخاطر جيوسياسية، وضغوط ديون سيادية.

وأشار د. الحازمي إلى أن المؤتمر يطرح مقاربة حول تعزيز متانة المالية العامة، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وبناء هوامش أمان مالية ومؤسسية قادرة على امتصاص الصدمات. حيث تقدم التجربة السعودية حالة تطبيقية على هذا المسار.

وأكد أن المملكة تبنت ومنذ إطلاق رؤية السعودية 2030، إصلاحات هيكلية شملت إعادة هيكلة منظومة الدعم، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتطوير إدارة الدين العام، وإرساء أطر للميزانية متوسطة المدى.

مضيفاً: "كما جرى تعزيز الشفافية والانضباط المالي، وتوسيع دور القطاع الخاص، ورفع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي. هذه الإصلاحات تُعد إعادة صياغة للعقد الاقتصادي بما يوازن بين الاستدامة المالية والتحول التنموي".

وأوضح الحازمي أن العلاقة المتقدمة مع مؤسسات مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أسهمت في تبادل الخبرات، وبناء القدرات، وتعزيز مواءمة السياسات مع أفضل الممارسات الدولية، مع الحفاظ على خصوصية النموذج الوطني.

ونوه إلى أن هذه الشراكة بين المملكة والمؤسسات المالية الدولية قد "عززت مصداقية الاقتصاد السعودي في الأسواق العالمية، مما انعكس ايجاباً على خفض تكلفة التمويل، وتحسين التصنيفات الائتمانية".

وأكد أن مؤتمر العلا يعتبر تموضعاً أوسع للمملكة كمركز للحوار الاقتصادي العالمي بين الشمال والجنوب، ويعكس قناعة بأن استقرار الاقتصاد العالمي لا يتحقق دون دور قيادي للأسواق الناشئة، وأن الإصلاح الناجح يتطلب مزيجاً من الجرأة والانضباط المؤسسي.

وختم د. علي الحازمي تعليقة لمجلة "متمم" بأنه من خلال هذا المؤتمر، تؤكد المملكة أن تجربتها الإصلاحية ليست قصة محلية، بل رصيداً يمكن أن يُسهم في صياغة مستقبل اقتصادي أكثر توازناً واستدامة.

"الدكتور علي الحازمي: تؤكد المملكة من خلال المؤتمر، أن تجربتها الإصلاحية ليست قصة محلية، بل رصيداً يمكن أن يُسهم في صياغة مستقبل اقتصادي أكثر توازناً واستدامة"

النسخة الثالثة من برنامج سفير "متمم"

تعزيز دور السفراء كقادة ماليين في مجتمعهم

"سفير متمم" هو برنامج ينظمه سنويا مركز التواصل والمعرفة المالية " متمم"، بهدف نقل المعرفة المالية بطريقة تفاعلية يشارك بها عدد من طلبة المدارس بالمملكة العربية السعودية.

في بداية البرنامج يتم اختيار عدد من مدارس التعليم العام للمشاركة في البرنامج، بالإضافة الى ذلك يتم ترشيح، معلمين بمسمى "مشرف مالي" وطلبة بمسمى "سفراء متمم" يقومون بمهمة "الإرشاد المالي" لرفع الوعي وتعزيز السلوكيات المالية الصحيحة.

وفي المرحلة النهائية للبرنامج يُقاس أداء المدارس؛ والمشرف؛ وطلبة البرنامج، ويختتم بحفل تُدعى إليه المدارس المشاركة، ويعلن فيه عن الفائزين وفق الشروط المحددة، وتستمر العلاقة مع السفراء بعد فترة انتهاء البرنامج. ويهدف البرنامج إلى تزويد الطلبة بالمعارف الأساسية؛ لرفع قدراتهم في إدارة أموالهم بكفاءة، من خلال دور "سفراء متمم" الذين ينقلون المعرفة إلى زملائهم وأسرهم، في تجسيد عملي لمستهدفات رؤية السعودية 2030 في رفع الوعي المالي وتحفيز خطط الادخار المستدام.

أهداف البرنامج

تتركز أبرز أهداف برنامج سفير متمم في الآتي:

تشجيع البيئة المدرسية على المشاركة في الأنشطة التوعوية المالية.

تعزيز دور السفراء كقادة ماليين في مجتمعهم لنشر المعرفة والخبرات المالية مع أقرانهم وعائلاتهم.

تمكين الطلبة من تطوير مهاراتهم مثل التخطيط المالي؛ والادخار؛ والاستثمار؛ وريادة الأعمال، وقدرتهم على إدارة أموالهم بكفاءة.

تحفيز الابتكار والإبداع في المجال المالي ونشر الثقافة المالية، من خلال قيادة السفراء لعدد من المبادرات والأنشطة.

رفع قدرات ومهارات المعلمين في الوعي المالي، لتمكينهم من إيصال مفاهيم التوعية المالية الصحيحة للطلبة.

بداية البرنامج

أطلق مركز التواصل والمعرفة المالية، النسخة الثالثة من البرنامج السنوي "سفير متمم"، يوم الثلاثاء 17 ربيع الأول 1447هـ الموافق 9 سبتمبر 2025م،

وقد تم تنفيذه بالشراكة مع الأكاديمية المالية، في 27 مدرسة سعودية؛ بهدف تعزيز الثقافة المالية لدى الطلبة.

استُهل البرنامج بورشة عمل قدمها المستشار والخبير المالي الدكتور سالم باشميل، بحضور عدد من المعلمين المشاركين كمشرفين ماليين في مدارسهم.

كما تناولت الورشة عدة مهارات مالية، منها: الادخار، والاستثمار، وريادة الأعمال، والتقنية المالية، إلى جانب أساليب إيصال هذه المعارف للطلبة من خلال أنشطة ومحاضرات تفاعلية.

ختام البرنامج

اختتم مركز التواصل والمعرفة المالية النسخة الثالثة من برنامجه "سفير متمم"، يوم الأربعاء 16 رجب 1447هـ الموافق 4 فبراير 2026م، وذلك بحضور جمع من ملاك ومديري ومعلمي وطلبة المدارس المشاركة، وشركاء المركز، وسفراء "متمم"، وعدد من البنوك. وفيما يلي مقتطف من كلمات الحفل الختامي:

وزارة المالية - وكالة التواصل والإعلام

في كلمته أمام الحفل، إنابةً عن وكيل وزارة المالية للتواصل والإعلام والمشرف العام على مركز التواصل والمعرفة المالية، ذكر الأستاذ هشام الجوهر مدير عام التخطيط وحوكمة التواصل بوزارة المالية، إن البرنامج يأتي ضمن جهود مستمرة لنشر المعرفة، وترسيخ الثقافة المالية كأداة أساسية لتمكين الأفراد والمجتمع.

وأوضح أن برنامج "سفير متمم" صُمم بأسلوب عملي وتفاعلي يجعل الطالب شريكاً في التجربة لا مجرد متلقٍ للمعلومة، ويستهدف فئة يسهم تمكينها بالمهارات والمعارف في بناء مستقبل واعٍ ومسؤول. مؤكداً أن هذا الموسم كان شاهداً على قيمة الاستثمار في الوعي، وعلى ما يمكن للطلاب والمدارس أن يقدموه حين تُمنح لهم فرصة العلم والتجربة.

الأكاديمية المالية

في كلمته إنابة عن الرئيس التنفيذي للأكاديمية المالية، أكد الأستاذ عبدالله مطلق الشايعي رئيس قطاع ذكاء الأعمال والابتكار بالأكاديمية، سعادته بمساهمة الأكاديمية في برنامج سفير "متمم"، مشيراً إلى أهمية نشر الوعي المالي باعتباره حجر الأساس لمجتمع قوي ومستدام اقتصادياً، وينعكس إيجاباً على الاقتصاد والمجتمع ككل.

جامعة اليمامة

قال الرئيس التنفيذي لجامعة اليمامة الأستاذ عبدالرحمن بن محمد الخضيري إن البرامج التوعوية، مثل برنامج سفير متمم، تمثل نموذجاً فاعلاً في الاستثمار في الإنسان، وأكد سعادته باستضافة الجامعة لهذا الحفل ومشاركتها في دعم المبادرات التي تسهم في تمكين الأجيال القادمة، وتعزيز ثقافة الوعي والمسؤولية المالية".

المدارس الفائزة شاركت بالنسخة الثالثة 24 مدرسة، ومن خلال 25 مشرفاً و143 سفيراً من الطلبة، تم خلالها تنفيذ العديد من المحاضرات التوعوية والتعريفية، وورش العمل، والنشاطات الابتكارية والإبداعية التي ركّزت على تعزيز مهارات الطلبة في مجالات الادخار، وريادة الأعمال، والاستثمار، والتقنية المالية، ومكافحة الاحتيال المالي.

وفي ختام البرنامج تم الإعلان عن المدارس الفائزة، حيث فازت المدارس الآتية:

المركز الأول:

مدارس ابن رشد النموذجية

المركز الثاني:

مدارس إتقان التربية

المركز الثالث:

مدارس المملكة

المركز الرابع:

مدارس الرياض

المركز الخامس:

مدارس بواكير

إدارة الميزانية الشخصية
خلال المواسم والمناسبات

تصاحب المواسم والمناسبات الاجتماعية عادةً زيادة ملحوظة في المصروفات، ما قد يشكل ضغطاً على الميزانية الشخصية إذا لم يتم التخطيط لها مسبقاً. في هذا التحقيق نسلط الضوء على أبرز المحاور المالية التي تساعد الأفراد على إدارة مصروفاتهم بذكاء، والحفاظ على استقرارهم المالي، وقد تم الاستفادة من آراء عددٍ من المتخصصين في مجال التوعية والتثقيف المالي لتقديم رؤى عملية وشاملة للأفراد؛ فقد أدلى بآرائهم كلٌّ من: الدكتور محمد مكني، ؛ والدكتور سالم باشميل، خبير التربية المالية ومستشار الوعي المالي؛ والدكتورة. عبير الذواد، أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الملك سعود؛ والدكتور. محمد نور الدين سيد، أستاذ المالية المساعد بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، و الدكتور. عبدالله السلوم، أستاذ مساعد المالية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وجاءت آراؤهم على النحو الآتي:

أولاً: كيف يمكن للفرد تحديد احتياجاته المالية للمواسم والمناسبات قبل حدوثها؟

الدكتور. محمد مكني: بسبب غياب التخطيط المالي في كثير من الأحيان تصبح هذه المواسم مصدرًا للضغط المالي وزيادة المديونية.

الدكتور. عبدالله السلوم: إدارة المالية لا تقوم فقط على البحث عن القرارات المثالية، بل على تجنب القرارات التي قد تضعف الاستقرار المالي لدى الأفراد

الدكتور. محمد مكني

تشهد المواسم والمناسبات الاجتماعية مثل شهر رمضان المبارك، الأعياد، حفلات الزواج، والرجوع للعام الدراسي زيادة في الإنفاق لدى كثير من الأفراد والأسر. وبسبب غياب التخطيط المالي في كثير من الأحيان تصبح هذه المواسم مصدر للضغط المالي وزيادة المديونية؛ أن إدارة الميزانية الشخصية مهارة لضمان التوازن بين تلبية متطلبات هذه المواسم والحفاظ على الاستقرار المالي.

ويمكن للفرد تحديد احتياجاته المالية للمواسم والمناسبات قبل حدوثها، أولاً بالتخطيط المبكر، فالمواسم والمناسبات أمر متوقع ومعلوم الوقت ومتكرر سنويًا وهذا يتيح للأسر إعداد ميزانية تقديرية للتكاليف وتحديد قائمة بالمصروفات المتوقعة مثل الهدايا، الملابس أو تكاليف السفر، وبعد ذلك يتم تقدير تكلفة كل بند بشكل تقريبي ووضع سقف مالي للإنفاق. كما يعد تخصيص مبلغ ادخاري قبل المناسبة بفترة كافية من أفضل الحلول بحيث تصبح السيولة متوافرة عند حلول المناسبة.

الدكتور. سالم باشميل

تأتي المواسم والمناسبات مثل رمضان والأعياد والإجازات محملة بالفرح والتواصل الاجتماعي، لكنها غالبًا ما تتحول إلى مصدر ضغط مالي كبير إذا لم تُدر بحكمة، خاصة بالنسبة لمن ينفقون أكثر مما يملكون، فيقعون في فخ الاستدانة أو استنزاف المدخرات، وهذا الأمر يؤثر على استقرارهم المالي لأشهر لاحقة. لذلك، من المهم أن يسبق هذه المناسبات تخطيط مالي مدروس، مع السعي لبناء عادات مالية جيدة. ومن أيسر الطرق لذلك

أن تبدأ بإعداد قائمة شاملة بكل المناسبات المتوقعة خلال السنة القادمة، ثم قدّر تكلفة كل بند بناءً على تجاربك السابقة، ومن الجيد إضافة هامش احتياطي بنسبة 5-7% لمواجهة التضخم أو الزيادات غير المتوقعة. الإجمالي، اقسمه على 12 شهرًا، وهذا المبلغ الشهري الصغير يُحوّل تلقائيًا إلى حساب ادخار منفصل مخصص لـ "المناسبات والمواسم"، فتتجنب الضغط في اللحظة الأخيرة.

الدكتورة. عبير الذواد

تواجه الأسر والأفراد تحديات مالية متكررة عند اقتراب المواسم والمناسبات مثل الأعياد، وشهر رمضان، والعودة إلى المدارس، أو حفلات الزفاف والسفر. وقد تتحول هذه المناسبات إلى مصدر ضغط مالي إذا لم يسبقها تخطيط مالي مناسب.

يمكن للفرد تقدير احتياجاته المالية مسبقاً عبر إعداد قائمة تقريبية للنفقات المتوقعة ووضع خطة لإدارتها، وذلك من خلال حصر المصروفات المحتملة مثل الهدايا، والملابس، والمواد الغذائية، والأنشطة المختلفة. كما ينصح بمراجعة الإنفاق في المواسم السابقة لتحديد متوسط المصروفات المتوقع وتوقع الاحتياجات المستقبلية بشكل أدق.

ومن المفيد أيضاً تخصيص ميزانية لكل بند بشكل منفصل لتقليل الإنفاق العشوائي، إضافة إلى الادخار المبكر عبر تخصيص جزء من الدخل قبل حلول الموسم بفترة كافية، مما يخفف الضغوط المالية على الفرد والأسرة. كما أن ترتيب الأولويات والتمييز بين الاحتياجات الأساسية والكماليات يُعد خطوة مهمة في إدارة الإنفاق.

الدكتور. محمد نورالدين

مما لا شك فيه أن المواسم والمناسبات الاجتماعية والدينية مثل الأعياد وبداية العام الدراسي ومواسم السفر والمناسبات العائلية فترات يزداد فيها الإنفاق بصورة ملحوظة، وغالباً ما يجد الأفراد أنفسهم أمام ضغوط مالية. لذلك تعد إدارة الميزانية الشخصية خلال هذه الفترات مهارة مالية أساسية تساعد الفرد على تحقيق التوازن بين تلبية احتياجاته والاستمتاع بالمناسبات وبين الحفاظ على استقراره المالي وتجنب أعباء مستقبلية. ولا شك أن التخطيط المسبق هو الخطوة الأهم في إدارة الميزانية خلال المواسم. ويمكن للفرد تحقيق ذلك من خلال حصر المصروفات المتوقعة المرتبطة بالمناسبة، مثل الهدايا، والملابس، والسفر، أو الضيافة؛ كما يُنصح بمراجعة المصروفات التي تم إنفاقها في مواسم سابقة لتكوين تصور أكثر دقة حول حجم الإنفاق المتوقع. ومن المفيد كذلك تخصيص جزء من الدخل شهريًا كادخار مخصص لهذه المناسبات، بحيث يتم توزيع العبء المالي على عدة أشهر بدلًا من تحمله دفعة واحدة.

الدكتور. عبدالله السلوم

يقول المستثمر الشهير كين فيشر أن ثلثي النجاح المالي يكمن في تجنب الخطأ، أما الثلث المتبقي فيتحقق عبر القيام بالفعل الصحيح، هذه الفكرة تختزل جانباً مهماً من السلوك المالي للأفراد؛ إذ إن إدارة المالية لا تقوم فقط على البحث عن القرارات المثالية، بل على تجنب القرارات التي قد تضعف الاستقرار المالي لدى الأفراد. ومن هنا تبرز أهمية الاستفادة من التجارب السابقة والدروس التراكمية التي يكتسبها الشخص أثناء بناء خطته المالية الشخصية وتطويرها.والتحدي المتكرر وهو كثيراً ما يتم تجاهله يدور حول المواسم والمناسبات كل عام؛ فالمناسبات مثل شهر رمضان والأعياد هي مواسم ثابتة وتتكرر كل سنة، كما أن هناك مواسم أخرى متغيرة وتحدث كل عام أيضاً

مثل فصل الصيف والشتاء أو الإجازات السنوية. هذه المواسم وما يترافق معها من أحداث ليست مفاجئة بطبيعتها، لكنها غالباً ما تتحول إلى مصدر ضغط على ميزانية الأفراد والأسر بسبب عدم الاستعداد الجيد أو الإنفاق غير المخطط له. ولذلك فإن إدراج هذه المواسم ضمن التخطيط المالي المسبق يسهم في تقليل أثرها على الاستقرار المالي.

ثانياً: ما الأخطاء التي يقع فيها الكثيرون عند زيادة المصروفات، وكيف يمكن تجنبها؟

الدكتور. سالم باشميل: من أكثر الأخطاء شيوعًا وتأثيرًا على التخطيط المالي: التسوق بدون خطة واضحة، والوقوع في فخ "الخصومات الكبيرة"، والشراء العاطفي اللحظي

الدكتور. محمد مكني

من أبرز الأخطاء الشائعة:

أولاً: الإنفاق العاطفي حيث يشعر البعض بضرورة إظهار مستوى معيشي أعلى من الإمكانات الحقيقية.

ثانياً: الاعتماد المفرط على بطاقات الائتمان دون إدراك حقيقي لحجم الإنفاق.

ثالثاً: تتبع العروض التسويقية دون حاجة لشراء هذه السلع.

ولتجنب هذه الأخطاء ينبغي الالتزام بميزانية محددة والتمييز بين الاحتياجات الأساسية والكماليات وتتبع الإنفاق بشكل مستمر.

الدكتور. سالم باشميل

من أكثر الأخطاء شيوعًا وتأثيرًا على التخطيط المالي: التسوق بدون خطة واضحة، والوقوع في فخ "الخصومات الكبيرة" خاصة فيما لا نحتاجه، والشراء العاطفي اللحظي. ومن الحلول المقترحة لمثل هذه الأخطاء:

- كتابة قائمة محددة قبل الخروج للتسوق أو الدخول إلى التطبيقات، مع سقف لسعر كل بند.
- تطبيق قاعدة "48 ساعة": إذا ترددت في شراء شيء غير مدرج في القائمة، انتظر يومين، فإن نسيت الأمر فهذا مؤشر أنه ليس ذا أهمية.
- حدد سقفًا للهدايا لكل شخص (مثلاً 300-100 ريال حسب درجة المناسبة) ولا تتجاوزه تحت أي ضغط مجتمعي.

الدكتورة. عبير الذواد

من أبرز الأخطاء الشائعة خلال المواسم والمناسبات الإنفاق العاطفي أو الاستهلاك الترفيهي، حيث يميل بعض الأفراد إلى المبالغة في المظاهر الاجتماعية أو شراء هدايا وتنظيم مناسبات بتكاليف مرتفعة استجابةً للعروض الترويجية أو الضغوط الاجتماعية. وعند تزامن ذلك مع غياب التخطيط المالي والاعتماد المفرط على بطاقات الائتمان، قد يجد الفرد نفسه تحت ضغط الديون وتراكم الالتزامات المالية.

ولتفادي هذه الأخطاء، يستحسن الالتزام بميزانية محددة وعدم تجاوزها، وتعزيز ثقافة مقارنة الأسعار والبحث عن الخيارات الأفضل قبل الشراء. كما ينبغي التركيز على القيمة المعنوية للمناسبة بدلاً من المظاهر المادية، مما يساعد على تجنب المشتريات غير المخطط لها.

الدكتور. محمد نورالدين

يقع كثير من الأفراد في أخطاء مالية خلال المواسم نتيجة الحماس أو الضغوط الاجتماعية، ومن أبرز هذه الأخطاء الإنفاق العاطفي أو التسرع في الشراء دون مقارنة الأسعار أو وضع ميزانية محددة. كما أن الاعتماد المفرط على بطاقات الائتمان دون القدرة على السداد لاحقًا يعد من الأخطاء الشائعة التي تؤدي إلى تراكم الديون. ولتجنب هذه المشكلات، من المهم وضع حد أقصى للإنفاق والالتزام به، بالإضافة إلى إعداد قائمة بالمشتريات الضرورية والابتعاد عن المشتريات غير المخطط لها.

الدكتور. عبدالله السلوم

يمكن تفسير كثير من قرارات الإنفاق خلال هذه الفترات بما يعرف بالاستهلاك القائم على المتعة، حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق إشباع شعور سريع من خلال الشراء أو الإنفاق المرتبط

بالمناسبات. وغالبًا ما تكون هذه القرارات مدفوعة بتوقعات اجتماعية أو ضغوط محيطة بالأشخاص أكثر من كونها نابعة من احتياج فعلي. المشكلة هنا أن هذه المتعة والتي سرعان ما تتلاشى قد تقود إلى نتائج مالية غير مرغوبة، مثل الإفراط بالاستهلاك واللجوء إلى الاقتراض وبالتالي الإخلال بالأهداف المالية المرغوب تحقيقها والتي تحقق استقرارًا ماليًا حقيقياً. تشير الأدبيات إلى مفهوم آخر يمكن تسخيره في علاج هذه المعضلة وهو ما يعرف بتأجيل الإشباع، أي قدرة الفرد على تأجيل الاستهلاك من أجل أمر آخر يقدم مكافأة أكبر في المستقبل؛ ولعل تجربة "المارشميلو" التي أجراها عالم النفس والتر ميشيل من جامعة ستانفورد تقترح ذلك حيث أظهرت نتائجها أن الأفراد القادرين على تأجيل استهلاك قطعة الحلوى – الكماليات – من خلال التجربة التي طبقت على مجموعة من الأشخاص يميلون إلى تحقيق نتائج أفضل في المستقبل في حياتهم الواقعية وفي أغلب مجالاتها، بما في ذلك الأداء الأكاديمي والاستقرار النفسي، والجوانب الصحية، بل حتى الأداء المالي.

ثالثاً: كيف يمكن الوفاء بالالتزامات دون التأثير على الاستقرار المالي؟

الدكتوة. عبير الذواد: من المهم الحفاظ على التوازن بين الالتزامات الحالية، والاحتفاظ بمدخرات للطوارئ، لضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل

الدكتور. محمد مكني

الأصل أن المناسبات يجب أن تتكيف مع القدرات المالية للفرد أو الأسرة وليس العكس. ويكون ذلك من خلال توزيع المصروفات والاستفادة من التخطيط المسبق إضافة إلى البحث عن البدائل الأقل تكلفة بقدر المستطاع.

كما أن مشاركة أفراد الأسرة في التخطيط المالي يعزز الوعي المالي ويقلل من الضغوط على الميزانية.

الدكتور. سالم باشميل

إذا وجدت في أحد الشهور أن المبلغ غير كافٍ، قلّص بذكاء: قلل عدد الهدايا، أو اختر بدائل ذات قيمة عاطفية عالية وتكلفة منخفضة.

الدكتورة. عبير الذواد

يمكن تحقيق ذلك من خلال توزيع النفقات على عدة أشهر بدلاً من دفعها دفعة واحدة، إضافة إلى الادخار قبل المناسبة أو الموسم بوقت كافٍ، بما يتناسب مع القدرة المالية للفرد والتزاماته الأخرى. كما ينصح بتحديد سقف واضح للإنفاق يتوافق مع مستوى الدخل، والاستفادة من العروض والتخفيضات دون الإفراط في الشراء أو شراء ما لا حاجة له. ومن المهم كذلك الحفاظ على التوازن بين الالتزامات الحالية والاحتفاظ بمدخرات للطوارئ، لضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل.

توعية وتثقيف مالي

الدكتور. محمد نورالدين

يمكن تحقيق التوازن بين الالتزامات المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال ترتيب الأولويات. فالمصروفات الأساسية مثل السكن، والغذاء، والتعليم، والالتزامات الدورية يجب أن تظل في مقدمة الأولويات قبل أي مصروفات موسمية. كما يساعد توزيع المصروفات على فترات زمنية مختلفة والبحث عن بدائل اقتصادية مثل العروض والتخفيضات في تقليل العبء المالي دون التأثير على المشاركة في المناسبات الاجتماعية والاستمتاع بها.

الدكتور. عبدالله السلوم

هناك بعض التقنيات السلوكية التي تعين على مستوى الانضباط المالي لدى الأفراد عن طريق تبني مجموعة من الأساليب المساعدة، مثل إعداد ميزانية مالية تأخذ في الاعتبار هذه المواسم والأحداث، والادخار المسبق للمناسبات والمواسم قبل حلولها عن طريق تكوين مخصصات مالية لها، وإعداد قائمة مسبقة للمشتريات ومقارنة أسعارها، كما يمكن مراجعة بعض القناعات الاستهلاكية المرتبطة بالمواسم والتي تم رسمها من قبل الآخرين لتحفيز الاستهلاك. كذلك قد يكون إلغاء، أو تأجيل، أو حتى استباق الانفاق أحد الخيارات التي يمكن النظر إليها، فعلى سبيل المثال: التخطيط المبكر للسفر خلال الإجازات يسهم في تقليل التكاليف وتجنب الانفاق بشكل مبالغ فيه على أمر كمالي مثل السفر.

رابعاً: ما النصائح المهمة لتفادي الاستدانة أو الأعباء المالية غير الضرورية؟

الدكتور. محمد نورالدين: التخطيط المسبق، والإنفاق الواعي، وتحديد الأولويات، كلها عوامل تساعد على الاستمتاع بالمناسبات دون الوقوع في ضغوط مالية لاحقة

الدكتور. محمد مكني

أولاً: وضع ميزانية واضحة للمناسبة والالتزام بها.

ثانياً: تجنب استخدام القروض أو بطاقات الائتمان لتغطية المصروفات.

ثالثاً: الادخار المسبق للمواسم المتكررة.

رابعاً: مقارنة الأسعار والتخطيط المبكر للشراء.

وتذكر دائماً أن التخطيط المسبق والوعي المالي يساعد الأفراد والأسر على الاستمتاع بالمناسبات دون الوقوع في ضغوط مالية وهذا هو النجاح داخل الأسرة والمجتمع.

الدكتور. سالم باشميل

في النهاية، إدارة الميزانية أثناء أوقات المناسبات ليست حرماناً، بل هي فن التوازن بين الفرح الحاضر والأمان المستقبلي. من يخطط مبكراً يعيش المناسبات براحة بال ويخرج منها أقوى مالياً. ابدأ اليوم – حتى لو بخطوة

صغيرة كحساب التكلفة المتوقعة للمناسبة القادمة – وستجد الفرق كبيرًا في جودة حياتك المالية والنفسية.

الدكتورة. عبير الذواد

لتجنب الديون والضغوط المالية خلال المواسم والمناسبات، يوصى بالتخطيط المالي المسبق ووضع ميزانية واقعية تتناسب مع مستوى الدخل. كما يعد الادخار التدريجي قبل حلول المناسبة خطوة فعالة في تخفيف العبء المالي. وينبغي أيضاً تجنب اللجوء إلى القروض الاستهلاكية لتغطية مصروفات مؤقتة، والحرص على التمييز بين الحاجة إلى الشراء والرغبة في الشراء. كما أن تعزيز الثقافة المالية داخل الأسرة وتوعية أفرادها بأهمية الإنفاق في حدود الدخل يساعد على بناء سلوكيات مالية رشيدة، ويمكنهم من التعامل بوعي مع حالات الإنفاق العاطفي التي قد تصاحب بعض المواسم والمناسبات. من خلال التخطيط المسبق، والالتزام بالميزانية، والتمييز بين الاحتياجات والرغبات، يمكن الاحتفال بالمواسم والمناسبات بهدوء وثقة مالية. فالقليل من التنظيم اليوم يوفر راحة مالية غداً، ويجنب الأفراد الوقوع في الاستدانة أو التضحية بالأهداف المالية المستقبلية.

الدكتور. محمد نورالدين

لتجنب الوقوع في دائرة الديون خلال المواسم، ينبغي الالتزام بعدة ممارسات مالية رشيدة. من أهم هذه الممارسات تحديد ميزانية واقعية تتناسب مع مستوى الدخل، والابتعاد عن المقارنات الاجتماعية التي قد تدفع الفرد للإنفاق بما يفوق قدرته. كما يُفضل تعزيز ثقافة الادخار المنتظم، حتى ولو بمبالغ بسيطة، إلى جانب الاعتماد على التخطيط المالي بدلاً من الحلول السريعة مثل القروض أو الشراء بالتقسيط غير الضروري. في النهاية، تمثل إدارة الميزانية الشخصية خلال المواسم والمناسبات عنصرًا مهمًا من عناصر الاستقرار المالي للفرد والأسرة. فالتخطيط المسبق، والإنفاق الواعي، وتحديد الأولويات، كلها عوامل تساعد على الاستمتاع بالمناسبات دون الوقوع في ضغوط مالية لاحقة. ومن خلال تبني سلوك مالي منظم، يمكن للأفراد تحقيق التوازن بين متطلبات الحياة الاجتماعية والمحافظة على أمنهم المالي على المدى الطويل.

الدكتور. عبدالله السلوم

إن من المبادئ الأساسية للحفاظ على الاستقرار المالي تجنب اللجوء إلى الديون لأغراض استهلاكية وكمالية، سواء عبر البطاقات الائتمانية أو خدمات جديدة مثل تقنيات "اشتر الآن وادفع لاحقًا" أو غيرها. فالإغراءات التمويلية قد تبدو سهلة الوصول في البداية، لكنها كثيرًا ما تتحول إلى عبء يقيّد خياراتنا المالية في المستقبل. ومن هنا، فإن الانضباط في الميزانية الشخصية لا يعني الحرمان بالضرورة، بل اختيار الأولويات والطريقة المناسبة لتحقيقها دون الإضرار بالاستقرار والأهداف المالية.

الشمول المالي

يُعد **الشمول المالي** من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في العديد من دول العالم، لما له من دور مهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويقصد بالشمول المالي: تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية واستخدامها بسهولة وبأسعار مناسبة، مثل الحسابات المصرفية وخدمات الادخار والتمويل والتأمين ووسائل الدفع المختلفة. ويهدف هذا المفهوم إلى ضمان استفادة الأفراد والمؤسسات من الخدمات المالية بطريقة آمنة ومنظمة، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين كفاءة الاقتصاد.

يسعى الشمول المالي إلى دمج الفئات التي لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي ضمن المنظومة المالية، خاصة الأفراد ذوي الدخل المحدود والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. فوجود خدمات مالية متاحة للجميع يساعد الأفراد على إدارة أموالهم بشكل أفضل، ويمنحهم فرصة الادخار والتخطيط للمستقبل، كما يمكنهم من الحصول على التمويل اللازم عند الحاجة. ويساهم ذلك في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفوارق الاقتصادية بين فئات المجتمع المختلفة.

كما يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ يساعد على زيادة الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي. فإتاحة الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمكنها من الحصول على التمويل اللازم لتطوير أعمالها والتوسع في أنشطتها، وهو ما يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية. لذلك تعد هذه المشاريع من أهم المستفيدين من سياسات الشمول المالي، نظرًا لدورها الكبير في دعم الاقتصاد الوطني.

ومن الجوانب المهمة في الشمول المالي أيضًا تعزيز الشفافية في التعاملات المالية وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية غير الرسمية. فعندما يستخدم الأفراد والمؤسسات الخدمات المالية الرسمية، تصبح العمليات المالية أكثر تنظيمًا ووضوحًا، مما يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية في المجتمع.

ومع التطور التقني المتسارع في القطاع المالي، أصبحت التقنيات المالية الحديثة أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تعزيز الشمول المالي. فقد ساعد انتشار الخدمات المصرفية الرقمية والتطبيقات المالية ووسائل الدفع الإلكتروني على تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية بسرعة وسهولة أكبر، كما ساهمت هذه التقنيات في خفض التكاليف وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل مناطق وفئات لم تكن تصلها الخدمات المالية التقليدية في السابق.

وحتى يحقق التطور التقني والتحول الرقمي المتسارع وانتشار التقنيات المالية الشمول المالي المنشود، لابد من نشر الوعي والثقافة المالية بين أفراد المجتمع، حيث يساعد ذلك الأفراد على فهم الخدمات المالية المتاحة لهم واستخدامها بطريقة صحيحة تسهم في تحسين وضعهم المالي، مما يسهم في تعزيز انتشار الشمول المالي. لذلك تعمل العديد من المؤسسات والجهات المعنية على تنفيذ برامج ومبادرات تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي لدى المجتمع وتشجيع الأفراد على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية سعياً إلى تعزيز الشمول المالي.

ويظل الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لما يتيحه من تمكين الأفراد والمنشآت من الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها بكفاءة. مما يسهم في دعم التنمية والنمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما يجعل تطوير سياسات الشمول المالي وتوسيع نطاقها من الأولويات المهمة لدى العديد من الدول.

كيف نجعل الادخار أسلوب حياة؟

أريج كعكي

باحثة ومستشارة في السياسات الاقتصادية والإستراتيجية

ابتكرت سنغافورة في العام 1955 م واحداً من أكبر أنظمة الادخار في العالم، وهو نظام صندوق الادخار المركزي (CPF)، والذي طُوّر عبر السنوات ليواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتبرز تجربة سنغافورة كواحدة من أنجح قصص الأنظمة الادخارية، حيث تتجاوز معدلات الادخار هناك نحو 40%، السر كان بسيطاً وذكياً في آن واحد: ربط الادخار بأهداف ملموسة تهم الأفراد والأسر مثل امتلاك منزل، وتكاليف الرعاية الصحية، والتعليم وغيرها من اهتمامات الأفراد والأسر اليومية. هذا الربط حول الادخار إلى عملية منطقية ومجزية، مما ساهم في تحويل هذه المدخرات لاحقاً إلى قوة استثمارية دفعت بالاقتصاد السنغافوري ومستوى حياة الأفراد والأسر نحو الأمام. إننا اليوم نشهد تحولاً جذرياً في نظرتنا للمال، من وسيلة للإنفاق اللحظي إلى أداة للبناء المستقبلي. تاريخياً، كان الإنفاق الاستهلاكي هو السمة الغالبة، حيث كانت معدلات ادخار الأسر منخفضة وتقدر بنحو 1.6% من الدخل، وهو رقم لا يتسق مع طموحات التحول نحو اقتصاد متنوع ومستقر. لذا، برزت مستهدفات وطنية واضحة لرفع هذه النسبة إلى 10% وفق رؤية السعودية 2030، بهدف خلق توازن مالي للأسر، وفي الوقت نفسه توفير سيولة داخل الاقتصاد تدعم المشاريع المحلية وتخلق فرص عمل جديدة. وتُظهر أحدث البيانات الاقتصادية للعام 2025 وبداية 2026م أننا نسير في الاتجاه الصحيح، حيث تشير التقديرات الإحصائية إلى صعود معدل ادخار الأسر ليصل إلى ما يقارب 4%، هذا النمو يعكس وعياً متزايداً بأهمية الادخار، وعلى الرغم من هذا التصاعد الإيجابي للسلوك الادخاري إلا أننا نتطلع إلى تكثيف هذا الزخم لمواءمة معدلاتنا الحالية مع المستهدفات الطموحة، مما يستدعي ابتكار أدوات أكثر مرونة تسرّع من وتيرة الوصول إلى مستهدف الـ 10%.. هذا التحول لا يمثل نجاحاً اجتماعياً فحسب، بل هو دعامة اقتصادية تُسهم في توفير سيولة داخلية تدعم المشاريع وتقلل من مخاطر التقلبات المالية. يمكن طرح عدد من المقترحات العملية، من أبرزها :1. الادخار الاستباقي (Save More Tomor-row): تفعيل أدوات الاقتصاد السلوكي عبر الأنظمة الوظيفية لربط الادخار آلياً بالعلاوات السنوية مما يتيح للموظف رفع نسبة ادخاره آلياً مع نمو دخله دون التأثير على نمط معيشته الحالي. يقلل هذا النموذج من "ألم الخسارة" اللحظي، حيث يرتفع رصيد المدخرات تلقائياً مع نمو الدخل دون المساس بنمط المعيشة الحالي للموظف. 2. برامج الادخار الموازي والجوائز التحفيزية (Matched Savings & Financial Rewards): تبني نماذج تشاركية تمنح المدخرين حوافز مقابل التزامهم بخطط ادخارية طويلة الأجل. واقعياً، يمكن تفعيل ذلك من خلال منح ادخارية تضاف لرصيد الفرد من قبل جهات داعمة أو عبر صناديق المسؤولية الاجتماعية، تمنح حوافز نقدية مباشرة للمدخرين الملتزمين، مما يرفع من جاذبية الأوعية الادخارية كبديل للاقتراض الاستهلاكي.3. الشراكات المؤسسية الرقمية (Digital Corporate Partnerships): تعزيز دور المنظمات كمنصات وسيطة عبر التعاقد مع شركات التقنية المالية (FinTech) المرخصة لتوفير حلول ادخارية واستثمارية ميسرة لموظفيها من خلال التعاقد مع منصات مرخصة لتسهيل وصول الموظفين للأوعية الاستثمارية كجزء من المزايا الوظيفية. هذا الربط التقني يسهل إدارة الفوائض المالية بمرونة عالية ويحول الادخار من جهد فردي معقد إلى ثقافة مؤسسية مدعومة بالتقنية. الادخار هو استثمار حقيقي في المستقبل المالي، والوصول إلى معدل ادخار 10% هو رحلة جماعية تبدأ بقرار بسيط وتدعمها سياسات مالية ذكية. إن الهدف الأسمى للادخار هو إعادة تدوير الفائض المالي ليتحول من سيولة استهلاكية عابرة إلى أصول استثمارية مستقبلية تضمن استدامة الملاءة المالية للأفراد والأسر، وتُشكل قاعدة رأسمالية صلبة تخدم التنمية الاقتصادية الشاملة تضمن استدامة النمو للأجيال القادمة وتدعم متانة اقتصادنا الوطني.

مستقبل الاستثمار من ميامي:
السعودية.. وجهة العالم الإستراتيجية

الجدعان في قمة الأولوية: المرونة ووضوح الرؤية سلاح المملكة لجذب الاستثمارات العالمية.

شهدت مدينة ميامي الأمريكية انعقاد النسخة الرابعة من قمة الأولوية التابعة لمبادرة مستقبل الاستثمار خلال الفترة من 25 إلى 27 مارس 2026، تحت شعار "تدفّق رأس المال"، وبمشاركة واسعة من وزراء وقادة أعمال ومستثمرين وصنّاع سياسات من مختلف أنحاء العالم، لمناقشة التحولات المتسارعة في حركة رؤوس الأموال ودورها في تشكيل الاقتصاد العالمي، وكيفية انتقال رأس المال عبر المناطق والقطاعات، ودوره في دعم النمو المستدام وتعزيز الابتكار، وقيادة التحولات الاقتصادية في عالم يشهد تزايدًا في التحديات والتجزئة.

تحت شعار "تدفّق رأس المال".. صفقات وشراكات كبرى في ختام قمة الأولوية بميامي.

وكان أبرز المتحدثين في القمة، سمو الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي وزير السياحة الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب، ومعالي محافظ صندوق الاستثمارات العامة (PIF) رئيس مجلس أمناء مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار الأستاذ ياسر بن عثمان الرميان، ووزير الخزانة الأمريكي الـ77، المؤسس والشريك الإداري لشركة "ليبرتي ستراتيجيك كابيتال" ستيفن منوشين، وآخرين.

مشاركة معالي وزير المالية

شارك معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان ضمن جلسة حوارية بعنوان "مجلس صُنّاع التغيير: خارطة جديدة للاستثمار"، تناولت التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتوجهات المستقبلية للاستثمار، في ظل المتغيرات

الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة.

وخلال الجلسة، أشار معاليه إلى أن المستثمرين يركزون عند تقييم الفرص الاستثمارية على عدد من المحددات الرئيسة، من أبرزها الاستقرار، والمرونة، وإمكانات النمو، ووضوح الرؤى والخطط طويلة المدى، إلى جانب تحقيق عوائد معدلة حسب المخاطر.

وأضاف أن الدول الأكثر قدرة على استقطاب الاستثمارات هي تلك التي تمتلك أسساً متينة تمكّنها من التعامل بكفاءة مع المتغيرات والتحديات، مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية رسخت هذا النهج من خلال رؤية واضحة ومستهدفات طويلة المدى، بحيث أصبحت المرونة جزءًا أصيلًا من نهجها الاقتصادي والتنموي، وليست مجرد استجابة مرحلية للمتغيرات.

وأوضح أن المملكة أثبتت قدرتها على بناء مقومات الاستدامة الاقتصادية عبر استثمارات إستراتيجية ظهرت آثارها الإيجابية بوضوح في الوقت الراهن، ومن ذلك خط الأنابيب الشرقي - الغربي الذي يسهم في دعم إمدادات الطاقة واستقرارها على المستوى العالمي.

وبيّن أن الاقتصاد السعودي أظهر قدرة عالية على التعامل مع الصدمات العالمية، حيث سجل أداءً متميزًا في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، رغم أن حجم الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي جاء دون متوسط ما أنفقته دول مجموعة العشرين، في حين تجاوز معدل النمو الاقتصادي للمملكة متوسط نمو دول المجموعة.

وأشار معالي الجدعان إلى أن وضوح التوجهات والسياسات طويلة المدى يمثلان عنصرًا أساسيًا في تعزيز الثقة وجاذبية البيئة الاستثمارية، لافتًا كذلك إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه ركيزة رئيسة لدعم التنافسية وتعزيز فرص النمو، مشيرًا إلى ما تتمتع به المملكة اليوم من كفاءات وطنية شابة وطاقة مجتمعية إيجابية تعكس حيوية مسيرتها التنموية والثقة المتزايدة بمستقبلها.

جلسات ونقاشات

ناقشت جلسات قمة مبادرة مستقبل الاستثمار في ميامي جملة من التحولات العميقة في حركة رؤوس الأموال عالميًا، حيث أجمع المشاركون على أن رأس المال بات يتحرك بوتيرة أسرع وباتجاهات أكثر وضوحًا نحو مراكز نمو جديدة، مدفوعًا بعوامل الاستقرار، وقرب الأسواق، وتنامي الفرص في قطاعات البنية التحتية والطاقة ورأس المال البشري..

وأكد المتحدثون أهمية الاستثمار في التعليم والبنية التحتية لتحقيق عوائد مستدامة. كما شهدت القمة اجتماعات مغلقة جمعت قادة المال والسياسات، ركزت على تحويل الطروحات النظرية إلى خطوات عملية، متناولة قضايا الأصول الرقمية، ومستقبل بيئة العمل بحلول 2050، والاستثمار في المدن ذات المخاطر المرتفعة والعوائد الطويلة.

وأعلنت القمة عن إطلاق "مؤشر حركة رأس المال" (CMI)، بهدف تتبع تدفقات الاستثمار عالميًا، وتوفير أدوات تحليلية لصناع القرار لفهم كيفية تشكل الاقتصادات المستقبلية. كما برزت مبادرة "منصة المبتكرين" بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، لدعم الشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي والاستدامة وربطها بالمستثمرين.

وقال معالي محافظ صندوق الاستثمارات العامة رئيس مجلس إدارة مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار الأستاذ ياسر بن عثمان الرميان: لا يزال وضع الاقتصاد الجزئي والمالي في المملكة العربية السعودية قويًا ومستقرًا ومرنًا، ونحن مستثمرون على المدى الطويل، ولا نقيس عوائدنا بأرباع السنة، بل بالعقود.

وأكد المتحدثون في الجلسة الرئيسية "مجلس صُنّاع التغيير" أهمية التفكير طويل الأجل في ظل التحولات الجيوسياسية، وتناولت النقاشات دور الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وتزايد أهمية رأس المال السيادي في دعم الابتكار التقني والتنمية البشرية، بالتوازي مع بحث قضايا الاستدامة، بما في ذلك تمويل إزالة الكربون.

وشهدت القمة إعلان عدد من الشراكات والصفقات التي عكست حيوية حركة رأس المال، من بينها تعاون لبناء سوق عالمي لوكلاء الذكاء الاصطناعي، وإطلاق منصة ضيافة بقيمة مليار دولار في المملكة، إضافة إلى اتفاقيات استثمارية تستهدف أسواق أمريكا اللاتينية.

وفي ختام الجلسات، ركزت النقاشات على التحديات المرتبطة بعدم الاستقرار الجيوسياسي وتقلبات الطاقة وتفكك سلاسل الإمداد، مقابل الفرص التي تتيحها التكنولوجيا، خاصة الذكاء الاصطناعي. كما برزت قضايا مثل التنمية الحضرية الخضراء، والسباق على المعادن الحرجة، ومستقبل مراكز الحوسبة العالمية، بوصفها محددات رئيسة لشكل الاقتصاد العالمي القادم.

وأجمع المشاركون على أن رأس المال يعيد تموضعه وفق معايير جديدة، تتصدرها وضوح السياسات، واستقرار الأنظمة، والقدرة على التنفيذ، بما يعزز من فرص تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل في المرحلة المقبلة.

السعودية كوجهة استثمارية عالمية

الأستاذ الدكتور محمد القحطاني: العالم يبحث عن الاستقرار والرؤية والتنفيذ، والسعودية اليوم تجمع هذه العناصر الثلاثة

أكد الأستاذ الدكتور محمد القحطاني المحلل الاقتصادي ومؤسس MQ Partners، أن قمة FII Miami عززت تنافسية السعودية كوجهة استثمارية عالمية، باعتبار أنها لا تروج للمملكة فقط، بل تضعها داخل غرفة القرار الاستثماري العالمي. مشيراً إلى أن رأس المال اليوم لا يبحث عن الفرصة وحدها، بل عن الاستقرار، وضوح السياسات، سرعة التنفيذ، والقدرة على تحويل الرؤية إلى مشاريع. وهذا كله ما يميز اقتصاد المملكة.

ويضيف بأن السعودية الجديدة تقول للمستثمر العالمي لدينا رؤية طويلة، اقتصاد مرن، صندوق سيادي فاعل، قطاعات واعدة، وشراكات دولية قابلة للتحويل إلى صفقات. لذلك فالمؤتمر يعزز صورة المملكة كـ منصة عالمية لتدفق رأس المال، لا كسوق محلي فقط. وقد أكدت منصة الصندوق أن قمة ميامي عُقدت تحت شعار "تدفق رأس المال" لجمع القادة حول الابتكار والمرونة والنمو المستدام والقيمة طويلة الأمد.

ويوضح القحطاني أن القمة تساعد على نقل رأس المال العالمي من الاستثمار التقليدي إلى قطاعات المستقبل التي تستهدفها رؤية 2030 مثل السياحة، التقنية، الذكاء الاصطناعي، البنية التحتية، الطاقة، الخدمات المالية، إدارة الأصول، ورأس المال البشري. مضيفاً بأن هذا يبرز قوة السعودية بما لديها من خارطة قطاعات، ومشاريع وتمويل وتنظيم.

وأبان بقوله عندما يلتقي المستثمرون في ميامي مع صناع القرار السعوديين، فهم لا يسمعون خطاباً نظرياً فحسب، بل يرون فرصاً قابلة للتنفيذ. مستشهداً بشراكات صندوق الاستثمارات العامة مع مديري أصول عالميين لجذب رأس المال والخبرات إلى المملكة وتعميق أسواق رأس المال.

وحول دور هذه المؤتمرات في دعم النمو وتنويع مصادر الدخل، يقول

القحطاني إنها تعمل كمسرعات اقتصادية تختصر المسافة بين الفكرة والتمويل وبين السياسة العامة والصفقة الاستثمارية، وبين الدولة والمستثمر العالمي وعندئذ يتعزز النمو الاقتصادي المرغوب. منوهاً بأن تنويع الدخل لا يتحقق فقط بإطلاق قطاعات جديدة، بل بجذب رأس مال طويل الأجل يدخل في الصناعة، السياحة، التقنية، الخدمات، اللوجستيات، والتعليم، ولهذا فإن القمة تخدم التنويع بربط السعودية بمراكز القرار المالي في العالم، وتحويل رؤية 2030 من مشروع وطني إلى قصة استثمار عالمية.

ويشير إلى إسهام الشراكات الدولية الكبير في تحفيز القطاع الخاص السعودي، مرجعاً ذلك إلى أن الشراكات الدولية لا تجلب المال فقط، بل تجلب معه المعرفة، الحوكمة، التقنية، المعايير، وسلاسل الإمداد والاهم من ذلك جرأة الاستثمار، وهذا هو ما يحتاجه القطاع الخاص السعودي للانتقال من مقاول محلي إلى شريك عالمي.

ويشرح الأستاذ الدكتور محمد القحطاني، أن دخول مستثمر أو مدير أصول عالمي إلى السعودية، لا يعني تمويله مشروعاً فقط؛ بل يعني رفع جودة السوق، وفتح فرص للشركات السعودية، وخلق وظائف نوعية، ونقل خبرات تشغيلية وتمويلية. مشيراً إلى أن FII Miami يدعم القطاع الخاص عبر ثلاث قنوات: رأس المال، الثقة، والشراكات التشغيلية.

ويختم بأن قمة أولوية ميامي أكدت أن السعودية لم تعد تنتظر رأس المال العالمي، بل أصبحت تشارك في إعادة توجيهه، وأن العالم يبحث اليوم عن الاستقرار والرؤية والتنفيذ، والسعودية اليوم تجمع هذه العناصر الثلاثة. قائلاً: "رأس المال يتحرك بذكاء والسعودية أصبحت أهم محطاته في القرن الحادي والعشرين".

مصطلحات مالية واقتصادية

(1) ائتمان مصرفي

هو إجمالي مبلغ الأموال التي يمكن لأي شخص أو شركة اقتراضها من مؤسسة مالية.

(2) ائتمان متجدد

نوع من ترتيبات الائتمان التي تسمح للمقترض بالوصول إلى الأموال حتى حد ائتماني محدد مسبقاً، مع القدرة على الاقتراض والسداد والاقتراض مرة أخرى.

(3) إدارة المخاطر

عملية تحديد المخاطر المالية وتقييمها، ووضع الإجراءات اللازمة لتجنبها أو الحد من آثارها أو التخفيف منها.

(4) إصلاح اقتصادي

التغييرات أو التحسينات التي يتم إجراؤها على السياسات أو الأنظمة الاقتصادية لتعزيز الكفاءة والنمو والاستقرار.

(5) أداء اقتصادي

مقياس لكفاءة الاقتصاد واستقراره وقدرته على النمو خلال فترة زمنية محددة، عادة على أساس سنوي.

(6) أثر اقتصادي

تأثير الأنشطة أو السياسات أو الأحداث الاقتصادية على الشركات والقطاعات والأفراد.

(7) إصلاح هيكلي

تغييرات في السياسات تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية.

(8) إصلاح الضرائب

تغييرات في السياسات الضريبية تهدف إلى تحسين الكفاءة والعدالة أو تحصيل الإيرادات.

للاطلاع على المعجم

(9) إصلاحات جارية

السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين الجوانب البنيوية للاقتصاد.

(10) أصول ثابتة

الأصول طويلة الأجل التي يمتلكها عمل تجاري أو مؤسسة وتستخدمها في عملياتها مثل المباني أو الآلات أو المعدات.

(11) أصول حكومية

الأصول المملوكة من قبل الجهات الحكومية أو العامة، وتشمل الأصول الملموسة (كالأراضي والمباني) والأصول غير الملموسة (كحقوق الملكية الفكرية)، والتي تستخدم لتحقيق الأهداف العامة وتقديم الخدمات للمواطنين.

(12) أصول مادية

الأصول التي يكون لها شكل أو جوهر مادي، وتشمل الأصول الملموسة الأصول الثابتة، الآلات والمباني والأراضي والأصول المادية المتداولة مثل مخزون السلع والمحاصيل.

(13) أصول رأسمالية

الأصول المادية، وغير المادية التي تشكل جزءًا من أصول العمل، والمخصصة للاستعمال طويل الأمد كأداة عمل، أو وسيلة استثمار.

(14) أصول مالية

أصول تحمل قيمة نقدية ويمكن تداولها، وتشمل الأسهم والسندات والنقد والصكوك المالية الأخرى التي تدر إيرادات أو من المتوقع أن تُسهم في ذلك.

(15) إعادة شراء الأسهم

عملية شراء الشركة أسهمها المطروحة في السوق من المساهمين، لزيادة قيمة الأسهم والأرباح لكل سهم.

(16) إعادة الهيكلة

عملية إعادة تنظيم عمليات الشركة أو ماليتها أو هيكلها لتحسين كفاءتها وربحيتها أو التكيف مع التغيرات في ظروف السوق.

(17) إعادة موازنة المحفظة الاستثمارية

ضبط تخصيصات الأصول في المحفظة للحفاظ على مستويات المخاطر المطلوبة.

(18) إعادة التمويل

استبدال قرض موجود بقرض جديد، في كثير من الأحيان بشروط أفضل.

(19) اتفاقية تمويل

مجموعة من الوثائق يتم بموجبها منح القرض، وتشمل وثائق اتفاقية القرض، واتفاقية التمويل، واتفاقيات الديون.

(20) اختلال التوازن بين العرض والطلب

حالة السوق حيث لا يكون العرض والطلب في حالة توازن، مما يسبب تقلب الأسعار.

إرث تاريخي عريق وطموح اقتصادي متجدد

المملكـة من التأسيـس إلـــى رؤيـــــة 2030

يستحضر يوم التأسيس (22 فبراير)، ذكرى تأسيس الدولة السعودية الأولى، على يد المؤسس الإمام محمد بن سعود، وتوليه الحكم في 22 فبراير 1727م - 30 جمادى الآخرة 1139هـ، واتخذ الدرعيّة عاصمة له، ليؤسس وحدتها واستقلالها السياسي.

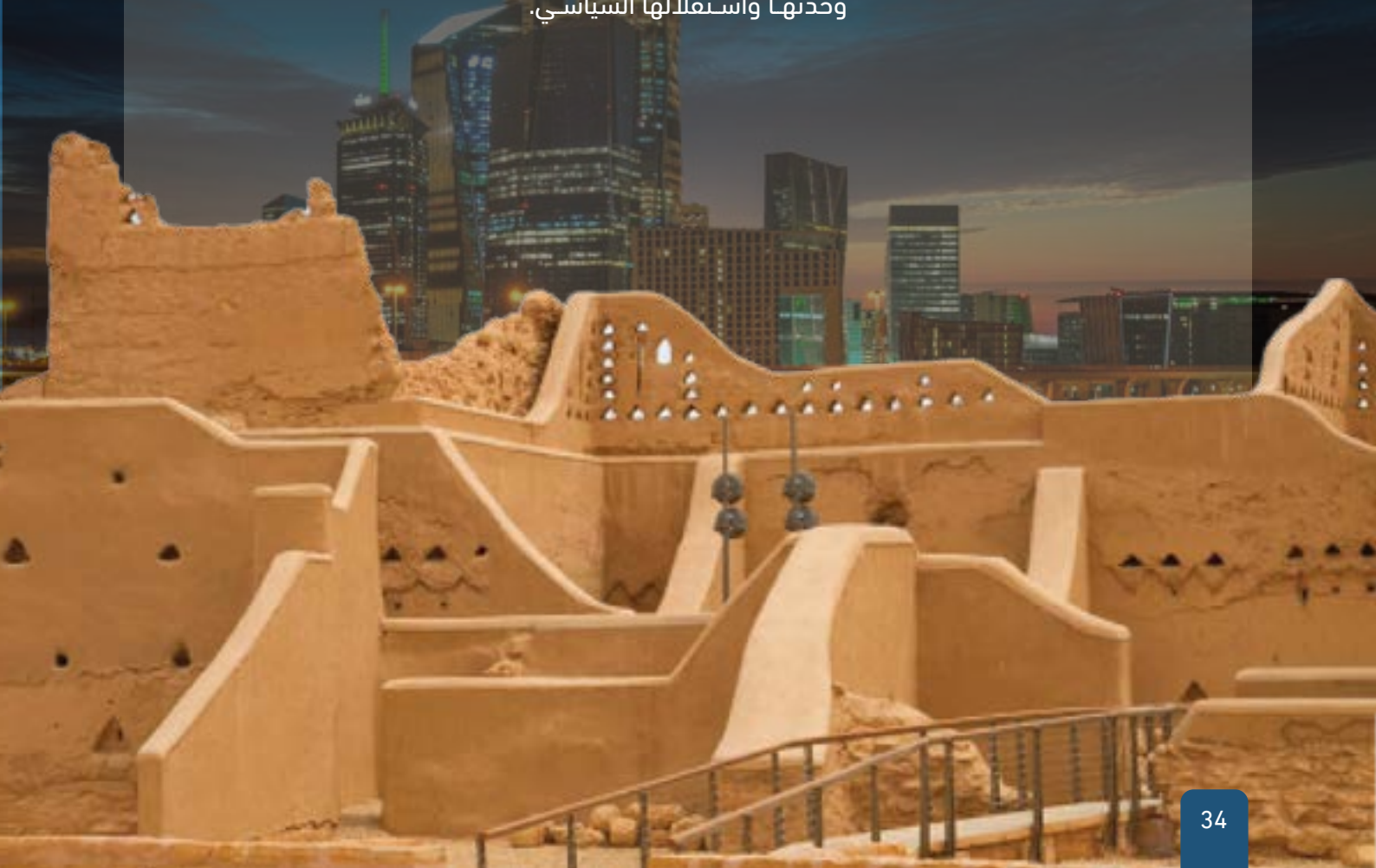

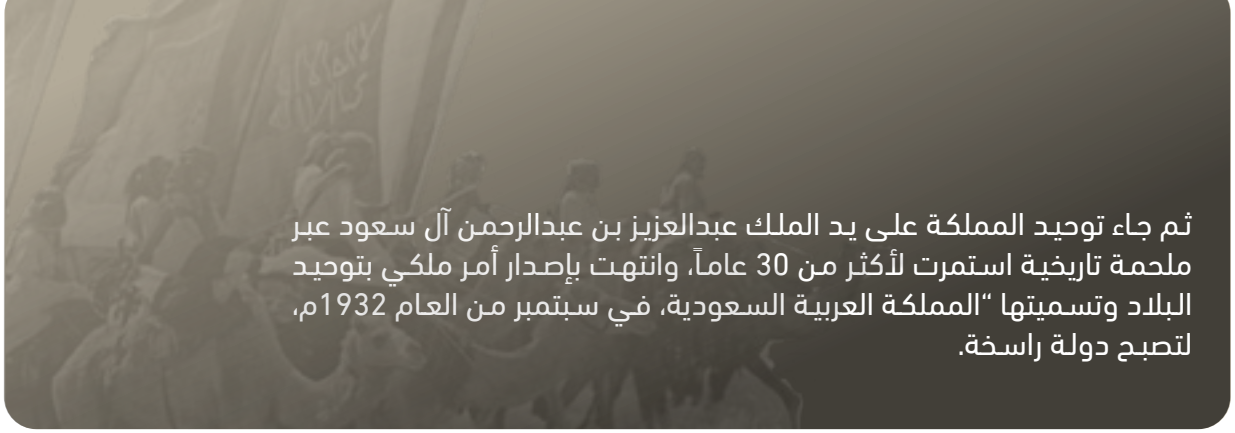

ثم جاء توحيد المملكة على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود عبر ملحمة تاريخية استمرت لأكثر من 30 عاماً، وانتهت بإصدار أمر ملكي بتوحيد البلاد وتسميتها "المملكة العربية السعودية، في سبتمبر من العام 1932م، لتصبح دولة راسخة.

جذور التنمية ومسار التحول الاقتصادي

ومنذ توحيدها على يد الملك المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -رحمه الله- عام 1932م أرست المملكة العربية السعودية دعائم دولة حديثة قامت على ترسيخ الأمن والاستقرار، وبناء وتأسيس وتطوير الدولة ومؤسسات الحكم والإدارة.

وجاء اكتشاف النفط في العام 1938م، ليتيح للدولة سانحة إطلاق مشاريع البنية التحتية، وتأسيس قطاعات التعليم والصحة والخدمات، لتدخل المملكة مرحلة بناء اقتصادي متسارع ارتكز على استثمار مواردها الطبيعية وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي.

ليأتي إطلاق رؤية السعودية 2030 في العام 2016م بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ليشكل محطة تاريخية في مسار التحول الاقتصادي، أعادت صياغة أولويات التنمية عبر ثلاثة محاور رئيسة: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

وارتكزت الرؤية على إصلاحات هيكلية شملت تنمية القطاعات غير النفطية، وتمكين المرأة، وتحفيز الاستثمار، وتطوير البيئة التشريعية، إضافة إلى إطلاق مشروعات إستراتيجية كبرى تعكس طموح المملكة في تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية العالمية.

وهكذا امتدت مسيرة المملكة من جذور التأسيس الراسخة إلى آفاق التحول الشامل، في رحلة تنموية تجمع بين الثوابت الوطنية وروح التحديث، وتؤكد أن رؤية 2030 ليست قطيعة مع الماضي، بل امتداد طبيعي لمسار طويل من البناء والتطوير.

إعادة تشكيل المجتمع والاقتصاد والمكان

الدكتورة امتثال الثميري: يوم التأسيس لا يمثل مجرد حدث تاريخي، بل بداية مشروع تنموي طويل المدى وضع الأسس للاقتصاد السعودي الحديث ورسّخ ثقافة التخطيط والاستثمار في الإنسان

في حديثها للمجلة، أوضحت الدكتورة امتثال الثميري، أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك سعود، أن توحيد البلاد على يد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود – طيب الله ثراه – مثّل نقطة تحول جوهرية في تاريخ الاقتصاد السعودي،

إذ انتقلت البلاد من اقتصاد متفرق يعتمد على موارد محدودة وأسواق محلية ضيقة إلى اقتصاد وطني موحد يقوم على الاستقرار المؤسسي واتساع فرص الإنتاج والتجارة.

وأشارت إلى أن قيام الدولة أسهم في بناء السوق الوطنية الموحدة بعد إزالة الحواجز بين الأقاليم وترسيخ الأمن بوصفه الركيزة الأساسية للتنمية، الأمر الذي انعكس في انتعاش التجارة واستعادة طرق الحج لدورها الاقتصادي، إلى جانب بناء المؤسسات المالية والإدارية للدولة.

وأضافت أن اكتشاف النفط عام 1938م شكّل منعطفاً رئيساً في مسار الاقتصاد الوطني، حيث تحولت الموارد الطبيعية إلى رافعة تنموية أسهمت في قيام صناعات استراتيجية وشركات وطنية عملاقة، وفي مقدمتها أرامكو السعودية، التي أصبحت نموذجاً في نقل المعرفة وتوطين التقنية.

وأضافت بأن الإصلاح النقدي لعب دوراً مهماً في تنظيم النشاط الاقتصادي، وتنظيم تداول العملات وصولاً إلى تأسيس مؤسسة النقد

العربي السعودي عام 1952م، وإصدار العملة الوطنية وتنظيم القطاع المصرفي، بما عزز التكامل بين الأسواق وشجع النشاط التجاري والادخار.

وفي البعد الاجتماعي، قالت إن سياسات توطين البادية أسهمت في تحقيق الاستقرار المعيشي للقبائل الرحل وتشجيع الاستثمار في الزراعة والاستقرار العمراني وتعلم الحرف، إلى جانب التوسع في التعليم وبناء الطرق وشبكات النقل.

وترى الثميري أن يوم التأسيس لا يمثل مجرد حدث تاريخي، بل بداية مشروع تنموي طويل المدى وضع الأسس للاقتصاد السعودي الحديث ورسّخ ثقافة التخطيط والاستثمار في الإنسان، وهي المسيرة التي تتواصل اليوم عبر برامج التحول الوطني وفي مقدمتها رؤية السعودية 2030.

وتوضح أن المسيرة الاقتصادية للمملكة مرت بعدة مراحل رئيسة. فقد شهدت مرحلة التأسيس (1932–1969م) بناء القاعدة المالية للدولة عبر تنظيم الإيرادات وتأسيس الإدارة المالية الحديثة. ثم جاءت مرحلة الطفرة النفطية الأولى (1970–1981م) التي شهدت انطلاق خطط التنمية الخمسية وتحويل العوائد النفطية إلى مشاريع تنموية واسعة.

وبيّنت أن مرحلة التكيف المالي (1982–2002م) تميزت بإدارة الموارد بكفاءة في ظل تراجع أسعار النفط، مع الحفاظ على مكتسبات التنمية. تلتها مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2003–2014م) التي شهدت تحسناً في المالية العامة وارتفاع الاحتياطيات الحكومية وانخفاض الدين العام.

التحول الاستراتيجي مع رؤية 2030

الدكتورة امتثال الثميري: إطلاق رؤية السعودية 2030، مثّل نقطة التحول الأكثر عمقاً، إذ انتقلت الدولة إلى بناء نموذج تنموي قائم على التنويع الاقتصادي والاستدامة

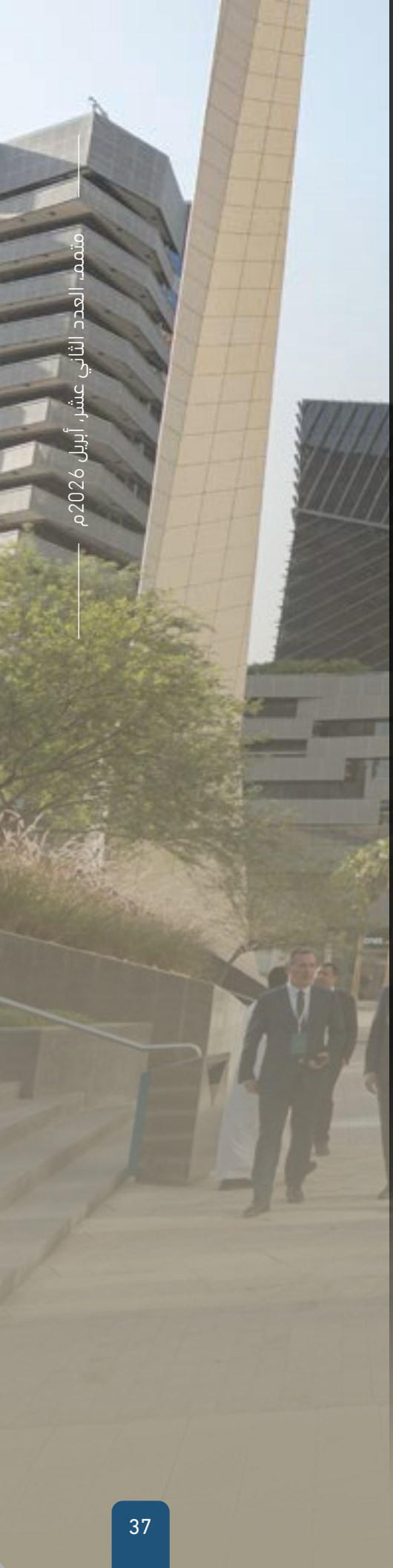

وتواصل الدكتور امتثال الثميري تعليقها مؤكدة أن إطلاق رؤية السعودية 2030 عام 2016م مثّل نقطة التحول الأكثر عمقاً، إذ انتقلت الدولة إلى بناء نموذج تنموي قائم على التنويع الاقتصادي والاستدامة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

وقالت إن المالية العامة شهدت إصلاحات هيكلية شملت تنويع الإيرادات غير النفطية، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وتطوير إدارة الدين العام بما حافظ على الاستقرار المالي رغم الصدمات العالمية، ومنها جائحة كورونا وتقلبات الاقتصاد الدولي.

وأن المرحلة الأولى من الرؤية ركزت على الإصلاحات الهيكلية، مثل ضبط المالية العامة وتحسين كفاءة الإنفاق وتنويع الإيرادات غير النفطية. ومع تقدم التنفيذ برزت قطاعات الصناعة والخدمات والسياحة والتقنية واللوجستيات كمحركات رئيسة للنمو.

وتشير إلى أنه منذ عام 2021م أصبح التنويع الاقتصادي أكثر وضوحاً، إذ تجاوزت مساهمة الأنشطة غير النفطية نصف الناتج المحلي، كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية وتوسعت الصادرات غير النفطية، ما عزز الاستقرار المالي ودعم تمويل المشاريع الاستراتيجية.

وتضيف بأن هذا التحول انعكس على المواطن من خلال انخفاض معدلات البطالة، وارتفاع مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل، وتطور رأس المال البشري، إلى جانب تنامي دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في النمو والابتكار.

واختتمت الدكتورة امتثال تعليقها لـ "مجلة متمم" بالتأكيد على أن المملكة أعادت صياغة بيئة الاستثمار عبر تحديث الأنظمة الاقتصادية وتطوير السوق المالية وتسهيل دخول المستثمرين الدوليين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حضور الشركات العالمية. وبفضل الله تعالى ثم بفضل هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت المملكة أكثر استعداداً لتحقيق نمو مستدام ومواجهة التحديات العالمية في إطار رؤية السعودية 2030.

حلّت في المرتبة الثانية عالمياً

المملكة تتقدّم الصفوف في التحوُّل الرقمي

ضمن سلسلة عالمية مرموقة عُقدت في أكثر من 10 مدن عبر قارات متعددة خلال السنوات الأخيرة. شهدت مدينة الرياض انعقاد النسخة 44 من هذه القمة العالمية تحت مسمى، "قمة التقنية المؤسسية السعودية"، وذلك في الحادي عشر من فبراير 2026م.

وركزت قمة التقنية العالمية السعودية، على استعراض أحدث حلول التقنية في مجالات الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، الحوسبة السحابية، البيانات الضخمة، البلوك تشين، وإنترنت الأشياء، إضافة إلى محاور التحول الرقمي والابتكار المؤسسي.

واجتمعت بالقمة أكثر من 300 من كبار المديرين التنفيذيين وصناع القرار من القطاعين الحكومي والخاص، بما في ذلك الرؤساء التنفيذيون لتقنية المعلومات، ومستشارو التحول الرقمي، مدراء البنية التحتية، ورؤساء البيانات والتحليلات.

تحـوُّل رقمـي متسـارع

شـهدت المملكـة خلال أعـوام رؤيـة السـعودية 2030، تحولاً نوعياً متسارعاً في مجالات التقنية والتحول الرقمي

وقد ظلّت المملكـة منذ إطلاق رؤية السـعودية 2030، تمضـي بسـرعة كبيـرة وثقـة، فـي التحـول الرقمـي، حيـث واصلـت التقدم عامًـا بعد عام، محققـة إشـادات متكـررة مـن المؤسسـات الدولية المتخصصة في التحول الرقمي المختصة عن جهودها التـي تبذلهـا فـي مسـألة التحـول الرقمي وتمكين التقنية.

وشـهدت المملكـة خلال أعـوام رؤية السـعودية 2030، تحـولاً نوعيـاً متسـارعاً في مجالات التقنية والتحول الرقمـي، مسـتندة إلـى مسـتهدفات الرؤيـة ومبـادرات الجهـات الحكوميـة التنفيذيـة، التي جعلت مـن الاقتصاد الرقمـي ركيـزة أساسـية للتنميـة المستدامة.

وأسـهمت مبـادرات هيئـة الحكومـة الرقمية،

وتوسـيع البنيـة التحتيـة للاتصـالات، وتمكيـن تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي والحوسـبة السـحابية، فـي تعزيـز مكانة المملكـة ضمـن المؤشـرات العالميـة للتنافسـية الرقميـة، ورفـع كفـاءة الخدمات الإلكترونية وتكاملها.

يـوم تاريـخي للمملكـة

المملكـة تحقـق أكبـر إنجـاز تاريخـي، بحصولها علـى المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية

حتـى جاء يـوم 18 ديسـمبر 2025م، عندمـا أعلـن عـن تحقيـق المملكـة لأكبـر إنجـاز تاريخـي، بحصولهـا على المرتبـة الثانيـة عالميـاً فـي مؤشـر نضـج الحكومـة الرقميـة (GTMI) لعـام 2025م الصـادر عـن مجموعة البنـك الدولـي ضمـن تقييـم شـمل 197 دولة حول العالم.

وكانـت مجموعـة البنـك الدولي قد أعلنـت عن النتائج وحصـول المملكة علـى المركـز الثانـي، خلال المؤتمـر الصحفـي الـذي عقدتـه بالعاصمـة الأمريكيـة واشـنطن، ووفقـاً لبيانـات تقرير البنك الدولي، حققت السـعودية تفوقـاً فـي المؤشـرات الفرعيـة جميعها.

لتصنـف المملكـة ضمـن مجموعـة الدول "المتقدمة جداً" بنسـبة بلغت 99.64% علـى مسـتوى المؤشـر العـام، مـن حيـث البنيـة الرقميـة، والأنظمـة الحكوميـة الأساسـية، وتقديـم الخدمـات الإلكترونيـة، والتفاعـل مـع المواطنيـن، وهي من أعلى النتائج المسجلة عالمياً.

وأوضـح معالـي محافـظ هيئـة الحكومـة الرقميـة المهنـدس أحمد الصويـان، بـأن هـذا التقـدم يأتـي نتيجـة للدعـم غيـر المحـدود الـذي تحظـى بـه الحكومـة الرقميـة مـن القيـادة الرشـيدة، ويعكـس تكامـل الجهـود بيـن الجهـات الحكوميـة، والشـراكة الفاعلـة مـع القطـاع الخاص.

استثمارات وعوائد ضخمة

أصبحت المملكة نموذجاً إقليمياً وعالمياً، في تبني التحول الرقمي وتسخير التقنية لخدمة التنمية والاقتصاد المعرفي

وبفضل الاستثمارات الضخمة في المدن الذكية، والأمن السيبراني، والتقنية المالية، ودعم الابتكار وريادة الأعمال التقنية، باتت المملكة نموذجاً إقليمياً وعالمياً، في تبني التحول الرقمي وتسخير التقنية لخدمة التنمية والاقتصاد المعرفي.

فقد استقطبت استثمارات ضخمة في البنية التحتية التكنولوجية، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي في سوق تقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية 2.13 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ الاستثمار في قطاع التقنية 6.4 مليار دولار أمريكي.

ومن بين 34 مليون شخص بالمملكة، أصبح 70% ممن تقل أعمارهم عن 30 سنة، من الجيل الرقمي، وحققت الجهات الحكومية تقدماً كبيراً في التحول الرقمي بلغ نسبة 80.96%، وتم إنفاق 1.2 مليار دولار لتعزيز المهارات الرقمية لـ 10,000 شخص.

وحسب موقع قمة التحول، فقد بلغ حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمملكة نحو 34.5 مليار دولار أمريكي، وستبلغ مساهمة الذكاء الاصطناعي في الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030، نحو 135.2 مليار دولار.

تتويج لمسيرة تحول رقمي

الأستاذ نزار الحيدر: حصول المملكة على المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية، لم يكن مفاجأة لمن يرصد مسار رؤية السعودية 2030 عن كثب

ويعلق الأستاذ نزار الحيدر - نائب الرئيس لشركة لين تكنولوجيز، على حصول المملكة على المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية للعام 2025 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، من بين 197 دولة وبنسبة بلغت 99.64%.

ويقول إن الأمر لم يكن أبداً مفاجأة لمن يرصد مسار رؤية السعودية 2030 عن كثب، بل هو تتويج لمسيرة تحول رقمي تراكمي بتخطيط استراتيجي وإنفاق مدروس تجاوز 34.5 مليار دولار على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأكد أن هذا التقدم لا يقتصر على مؤشر واحد فقط إذ صنفت الأمم المتحدة المملكة رابعة عالميا والأولى إقليميا في الخدمات الرقمية، مما يثبت أن الإنجاز ليس استثناء، بل نمط ثابت ومتكرر. وما يعزز الثقة في استدامة هذا المسار أن 70% من سكان المملكة دون سن الثلاثين، وهو ما يجعل الاقتصاد الرقمي رهانا إستراتيجيًا على جيل بأكمله مهيأ لقيادة المستقبل.

وأشار الحيدر في ختام تعليقه إلى أنه مع توقعات بأن يسهم الذكاء الاصطناعي بنحو 135 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030، وتحول المملكة ومدينة الرياض إلى منصة لقمم تقنية عالمية تتناول الحوسبة الكمية والذكاء الاصطناعي، فإن المملكة انتقلت من متابعة المشهد الرقمي إلى صناعته وتشكيل توجهاته، لترسخ مكانتها نموذجا يلهم المنطقة والعالم.

التحول الرقمي ورؤية 2030

الدكتـور. فهـد المقحـم: التحول الرقمي في السـنوات الأخيـرة أحدث في المملكة أثراً مالياً واقتصادياً واسـعاً تجلى في إعادة رسم خارطة الاقتصاد الوطني

حـول الأثـر المالـي والاقتصـادي للتحـول الرقمـي فـي المملكـة، يعلـق لمجلـة "متمـم" الرئيـس التنفيـذي لتقنيـة المعلومـات بالمركـز السـعودي للاعتمـاد، الدكتـور فهـد المقحـم، موضحـاً بـأن التحـول الرقمـي فـي المملكة أحـدث في السـنوات الأخيـرة أثـراً ماليـاً واسـعاً تجلـى فـي إعـادة رسـم خارطـة الاقتصـاد الوطني.

وأكـد أنـه لا عجـب أن يكـون التحـول الرقمـي ركيـزة أساسـية فـي مسـيرة رؤية السـعودية 2030 نحـو بناء اقتصاد معرفي متنوع ومسـتدام، بـدلاً من الاعتماد الكلي على النفط، وهذا ما أكدته تقارير نشرتها الهيئة العامة للإحصاء.

وأضـاف أن هـذه التقاريـر أوضحـت أن الاقتصـاد الرقمـي فـي السـعودية ارتفـع مؤخـراً ليشـكل 16% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي العـام 2024م، بزيـادة نقطتيـن مئويتيـن مقارنـة بالعـام 2022م، وهـو دليـل واضـح علـى تسـارع دمج التقنية في مختلف القطاعات الحيوية.

وأشـار إلـى تزامـن هـذا النمو مـع ارتفـاع واردات السـلع والخدمـات الرقمية إلى 54.9 مليـار ريـال، وقفـزت صـادرات وإعـادة تصديـر منتجـات تقنيـة المعلومـات والاتصالات بأكثر من 79%، ما يعكس توسـع الشـركات السـعودية في الأسواق العالمية.

وقـال إن التحـول الرقمـي سـاهم فـي دعـم رواد الأعمـال والشـركات الناشـئة للوصـول إلى الأسـواق العالمية من خلال تبني تقنيـات حديثة وذكية تعزز الابتكار وتحفز المستثمرين المحليين والدوليين لتمويل المنتجات الرقمية الواعدة.

وعلى مستوى التشـغيل والعمليات، أكـد المقحم أن التحـول الرقمي لعب دورًا مهمًـا فـي تعزيـز الإنتاجيـة والكفـاءة التشـغيلية مـن خلال تحسـين العمليـات، وتعزيـز الحوكمـة والشـفافية، وتقليل التكاليف المالية، ورفـع مسـتوى جـودة الأعمـال والخدمات.

وبيّـن أن كثيـر من الجهـات الحكومية والخاصـة بالمملكة سـارعت إلى تبني أنظمـة ذكيـة، حيث تشـير الدراسـات إلى أن أكثر من 70% من المؤسسات المتصلة بالإنترنـت تعتمد نظما ذكية سـاهمت فـي رفـع الإنتاجيـة ومسـتوى الكفـاءة التشـغيلية والمالية.

وأضـاف أن التحـول الرقمـي سـاهم كذلك في نمو منظومة المدفوعات الإلكترونيـة، مـع بلـوغ معـدل المعـاملات الرقميـة فـي المملكـة نحـو 79% مـن إجمالـي المعـاملات

المالية في العام 2024م، مما يقلل الاعتماد على النقد ويسرّع تدفق السيولة داخل الاقتصاد الوطني.

وقال إن هذا الحراك التقني ساهم بدوره في خلق وظائف متعددة ومتنوعة، إذ بلغت تعويضات العاملين، في قطاع تقنية المعلومات نحو 27.5 مليار ريال، مما يؤكد مساهمة التحول الرقمي في نمو سوق العمل وارتفاع الطلب على الكفاءات التقنية، وتُبيّن هذه الشواهد مجتمعةً أن رحلة التحول الرقمي ركيزة محورية وعملية مستمرة نحو تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة الإنفاق والإنتاج في المملكة، مما يعزز من تنافسيتها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأكد أن تحقيق المملكة إنجازاً تاريخياً بحصولها على المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية (GTMI) للعام 2025م، ضمن تقييم شمل 197 دولة حول العالم. يعد إنجازاً لا يقف عند حدود التفوق التقني، بل يمتد أثره إلى عمق الاقتصاد الوطني. فالحكومة الرقمية الناضجة تعني منظومة رشيقة، وحوكمة فاعلة، وإجراءات سلسلة، وشفافية عالية، وبيانات دقيقة وشاملة، وهي عناصر تشكل في مجموعها بيئة جاذبة لرأس المال المحلي والمستثمر الأجنبي.

وأشار المقحم إلى أبرز ثمرات التحول الرقمي على الاقتصاد السعودي، والتي لخصها فيما يلي:

أولاً: تعزيز الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف، عبر تسريع الإجراءات ورفع مستوى الحوكمة والشفافية، مما يحسّن بيئة الأعمال ويقلل تكلفة ممارسة الأنشطة التجارية. ونتيجة لذلك شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المملكة نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة.

ثانياً: يدعم التحول الرقمي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقنية والابتكارية، إذ يتطلب المستثمر بيئة رقمية ناضجة تتسم بالمرونة التنظيمية والحوكمة الفاعلة والاعتماد على البيانات؛ ما يعزز من تنافسية الاقتصاد السعودي عالمياً.

ثالثاً: تعزز الحكومة الرقمية كفاءة الإنفاق عبر منصات موحدة تقلّص الهدر وتحسّن الخدمات، كما تدعم اقتصاد البيانات بتحويل البيانات الحكومية إلى مورد إستراتيجي يعزز الابتكار ويُمكّن تطوير حلول تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة.

رابعاً: ينعكس هذا التقدم على قطاع التقنيات المالية (FinTech)، أحد أسرع القطاعات نمواً في المملكة؛ فمع تزايد المدفوعات الإلكترونية توسعت المحافظ الرقمية وحلول الدفع، ونما عدد الشركات الناشئة بدعم تنظيمي مرن، مما يعزز الشمول المالي ويرفع كفاءة الدورة النقدية ويدعم ابتكار منتجات مالية جديدة.

وقال إن هذه الثمرات تؤكد أن المرتبة المتقدمة التي حققتها المملكة لا تعد تتويجًا إدرايًا فحسب، بل رسالة اقتصادية واضحة بأنها تمضي بثبات نحو اقتصاد رقمي تنافسي، يجمع بين الكفاءة الحكومية والجاذبية الاستثمارية والاستدامة المالية.

وأضاف أن الاستثمارات الضخمة التي ضختها المملكة في المدن الذكية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والتقنية المالية، ودعم الابتكار الرقمي، لم تكن إنفاقاً رأسماليًا تقليديًا، بل استثمارًا إستراتيجيا في إعادة تشكيل هيكل الناتج المحلي الإجمالي ذاته. فمشروعات المدن الذكية في المملكة تعد محفزاً لقطاعات البناء والطاقة والتقنية والسياحة، بما يخلق أثراً اقتصادياً مضاعفاً ينعكس على سلاسل الإمداد وفرص العمل والقيمة المضافة. وتمهد لاقتصاد خدمي وتقني عالي الجودة.

وتوقع المقحم مع تأسيس المنظومة الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي في المملكة، وتسارع تبني الحلول الذكية في القطاعات الاقتصادية، أن ترتفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP)، وهو العامل الأكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي طويل الأجل.

وأكد أن الأمن السيبراني يسهم تعزيز الحماية الرقمية في تقليل الخسائر الناتجة عن الهجمات الإلكترونية، وحماية الأصول الرقمية، ورفع ثقة المستثمرين، مما يدعم استدامة الأنشطة الاقتصادية الرقمية ويقلص المخاطر النظامية. مضيفاً أن التقنية المالية، أسهمت كذلك في رفع نسبة المدفوعات الإلكترونية إلى مستويات قياسية، وتعزيز الشمول المالي، وزيادة كفاءة القطاع المالي، ما يسرّع دوران رأس المال داخل الاقتصاد ويعزز مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي.

وختم الدكتور فهد المقحم مؤكداً أن دعم رواد الأعمال والابتكار الرقمي في المملكة يساهم في نمو الشركات الناشئة الواعدة، مما يعزز خلق وظائف نوعية عالية القيمة، وجذب استثمارات رأس المال الجريء، وتنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا عن القطاعات التقليدية.

المركز الوطني للتخصيص
NATIONAL CENTER FOR PRIVATIZATION & PPP

حوار مع الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص الأستاذ **مهند بن أحمد باسودان**

من خلال تمكين القطاع الخاص من المشاركة في مشاريع التخصيص والشراكة ضمن منظومة التخصيص، يسهم المركز الوطني للتخصيص في رفع جودة الخدمات وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي بما يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030

فرص استثمارية واعدة في محفظة تضم مئات المشاريع تستهدف 18 قطاعاً في بيئة تنظيمية جاذبة تعزز النمو المستدام

الإستراتيجية الوطنية للتخصيص: خارطة الطريق لاستقطاب 240 مليار ريال وتحقيق 43 مليار ريال كقيمة مقابل المال من مشاريع التخصيص والشراكة

تأسس المركز الوطني للتخصيص في العام 2017م بقرار من مجلس الوزراء، ويتبع تنظيمياً لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويُعد الجهة المعنية بتمكين مشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة، ويعمل المركز على استهداف الأصول والقطاعات الحكومية ذات الأولوية لتطوير مشاريع نوعية تسهم في تحسين البنية التحتية، ورفع كفاءة وجودة الخدمات العامة، وتأتي هذه الجهود ضمن توجه استراتيجي يستهدف تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، من خلال طرح فرص استثمارية جاذبة أمام المستثمرين المحليين والدوليين، والاستفادة من خبراتهم للدفع بعجلة التنمية، وتحقيق أثر مستدام على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

تزامناً مع إطلاق الإستراتيجية الوطنية للتخصيص، وللاطلاع على رؤية وأهداف واستراتيجة المركز، والمهام التي يضطلع بها، وجهود عمليات التخصيص، تجري مجلة "متمم" حواراً شاملاً مع سعادة الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للتخصيص الأستاذ مهند بن أحمد باسودان، فإلى تفاصيل الحوار:

المحور الأول: التعريف بالعملية والمهام والأهداف الإستراتيجية

1. يقود المركز الوطني للتخصيص جهود عمليات "التخصيص" و"الشراكة بين القطاعين العام والخاص"، نود في البداية أن تحدثنا عن الفرق بين العمليتين وعن الهدف من تأسيس المركز؟

المركز الوطني للتخصيص هو مركز تميُّز حكومي يقود جهود تمكين وتنظيم مشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة، ويأتي ذلك في إطار المساعي الوطنية الرامية إلى تعزيز جودة وكفاءة البنية التحتية والخدمات العامة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 45% إلى 65%، وتحقيق الاستدامة المالية ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

أما بالنسبة للعمليات، فالمركز يعمل على مسارين رئيسيين يشكلان جوهر مهامه في تمكين مشاركة القطاع الخاص، وسأوضح للقارئ الكريم الفرق بينهما:

• المسار الأول: التخصيص، أو ما يعرف لدى معظم الناس بـ "الخصخصة" وهو نقل أو بيع الأصول المملوكة للحكومة إلى القطاع الخاص.

• المسار الثاني: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والكثير من المشاريع في المركز تتم من خلال هذا المسار، وهو نموذج تعاقدي بين جهة حكومية وأخرى خاصة لتنفيذ مشروع أو تقديم خدمة، بحيث يتقاسم الطرفان المخاطر، وغالبًا ما يتولى القطاع الخاص مهام التنفيذ والتشغيل ضمن عقود طويلة الأجل، تعاد بعدها الأصول إلى الحكومة في بعض الحالات. وتشمل هذه الشراكات نماذج مختلفة من العقود، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر، عقود التشييد والتشغيل والصيانة، وبعضها يشمل بنود أخرى لا يسعنا الإسهاب فيها هنا، وجميعها نماذج دولية متعارف عليها في القطاع الاقتصادي والمالي.

ولقد أثبتت نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص نجاحاتها في العديد من الدول التي كانت سباقة في تبني نماذج التخصيص والشراكة مثل بريطانيا وكندا وأستراليا. وكان لنا في المملكة أيضًا تجارب سابقة ناجحة منذ عقود في مجال التخصيص تحديدًا، تعود إلى العام 1984م، عندما تم تخصيص شركة سابك كأول شركة سعودية، وتبعها لاحقًا تخصيص شركة الاتصالات السعودية التي حققت نجاحًا كبيرًا. أما بالنسبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص فلدينا مشاريع المياه والإنتاج المزدوج التي بدأت تقريبا في العام 2003م، ومشاريع الكهرباء، تلاها مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي في المدينة المنورة. ومنذ إنشاء المركز، ونحن نعمل على قيادة وتوحيد الجهود في هذا المجال ليتم تنفيذ مشاريع التخصيص والشراكة بمنهجية مؤسسية منظمة باتباع أفضل الممارسات الدولية المعتمدة والاستفادة من الخبرات والتجارب المحلية والدولية؛ وذلك لجذب الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص المحلي والدولي للمشاركة في التنمية الاقتصادية.

وأود أن أشير هنا إلى أن مشاركة القطاع الخاص ليست غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف أوسع، إذ تتيح نماذج الشراكة - باختلاف أنواعها - عدة مزايا، من أبرزها توفير مصادر تمويل إضافية، وتوزيع المخاطر بين الطرف الخاص والجهة الحكومية، إلى جانب الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص وخبراته المتراكمة في مجالات متنوعة، حيث يتميز القطاع الخاص بقدرته على تقديم حلول مبتكرة تسهم في رفع جودة المشاريع وكفاءة تشغيلها، لا سيما في مشاريع الطرق والمياه، والتقنيات الحديثة، والخدمات العامة، إذ أن سعيه لتحقيق الأرباح يعزز من كفاءة الأداء ويخفض التكاليف.

إضافة إلى ذلك، تسهم هذه الشراكات في توفير مصادر تمويلية بديلة تقلل من الاعتماد على الميزانية العامة، ويتيح لها التركيز على أدوارها الرقابية والتنظيمية والتشريعية. ويسهم ذلك في تعزيز الاستدامة المالية، وتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الكبرى، وزيادة المنافسة في السوق، مما يعود بالفائدة على المستهلك من خلال تقديم خدمات أفضل وخيارات متعددة بأسعار تنافسية، تحقيقًا للهدف الأسمى المتمثل في تحسين جودة البنية التحتية والخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين والزوار، ودعم مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

ويُعد المركز اليوم أحد المحركات الرئيسة في مسيرة التحول الاقتصادي للمملكة، حيث يلعب دورًا محوريًا في تسهيل وتمكين تنفيذ المشاريع النوعية عبر منظومة تخصيص فعالة، يُشارك فيها القطاع

الخاص إلى جانب 18 قطاعًا حكوميًا يعمل معها المركز بتنسيق وثيق. ويهدف هذا التعاون إلى تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي مستدام، يواكب تطلعات رؤية السعودية 2030 نحو بناء اقتصاد متنوع وتنافسي.

2. ما هي المهام التي يضطلع بها المركز الوطني للتخصيص؟

يضطلع المركز بمجموعة من المهام التي تهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية لرؤية السعودية 2030. وتتنوع اختصاصات المركز لتشمل الجوانب التنظيمية والتخطيطية والتنفيذية والتحضيرية، وتغطي معظم مراحل دورة المشروع بدءًا من تحديد الفرصة ووصولًا بمرحلة الإغلاق التجاري والمالي قبل بدء عملية التنفيذ. وفيما يلي أبرز المهام والمسؤوليات المناطة بالمركز.

يتولى المركز وضع السياسات والإستراتيجيات والبرامج واللوائح والخطط والأدوات المنظمة لمشاريع التخصيص، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها، كما يعمل على اقتراح القطاعات والأنشطة القابلة للتخصيص وفرص استثمارها، وتحديد المعايير والأطر اللازمة لإعداد الدراسات والبحوث ذات الصلة. وانطلاقًا من دوره التنظيمي، يضع المركز الأسس والمتطلبات لإدارة مشاريع التخصيص وإنشاء الكيانات التي يشارك فيها القطاع الخاص – من داخل المملكة وخارجها – بالتنسيق مع الجهات المعنية. وفي هذا السياق، يعمل مع القطاعات المستهدفة على ضمان جاهزيتها الفنية والمالية، وتحديد أساليب التخصيص المثلى، وخطط التنفيذ والحوكمة ووضع البرامج الزمنية المناسبة.

وعلى صعيد المتابعة، يراجع المركز خطط سير المشاريع ويرصدها ويقيم نتائج برامج التخصيص بصورة دورية لمعالجة أي تحديات. كما يقيّم جاهزية الاقتصاد الكلي لبرامج التخصيص ويدير المخاطر المرتبطة بها، ويحدد مؤشرات قياس الأداء، ويجري الدراسات المتعلقة بتحليل المنافع والمخاطر وتقييم الأثر التنموي والاقتصادي واقتراح ما يلزم في هذا الشأن. وإلى جانب ذلك، يسهم المركز في تأهيل الكوادر الوطنية في مجال التخصيص والشراكة، ويمثل المملكة في المحافل الإقليمية والدولية، ويعقد الاتفاقيات ذات الصلة وفق الإجراءات النظامية، وله – نيابة عن الحكومة – تملُّك الشركات وتأسيسها لدعم وتنفيذ مشاريع التخصيص.

3. حدثنا عن رؤية المركز وإستراتيجيته لتمكين منظومة التخصيص، وما هي الإجراءات والمعايير التي يعتمدها لضمان سلاسة تنفيذ المشاريع وقياس الأداء؟

ترتكز رؤية المركز على قيادة وتمكين منظومة التخصيص لتطوير بنية تحتية وخدمات عامة رائدة، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة من خلال تسهيل تنفيذ المشاريع لتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز سبل التعاون مع القطاعات المستهدفة وبناء الشراكات الممكنة بأعلى معايير الشفافية.

وفي ظل التطور المتسارع الذي تشهده مشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة، تبنّى المركز إستراتيجية مؤسسية محكمة عمل عليها فريق متمكن، متسقة ومتناغمة مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وترتكز على منهجية شاملة وأهداف واضحة. وقد جرى تحديد محاور وبرامج إستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، من أبرزها:

- رفع كفاءة التخطيط والأثر المستهدف لمنظومة التخصيص.

- رفع النضج والجاهزية لمنظومة التخصيص.

- تعزيز البيئة التنظيمية والحوكمة الفعالة.

- تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في التخصيص.

- تعزيز العلاقة مع أصحاب المصلحة في منظومة التخصيص.

ولضمان جاهزية القطاعات والمشاريع المستهدفة، يعتمد المركز على مجموعة متكاملة من الإجراءات والمعايير التي تتطلب خبرات نوعية وفرق عمل متخصصة. ويضم المركز فريقًا من الاستشاريين في مجالات استشارات البنية التحتية والمجتمعية، والاستشارات القانونية، والتسويق الاستراتيجي، وإدارة المعرفة، وإدارة المشاريع والبرامج والمحافظ، إلى جانب فرق داعمة متمكنة في هذا المجال التخصصي الذي بلغ مرحلة من النضج تتطلب كفاءات متخصصة لتقييم جاهزية الاقتصاد الكلي لبرامج التخصيص. كما يعمل المركز بشكل وثيق مع الجهات الحكومية

المعنية لإعداد الدراسات والأبحاث اللازمة لمشاريع التخصيص والشراكة.

تبدأ الإجراءات بتحديد الفرص، ثم إجراء دراسات شاملة لقياس الاحتياج، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية، وتحليل القيمة مقابل المال، وهو معيار أساسي لتقييم كفاءة الشراكة مع القطاع الخاص مقارنة بالنماذج التقليدية من حيث التكلفة والجودة والاستدامة. وفي هذا الإطار، يجري المركز تقييمًا دقيقًا لتحديد النموذج الأمثل لتنفيذ المشروع.

تتولى الجهة الحكومية النموذج التقليدي في تمويل المشروع من الميزانية العامة، ويقع على عاتقها مسؤولية تنفيذه وتشغيله وصيانته، مع تحمّل جميع المخاطر المالية والتشغيلية. أما في نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فتُبرم الجهة الحكومية عقداً طويل الأجل مع شريك من القطاع الخاص يتولى التمويل والتنفيذ والتشغيل والصيانة، ويتحمّل جزءًا من المخاطر مقابل عوائد مرتبطة بمستوى الأداء، بما يحفّزه على رفع جودة الخدمات وكفاءة التشغيل، ويُمكن الحكومة من التركيز على أدوارها الرقابية.

عند اختيار النموذج الأنسب، يعمل المركز بالتعاون مع الجهة الحكومية على إعداد وثيقة شاملة للمشروع تغطي الجوانب الفنية والمالية والتجارية والقانونية، ثم تُطرح الفرصة الاستثمارية عبر بوابة المستثمرين التابعة للمركز وفق إجراءات شفافة وتنافسية. ويستند المركز إلى قاعدة بيانات تضم أكثر من 2000 مستثمر محلي ودولي يتم تحديثها باستمرار، وتُقيّم العروض وفق معايير واضحة ومنهجيات معتمدة إلى حين الترسية وتوقيع العقد والوصول إلى مرحلة الإغلاق التجاري وبدء التنفيذ.

ويعتمد المركز في جميع المراحل على معايير أساسية يعمل عليها بمشاركة الجهات الحكومية المعنية في جميع مراحل المشروع من التقييم وحتى الطرح، وتشمل الجاهزية الفنية والمالية للمشروع، والجدوى الاقتصادية، وقابلية التنفيذ، والأثر الاجتماعي والتنموي المتوقع، ومدى جاذبية المشروع للقطاع الخاص لضمان سلاسة تنفيذ المشاريع.

وفي إطار تعزيز كفاءة التنفيذ والمتابعة وقياس الأداء، عمل المركز على تطوير منظومة متكاملة لمؤشرات الأداء ترتكز على مستويين رئيسيين: الأول على مستوى الخطة المؤسسية، ويشمل مؤشرات تنفيذية دقيقة لقياس فعالية إدارة المشاريع، وجودة التنفيذ، ومستوى التمكين المؤسسي، ومدى توسّع مشاركة القطاع الخاص. أما المستوى الثاني فهو على مستوى الإستراتيجية الوطنية للتخصيص، التي أعلن معالي وزير المالية عن البدء بتنفيذ أعمالها مؤخراً، وهي مؤشرات على مستوى وطني أشمل وأوسع نطاقاً.

المحور الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتخصيص

4. حدثنا عن الإستراتيجية الوطنية للتخصيص، ما الرؤية والرسالة التي تنطلق منها هذه الإستراتيجية، وما هو دور المركز فيها؟

تنطلق الإستراتيجية الوطنية للتخصيص من رؤية طموحة تسعى أن تكون المملكة مرجعاً عالمياً في مجال تخصيص البنى التحتية والخدمات العامة، بما يعكس ريادتها في بناء نماذج شراكة فاعلة ومستدامة بين القطاعين العام والخاص. أما رسالتها، فتركّز على تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي لمشاريع التخصيص والشراكة، من خلال ضمان تحقيق مبدأ القيمة مقابل المال، ورفع جودة الخدمات، وتعزيز الاستدامة المالية، وتمكين القطاع الخاص من الإسهام في التنمية، وتوفير فرص عمل نوعية للمواطنين.

وتسعى الإستراتيجية الوطنية للتخصيص إلى رفع عدد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتصل إلى أكثر من 220 عقداً بحلول عام 2030م، إضافة إلى استقطاب استثمارات رأسمالية للقطاع الخاص تتجاوز قيمتها 240 مليار ريال، بما يجعلها منصة استثمارية متنوعة ترتكز على حوكمة واضحة، وتطرح مشاريع منظمة، بنماذج تعاقدية متنوعة، بما يسهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، انسجاماً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وجاءت هذه الإستراتيجية امتداداً لبرنامج التخصيص الذي أُطلق في العام 2018م كأحد برامج تحقيق رؤية السعودية 2030، والذي أسّس الأطر التشريعية والتنظيمية لمنظومة التخصيص ومكّن الجهات الحكومية من طرح المشاريع ذات الأولوية. وبعد تحقيق البرنامج لأهدافه الرئيسة، صدرت موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 4 جمادى الآخرة 1447هـ

(الموافق 25 نوفمبر 2025 م) على الإستراتيجية الوطنية للتخصيص إيذانا ببدء مرحلة جديدة بعد انتهاء أعمال برنامج التخصيص، وانتقلت المهام بذلك إلى المركز الوطني للتخصيص ليكمل المسيرة. وبذلك، انتقلت المنظومة إلى مرحلة أكثر شمولاً ونضجاً، حيث تشكل الإستراتيجية إطار العمل للمرحلة المقبلة، وتوفّر للقطاع الخاص رؤية أوضح لحجم الفرص الاستثمارية، ونماذج التعاقد، وآليات إدارة المخاطر، وأفق المشاريع خلال السنوات القادمة.

ويتمثل دور المركز تحديداً في قيادة وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتخصيص، وتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، وضمان مواءمة المشاريع مع مستهدفاتها، ومتابعة الأداء وقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإستراتيجية على المستوى الوطني، وذلك بالإشراف على برامجها. إذ تتضمن الإستراتيجية خمسة برامج متكاملة تتضمن 42 مبادرة تهدف إلى تعزيز جاذبية الاستثمار المحلي والدولي، وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس. ويركّز البرنامج الأول على ضمان التخطيط القائم على الأثر والإدارة المستمرة، من خلال حصر المجالات التي يمكن للقطاع الخاص المشاركة فيها، ومتابعة نتائج المشاريع بشكل منهجي، بما يحقق أعلى منفعة للوطن والمجتمع. وانطلاقاً من هذه الأولويات، يأتي البرنامج الثاني ليعزز البيئة التنظيمية ويرسّخ الحوكمة الفعالة، عبر تطوير الإطار التنظيمي لتمكين تنفيذ مشاريع التخصيص والشراكة، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، إلى جانب التخطيط والإدارة الفعالة للالتزامات والمخاطر المالية المرتبطة بالتخصيص، بما يضمن استدامة التنفيذ وكفاءته.

ولضمان جاهزية المنظومة واستمرارية أدائها، يركّز البرنامج الثالث على تطوير القدرات البشرية وإدارة المعرفة، من خلال رفع كفاءة الكوادر الوطنية العاملة في منظومة التخصيص، وتحسين آليات نقل المعرفة وتبادل الخبرات مع الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً، بما يدعم جودة التنفيذ ويعزز تراكم الخبرات المؤسسية. وفي سياق تعزيز التمكين، يأتي البرنامج الرابع ليعمل على تحسين التسويق وجاذبية مشاريع التخصيص، عبر رفع مستوى الوعي العام، وتعزيز جاذبية المشاريع للقطاع الخاص، وتطوير آليات متنوعة لتمويل ودعم المشاريع، بما يسهم في توسيع قاعدة المستثمرين وتحفيز المنافسة.

ويركز البرنامج الخامس على تنفيذ مشاريع التخصيص والشراكة ذات الأولوية، انطلاقاً من منهجية واضحة لترتيب الفرص وفق أهميتها الوطنية وجاهزيتها. ويسهم ذلك في تعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتقديم رؤية متكاملة وواضحة لخارطة المشاريع المستقبلية، وتمكين القطاع الخاص والمستثمرين من المشاركة ضمن إطار مستقر واضح المعالم. ويجسد هذا البرنامج انتقال المنظومة إلى مرحلة تعكس نضج المنظومة المؤسسي وقدرتها على تحديد الأولويات والتنفيذ المنضبط بكفاءة ونظرة بعيدة المدى بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

المحور الثالث: دور المركز في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030

تولي القيادة الرشيدة منظومة التخصيص اهتماماً خاصاً، انطلاقاً من دورها الحيوي في تمكين القطاع الخاص للإسهام في تنويع الاقتصاد وتعزيز جودة الحياة، دعماً لمسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة

5. في ظل ما حققته رؤية السعودية 2030 من تقدم في مؤشرات الأداء، خاصة فيما يتعلق بتمكين القطاع الخاص، كيف يسهم المركز الوطني للتخصيص في تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؟ وما دوره في دعم منظومة التخصيص لتحقيق مستهدفات الرؤية؟

تمر المملكة بمرحلة تحول اقتصادي شامل بدأت بخارطة طريق وضعتها رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة الإنفاق، وتمكين القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في التنمية الاقتصادية. وقد مرت منظومة التخصيص بمراحل تنظيمية وتأسيسية متعددة لإرساء الأطر التشريعية والتنظيمية، وبناء القدرات، وتهيئة البيئة الممكنة، الأمر الذي أكسب المنظومة خبرة تراكمية ونضجاً مؤسسياً مكنها من الانتقال إلى مرحلة أكثر شمولاً، تُوجت بالإعلان عن الإستراتيجية الوطنية للتخصيص.

وقد أولت القيادة الرشيدة ملف التخصيص أولوية كبيرة، إدراكاً لما له من أثر مباشر في تحفيز النمو ورفع جودة الخدمات. وشهدت المملكة خلال السنوات الماضية تقدماً ملموساً في هذا الإطار، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الاتصالات والمياه، التي كان لجهود التخصيص والشراكة فيها أثر ملموس في تحسين مستوى الخدمات، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما انعكس - بحمدالله - بشكل إيجابي على مؤشرات الأداء الوطنية كما تفضلت.

وفي هذا السياق، يلعب المركز الوطني للتخصيص دوراً محورياً في تعزيز بيئة التخصيص والشراكة، من خلال تطوير منظومة متكاملة ترتكز على مبادئ الشفافية، والعدالة، والثقة، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة تُسهم في استقطاب رؤوس الأموال، وتحقيق النمو المستدام. ونحن في المركز ملتزمون بدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030م من خلال تمكين مشاريع مستدامة وعالية الأثر، تسهم في بناء اقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي، ووطن طموح.

ومنذ إطلاق الرؤية في العام 2016م، خُصصت مجموعة من الأهداف الإستراتيجية لمنظومة التخصيص، أبرزها: إتاحة الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص، وتخصيص خدمات حكومية محددة، إلى جانب أهداف أخرى مثل الارتقاء بجودة الخدمات وتصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفاعلية. واليوم، يعمل المركز الوطني للتخصيص جنباً إلى جنب مع 18 قطاعًا حكوميًا لتنفيذ مئات المشاريع ضمن أطر تشريعية وتشغيلية متقدمة، ومعالجة التحديات التنظيمية والتنفيذية. وقد وقع المركز منذ إنشائه قرابة 90 عقد شراكة مع القطاع الخاص بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بنحو 180 مليار ريال في عدة قطاعات مستهدفة بالتخصيص.

لا يقتصر دور المركز على التهيئة والتحضير وإعداد وتطوير الخطط القطاعية وتحديثها لطرح مشاريع التخصيص والشراكة، بل يتسع ليشمل تهيئة وتطوير قدرات الكوادر الوطنية المتخصصة في هذا المجال، إذ تم تنفيذ 52 برنامجاً تدريبياً استفاد منها 1805 مشاركاً من 43 جهة حكومية خلال العام المنصرم، ليصل بذلك إجمالي البرامج التدريبية المنفذة منذ تأسيس المركز إلى أكثر من 200 برنامجاً استفاد منها أكثر من 5,780 مستفيداً. إلى جانب ذلك، نعمل على تقديم برامج تؤهل المتدربين للحصول على الشهادة الاحترافية المعتمدة "CP3P" في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمستوياتها الثلاثة تسهم في تطوير مهارات العاملين في المجال؛ للتعرف على أفضل الممارسات الدولية المعتمدة، وأطر عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وآلية طرح وإدراج المشاريع وتقييمها، وإدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن اكتساب المعرفة والفهم الكافي لدليل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحور الرابع: أهمية الأطر القانونية والتنظيمية للمركز

6. أشار التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 إلى أن التحول المؤسسي والحوكمة الفعالة كانا من الركائز الأساسية في تقدم المشاريع الوطنية. في هذا السياق، نود أن تحدثنا عن نظام التخصيص وما أبرز مكوناته؟ وكيف يسهم في تحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية في عمليات التخصيص؟

انطلاقاً من أهمية وجود بيئة قانونية وتنظيمية متكاملة تسهم في تعزيز الثقة في مشاريع التخصيص والشراكة مع القطاع الخاص، تم استكمال ركائز الإطار التشريعي والتنظيمي لمشاريع التخصيص في العام 2021م، من خلال إصدار ثلاث أدوات تشريعية رئيسية دخلت حيز التنفيذ في نفس العام وهي:

1. نظام التخصيص، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/63)، ويضع الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويضم السياسات المتعلقة بتوزيع المخاطر وتفاصيل أخرى، والمبادئ الأساسية مثل الشفافية والتنافسية لمشاريع التخصيص والشراكة، إلى جانب التمكين التشريعي اللازم لدعم تنفيذ المشاريع بنجاح.

2. القواعد المنظمة للتخصيص، التي صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء وتنظم قضايا الحوكمة الرئيسية.

3. اللائحة التنفيذية لنظام التخصيص، وقد صدرت بقرار مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص في العام 2021م، ودخلت حيز التنفيذ فوراً، وتناولت الجوانب الفنية والإجرائية لمشاريع التخصيص والشراكة، وفصلت إطار الحوكمة وأدوار ومسؤوليات الجهات المعنية. وقد تم تعديل اللائحة لاحقاً بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ في العام 2023م.

ويعتمد المركز في عمله على سياسة تنظيمية تشريعية رصينة ومرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وتستند إلى نهج مؤسسي يأخذ الدروس المستفادة من التجارب الدولية والمشاريع السابقة بعين الاعتبار لتحسين آليات الطرح والتنفيذ، بما يُسهم في رفع مستوى الأداء وتسريع وتيرة الإنجاز، وتعزيز الحوكمة وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية في جميع مراحل تنفيذ المشاريع.

وتُعد هذه الأطر القانونية والتنظيمية من أبرز ممكنات نجاح مشاريع التخصيص والشراكة التي يشرف عليها المركز، حيث تضمن وضوح الإجراءات، وحماية حقوق جميع الأطراف، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين. وقد أثمرت جهود المركز في هذا الجانب عن تحسن ملحوظ في التصنيفات الدولية للمملكة، لا سيما في تقرير البنك الدولي المتعلق بجودة البيئة التنظيمية، وفعالية الأطر النظامية، وكفاءة إدارة العقود ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي إطار ترسيخ مبدأ الشفافية في عمليات الطرح والترسية، يتبنى المركز مجموعة من الإجراءات تشمل:

- نشر جميع الفرص الاستثمارية عبر بوابة المستثمرين التابعة للمركز.
- تطبيق إجراءات موحدة لتقييم العروض بما يضمن العدالة والتنافسية بين المستثمرين.
- إتاحة معلومات المشاريع - بما في ذلك المواعيد الزمنية والمتطلبات الفنية والمالية - بشكل علني.

• التنسيق المستمر مع الجهات الحكومية لضمان التزامها بالمعايير المعتمدة في جميع مراحل المشروع.

كما تم تأسيس لجنة للتظلم ضد إجراءات الطرح والترسية، وهي لجنة إدارية شبه قضائية مستقلة، وأعضاؤها من خارج المركز، وتُعنى بالنظر في الاعتراضات المقدمة من المستثمرين. وجميع قراراتها ملزمة، وقابلة للطعن أمام ديوان المظالم. وقد باشرت اللجنة سابقاً النظر في قضية تتعلق بترسية أحد المشاريع، وأصدرت قراراً لصالح الجهة المتظلمة، في خطوة تعكس التزام المركز بمبادئ تحقيق العدالة والشفافية.

7. ذكرت أن الأطر القانونية والتنظيمية كانت من أبرز ممكنات نجاح مشاريع التخصيص والشراكة التي يشرف عليها المركز، حيث رفعت مستوى ثقة المستثمرين، حدثنا تحديدًا عن جهود المركز لجذب أكبر شريحة من المستثمرين؟

نعم، لقد أسهمت اللائحة التنفيذية، إلى جانب عمليات المراجعة والتحديث، في تحسين جودة الأطر النظامية لمشاريع التخصيص والشراكة. فقد وضعت اللائحة إجراءات واضحة لتقييم المشاريع، ونشرت المعايير الخاصة بعمليات الطرح، وسهّلت اعتماد العقود، مما انعكس بشكل مباشر على رفع كفاءة التنفيذ وتقليص الزمن المستغرق في مختلف مراحل المشاريع. كما ساهم ذلك في تعزيز ثقة المستثمرين، وتحقيق توزيع أفضل للمخاطر، ودعم استدامة المشاريع. ونسعى باستمرار إلى تطوير الأطر القانونية والتشريعية بهدف تعزيز الشفافية وتقليص الإجراءات البيروقراطية، بما يضمن بيئة استثمارية أكثر كفاءة وجاذبية.

ومن جهة أخرى، فإن المناخ الاقتصادي العام في المملكة يشكل عنصر جذب رئيسي للمستثمرين. فاقتصاد المملكة يُعد الأكبر على مستوى العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، ومن بين أكبر 20 اقتصاداً عالمياً. وقد تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ترليون دولار في عام 2024م مع تسجيل معدل نمو بلغ 4.5% في عام 2025م، ويشهد الاقتصاد نمواً مطرداً نتيجة لرؤية السعودية 2030 ومشاريعها الطموحة التي تشمل قطاعات مختلفة على مستوى المملكة. كما رفعت وكالة "ستاندرد آند بورز" التصنيف الائتماني للسعودية من مرتفع إلى مرتفع جدًا، في مؤشر على قوة الاقتصاد الوطني ونمو القطاعات غير النفطية وتطور سوق رأس المال. وستشكّل هذه الفرص والمكتسبات محركاً اقتصادياً ضخماً يولد فرصاً استثمارية واعدة للقطاع الخاص للاستثمار في أحد أكبر الاقتصادات، حيث تتبنى المملكة سياسات مالية تساهم في المحافظة على الاستدامة المالية وتعزز كفاءة التخطيط المالي.

إلى جانب ذلك، أطلقنا برامج متخصصة لجذب المطورين الدوليين ذوي الخبرة في تنفيذ المشاريع الكبرى والمعقدة، بهدف دراسة التحديات التي قد تواجههم واقتراح الحلول المناسبة لها. ونعمل كذلك على استقطاب مطورين من ذوي التخصصات الفنية الدقيقة لتعزيز جودة تنفيذ مشاريع التخصيص والشراكة وكفاءتها. وقد أثمرت هذه الجهود عن تطور ملموس في بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة، مما ساهم في رفع تصنيفها في عدد من المؤشرات الدولية، أبرزها تقييم البنك الدولي للأطر النظامية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام 2023م.

وانطلاقاً من إيماننا بضرورة مواصلة العمل على كافة الأصعدة، نحرص على عقد شراكات إستراتيجية، وتنظيم جولات تعريفية وملتقيات استثمارية، إضافة إلى توقيع اتفاقيات تعاون مع الغرف التجارية ومجالس الأعمال الدولية. ويشارك المركز بفاعلية في المؤتمرات المحلية والدولية، وكان آخرها مشاركته في أكبر مؤتمر للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة. ولا نغفل جانب المتابعة والتطوير المستمر، حيث نقيس مدى رضا المستثمرين عن الخدمات المقدمة من المركز بشكل دوري. وقد أظهرت نتائج آخر استبيان أجريناه أن مستوى الرضا تجاوز 87%، وهو مؤشر إيجابي يعكس كفاءة إدارة علاقات المستثمرين في المركز مع أصحاب المصلحة، ويعزز طموحنا في بناء منظومة مُمَكِّنة وفعالة لتنفيذ المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي المستدام.

المحور الخامس: التحديات وآليات التغلب عليها وتنوع محفظة مشاريع التخصيص والشراكة

8. ما هي أبرز التحديات التي تواجهكم في المركز وما هي جهودكم في هذا المجال؟

لا شك أن المركز يواجه عدداً من التحديات، إلا أننا، بفضل الله ثم بفضل الخبرات المتراكمة التي اكتسبناها خلال السنوات الماضية، أصبحنا نتعامل معها كفرص حقيقية للتعلم والتطوير. ومن أبرز التحديات التي واجهناها سابقاً تأخر إعداد دراسة تحديد الاحتياج والدراسات التفصيلية للمشاريع. وللتغلب على ذلك، عملنا على مراجعة إجراءات رحلة التخصيص وتحديثها، إلى جانب تطوير أدوات ونماذج تسهل مراحل الإعداد، مع التركيز بشكل خاص على مرحلتي دراسة تحديد الاحتياج ووثيقة المشروع، لضمان جودة المخرجات وسرعة الإنجاز.

كما نواجه تحدياً آخر يتمثل في قلة عدد المقاولين المؤهلين بما يتناسب مع حجم وطبيعة مشاريع التخصيص في المملكة. ولمعالجة هذا الأمر، نعمل في المركز على جذب مقاولين عالميين ذوي خبرات عالية، إلى جانب رفع كفاءة وتطوير قدرات المقاولين المحليين، بالتعاون مع جهات مثل وزارة الاستثمار. وفي هذا السياق، نظّم المركز "ملتقى المقاولين" لاستقطاب المطورين والخبرات المحلية والدولية، إلى جانب المشاركة في عدد من الفعاليات المحلية بالتعاون مع الغرف التجارية ووزارة الاستثمار، وجولات دولية التقى خلالها المركز مباشرة بعدد من المستثمرين.

إضافة إلى ذلك، تشكل كثرة المشاريع وحجمها -على مستوى المملكة- تحدياً أمام القدرة التمويلية للقطاع المصرفي. وانطلاقاً من حرص المركز على تعزيز الجاهزية التمويلية، نتابع عن كثب حجم السوق لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص، وقد أبرمنا 8 اتفاقيات تعاون مع جهات تمويلية محلية ودولية، كما تم الانتهاء من إعداد آليات التعاون مع 3 صناديق حكومية.

9. كيف يواكب المركز الوطني للتخصيص متغيرات التنمية الاقتصادية من حيث طبيعة المشاريع المطروحة؟ وما أبرز الجهود المبذولة لتطوير منظومة التخصيص والاستفادة من التجارب الدولية؟

يتبنى المركز الوطني للتخصيص نهجاً عملياً ومبتكراً لتوسيع نطاق تطبيق نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث لا يقتصر على مشاريع البنية التحتية، بل يشمل مجموعة متنوعة من المشاريع. وفي ظل التطور المتسارع الذي يشهده هذا المجال، بدأ التركيز يتجاوز مجال التخصيص والشراكة ويتغير تدريجياً، وبدأ التركيز فيه على المشاريع التقليدية يتوسع (وأعني هنا تحديداً مشاريع المياه والكهرباء) ليشمل قطاعات جديدة مثل الرياضة والصحة الرقمية والطرق. ونتيجة لهذا التوسع، شهدت المملكة تطوراً ملحوظاً في مشاريع التخصيص والشراكة، حيث تشمل محفظة التخصيص مشاريع متنوعة في مختلف القطاعات، ما يعكس مرونة نموذج الشراكة وقدرته على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة. وهنا يبرز دور المركز المحوري في تطوير حلول مبتكرة تتماشى مع هذه التغيرات تحقيقاً للأثر المنشود. ومن أبرز الأمثلة على المشاريع النوعية الحديثة التي تم العمل عليها مؤخراً، مشروع تقديم الخدمات البحرية الذي يتضمن تقديم خدمات النقل البحري الأساسية التي تشمل الرسو وعمليات الإرشاد، وأعمال القطر والمساعدة في عمليات السحب، وعمليات الترصيف وعمليات الرباط.

وفيما يتعلق بالاستفادة من التجارب الدولية، فنحن في المركز - ولله الحمد - نعمل وفق أفضل الممارسات الدولية، ونحرص على بناء القدرات والكوادر البشرية، إلى جانب عقد شراكات محلية ودولية لتبادل الخبرات. وقد حصلنا على جائزة "الجهة الأكثر حراكاً في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص" خلال مؤتمر أسبوع الشراكة في إسطنبول، وذلك تقديراً للجهود الاستثنائية التي تبذلها المملكة في هذا المجال.

كما وقّع المركز اتفاقيات تعاون مع عدد من الجامعات السعودية، من بينها جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن وجامعة اليمامة وجامعة الفيصل، لتطوير برامج تعليمية بمحتوى متخصص في مجالي التخصيص والشراكة، والعمل على الدراسات والأبحاث العلمية، إضافة إلى تنظيم ندوات وورش عمل لنشر ثقافة التخصيص والشراكة بين الممارسين والمهتمين بالمجال. ووقّع المركز أيضاً اتفاقية مع جامعة الفيصل لإطلاق برنامج ماجستير إدارة أعمال في مجال التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف إعداد كفاءات وطنية قادرة على مواصلة مسيرة التطوير بالشراكة مع القطاع الخاص.

وعلى الصعيد الدولي، عقد المركز العديد من الشراكات مع منظمات ومؤسسات مرموقة وجهات نظيرة، من بينها: منظمة تطوير البنية التحتية الأمريكية، ومركز التميز للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إسطنبول. وانضممنا أيضاً لعضوية منظمات دولية مرموقة مثل (WAPPP)، المعنية بتعزيز

الشراكات على المستوى العالمي. وبفضل الله، ثم بجهود العاملين في منظومة التخصيص، أسهمت هذه المبادرات في رفع تصنيف المملكة في عدد من المؤشرات الدولية.

المحور السادس: أثر مشاريع التخصيص والشراكة ومنجزات المركز

قصص نجاح تلامس حياة الناس: منجزات نوعية تجسد أثر التخصيص والشراكة في توفير خدمات أفضل لمستقبل أكثر ازدهاراً

10. ما هي منجزات المركز وما هو الأثر الحقيقي لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة؟

حقق المركز الوطني للتخصيص منذ تأسيسه منجزات نوعية أحدثت أثراً ملموساً في تطوير البنية التحتية والخدمات العامة بالمملكة، وأسهمت بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة. وقد شملت هذه المشاريع قطاعات متعددة، بدءًا بقطاع البيئة والمياه والزراعة، حيث أسهمت 8 محطات لتحلية المياه في إضافة سعة إنتاجية يومية بلغت 4.8 ملايين متر مكعب، أي ما يعادل أكثر من ثلث الإنتاج الإجمالي في المملكة. كما ساعدت محطات المعالجة في تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات، وضمان الاستدامة البيئية والمائية للأجيال القادمة. كما ساهمت مشاريع كبرى مثل مشروع الخزن الإستراتيجي في جعرانة وخطوط نقل المياه المستقلة في تعزيز أمن إمدادات المياه واستدامتها، وفي قطاع المطاحن، انعكس أثر التخصيص من خلال نقل ملكية 4 شركات لمطاحن الدقيق إلى مستثمرين في القطاع الخاص مما أسهم في تعزيز الإنتاجية ورفع الجودة التنافسية، وتنوع المنتجات في 13 فرعاً في مختلف مدن المملكة. كما أدى ذلك إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدقيق لتصل إلى حوالي 6 ملايين طن سنوياً، ونحو 1.1 مليون طن كطاقة إنتاجية للأعلاف سنوياً.

وفي قطاع النقل والخدمات اللوجستية، تحوّلت طموحات المملكة إلى واقع ملموس، حيث تم تحرير سوق نقل الركاب بالحافلات، ما يسهم في تعزيز خدمات التنقل لأكثر من 6 ملايين راكب، ويحسن من خدمات النقل بين المدن. كما تم توقيع عقود لتشغيل 8 موانئ بحرية، إلى جانب تطوير ميناء الرياض الجاف ومرافق الحاويات، في خطوة تعزز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي. وامتداداً لذلك، شهد قطاع الحج والعمرة تطوراً لافتاً، تمثل في تحسين الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين والزوار عبر إدارة وتشغيل مجمع صالات الحجاج بمطار الملك عبدالعزيز. ومن أبرز المشاريع التي يجري العمل عليها مشروع "المستضيف المحايد" الذي سيحدث نقلة في مستوى خدمات الاتصال وتوفير حلول الواي فاي في الحرم النبوي، في تجسيد حي لرسالة المملكة التي لم ولن تألو جهداً في الارتقاء بخدمة ضيوف الرحمن.

وتسهم مشاريع استثمارات العقارات والخدمات البلدية، في تطوير واستثمار الأراضي التي تمتلكها الدولة لرفع جودة الحياة وتعزيز رفاهية المجتمع. كما شهد قطاعي التعليم والصحة نقلة نوعية، تمثّلت في تشغيل 120 مدرسة، تخدم أكثر من 100 ألف طالب وطالبة في بيئة تعليمية حديثة وآمنة، إلى جانب 62 مركزاً لغسيل الكلى تخدم 7800 مستفيد، ومستشفيات متخصصة تعزز من جودة الخدمات الطبية والرعاية الصحية. وتجدر الإشارة هنا إلى الدور المحوري الذي اضطلع به المركز في عملية تحول القطاع الصحي، وهو ما كان له بالغ الأثر في إدارة الأصول الحالية بكفاءة، واستثمار الموارد المتاحة بشكل فعّال، بما يضمن استدامة القطاع الصحي، وتوفير خدمات عالية الجودة، وضمان سهولة الوصول إليها من كافة أنحاء المملكة.

أود أن أنوه هنا إلى أن الأثر الحقيقي لمشاريع التخصيص والشراكة لا يُقاس بعدد العقود أو حجم الاستثمارات فقط، بل بمدى ما تحدثه من تغيير إيجابي في حياة الناس، وبما تسهم به في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً. فقد تجاوزت هذه المشاريع كونها مبادرات اقتصادية لتصبح أدوات تنموية فاعلة تمس حياة كل فرد، وتُسهم في تطوير الخدمات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ورفع مستوى المعيشة. فمن قطاع الاتصالات إلى الإعلام، ومن الطرق ومشاريع تحلية المياه ومعالجتها إلى التعليم والصحة والخدمات المجتمعية، تمضي المملكة بخطى واثقة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

المحور السابع: التطلعات المستقبلية

11. أخيراً، ما هي تطلعاتكم لمستقبل التخصيص والشراكة في المملكة، وما هي مشاريعكم القادمة؟

ضيــف العــدد

نستمد تطلعاتنا من توجيهات القيادة الرشيدة - حفظها الله – حيث نعمل باستمرار على أن تسهم مشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. فنحن نؤمن بأن التخصيص يمثل محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال نماذج تشغيل مرنة وإستراتيجيات محكمة، تسهم في تعزيز موقع المملكة ضمن المؤشرات والمحافل الاقتصادية والتنموية العالمية.

وأود أن أشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها منسوبو المركز وجميع الجهات التي نعمل معها ضمن منظومة التخصيص، في ترسيخ مكانة المركز كمرجع وطني وعالمي في مجالات التخصيص والشراكة. وبالنسبة للمشاريع، يجري العمل حالياً على مجموعة مشاريع في عدد من القطاعات، بما يعكس تنوع محفظة التخصيص والشراكة واتساع نطاقها على مستوى المملكة.

في قطاع النقل، يجري العمل على مشروع مطار أبها الدولي الذي يهدف إلى إنشاء بنية تحتية متكاملة تخدم 13 مليون مسافر سنوياً، كما يجري تطوير مطار الطائف الدولي بطاقة استيعابية تقارب 2.5 مليون مسافر سنوياً، حيث تم نشر قائمة الشركات المؤهلة وبانتظار طرح طلبات العروض، بالإضافة إلى طرح مشروع تطوير وتشغيل مطار الأمير نايف بن عبدالعزيز الدولي بالقصيم. إضافة لمشروع قطار القدية السريع الذي يهدف إلى ربط مطار الملك سلمان الدولي، ومركز الملك عبدالله المالي (كافد)، ومدينة القدية خلال 30 دقيقة والذي حاليا في مرحلة طلب التأهيل. ولدينا أيضاً مشروع طريق عسير – جازان الذي يهدف لتعزيز كفاءة شبكة الطرق في المناطق الجنوبية. كما يجري التحضير لمشروع الجسر البري، وهو مشروع ضخم يربط السواحل الشرقية والغربية عبر شبكة قطارات حديثة.

وفي قطاع الخدمات اللوجستية، نعمل على مشروع المنطقة اللوجستية في الدمام الذي يهدف إلى تعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، وهو حالياً في مرحلة انتظار استلام العروض في شهر أبريل، إضافة إلى مشاريع تطوير المنافذ الجمركية لرفع كفاءة العمليات وتحسين جودة الخدمات. أما في قطاع المياه، فلدينا مشاريع الخزن الاستراتيجي في مكة المكرمة لخدمة أهالي مكة وضيوف الرحمن، بالإضافة إلى مشاريع خطوط النقل المستقلة ومحطات معالجة الصرف الصحي في مختلف مناطق المملكة. وتجدر الإشارة إلى أن 40% من مشاريع تحلية المياه في المملكة هي نتاج عقود تخصيص وشراكة، ما يسهم بشكل فاعل في تعزيز الأمن المائي واستدامته.

وفي القطاع الرياضي، تم طرح المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تخصيص الأندية، حيث تم تخصيص 7 أندية، منها 3 أندية للقطاع الخاص المحلي والدولي، فيما لا يزال نادي الأخدود والنجمة في مرحلة تقديم العروض. كما تُعد مدينة الأمير فيصل بن فهد الرياضية بالملز من المشاريع النوعية في الاستثمار الرياضي، وهي حالياً في مرحلة تقييم المؤهلين. وفي القطاع الصحي، يجري العمل على مشروع المستشفى الجامعي بجامعة أم القرى لدعم منظومة الخدمات الصحية والتعليم الطبي.

نؤمن في المركز الوطني للتخصيص أن مشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست مجرد نماذج تشغيلية تُسند من خلالها المهام للقطاع الخاص، بل هي أداة تنموية متكاملة تفتح آفاقاً جديدة لمستقبل وطن طموح. التخصيص والشراكة وسيلة إستراتيجية تسهم في بناء غدٍ أكثر ازدهاراً، يسهم فيه الجميع – القطاع العام والقطاع خاص، ويجني ثماره كافة أفراد المجتمع من خلال خدمات أكثر كفاءة، واقتصاد أكثر تنوعاً، وفرص عمل نوعية. ومن هذا المنطلق، فإن دور المركز يرسّخ مبادئ الاستدامة والحوكمة والابتكار، ويجسد تطلعات المملكة ومكانتها العالمية في إطار رؤية السعودية 2030.

مشروع مطار أبها الدولي
المصدر: رؤية السعودية 2030

مشروع مدينة الأمير فيصل بن فهد الرياضية
المصدر: المركز الوطني للتخصيص

الاستراتيجية الوطنية للتخصيص
National Privatization Strategy

أعلن معالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص البدء بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتخصيص، التي تهدف إلى الرفع من جودة وكفاءة البنية التحتية والنهوض بالخدمات العامة المقدَّمة لسكان المملكة.

كما تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتمكين الحكومة من التركيز على دورها التشريعي والرقابي والتنظيمي، وتعزيز استدامتها المالية؛ بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

الانتقال إلى مرحلة النضج والتنفيذ

ويمثل إطلاق هذه الإستراتيجية الانتقال إلى مرحلة النضج والتنفيذ، وتوسيع الشراكات، وتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي، لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، عبر منظومة تشغيلية متكاملة.

ويُعد البدء بالإستراتيجية إعلاناً بانتهاء برنامج التخصيص حسب الخطة التي وضعت له عند إطلاقه في العام 2018م، والتحول من مرحلة التأسيس التي أكملها البرنامج بنجاح إلى مرحلة التنفيذ والدفع بعجلة الإنجاز.

وقد حقق البرنامج منذ إطلاقه عدداً من المنجزات، أبرزها: تأسيس المركز الوطني للتخصيص، الذي استحدث أكثر من 200 مشروع معتمد باستثمارات تُقدّر بقيمة إجمالية تبلغ 800 مليار ريال، وتوقيع ما يقارب 90 عقداً.

وأكد معالي وزير المالية أن البرنامج أسهم، في تعزيز دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة تشغيل الأصول الحكومية، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للاستثمار، بما يدعم التنوع الاقتصادي، ويرفع القدرة التنافسية للمملكة.

ولتسليط مزيد من الضوء على الإستراتيجية الوطنية للتخصيص، تنقل مجلة "متمم" تعليقات وآراء الخبراء الماليين والاقتصاديين الأستاذ إسماعيل العاني، والدكتور عبدالله الشمري أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الملك فيصل.

مرحلة النضج والتنفيذ

الأستاذ إسماعيل العاني: تستهدف الإستراتيجية 240 مليار ريال كاستثمارات قطاع خاص بحلول العام 2030م، وتحقيق نحو 43 مليار ريال كقيمة مقابل المال من عقود الشراكة

قال الأستاذ إسماعيل العاني، الشريك ورئيس القطاع الحكومي والعام لدى شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية، إن الإستراتيجية تمثل انتقال منظومة التخصيص والشراكات بين القطاعين العام والخاص من مرحلة بناء الأطر إلى مرحلة النضج والتنفيذ، وذلك من خلال فتح أصول وخدمات حكومية مختارة أمام مشاركة القطاع الخاص، وتمكين الحكومة من التركيز على أدوارها التشريعية والتنظيمية والرقابية، بما يسهم في رفع كفاءة وجودة البنية التحتية والخدمات العامة وتعزيز الاستدامة المالية ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وبيّن أن الإستراتيجية التي تمتد عبر 18 قطاعاً، تستهدف 240 مليار ريال كاستثمارات قطاع خاص بحلول العام 2030، وتحقيق نحو 43 مليار ريال كقيمة مقابل المال من عقود الشراكة،

وإبرام 221 عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يعزّز تنافسية الاقتصاد وجودة الخدمات للمواطنين والمقيمين.

وأكد أن تأسيس المركز الوطني للتخصيص شكّل محركاً رئيسياً لتفعيل منظومة التخصيص والشراكات، إلى جانب إطلاق برنامج التخصيص لبناء الأطر المؤسسية والقدرات، واعتماد نظام التخصيص في العام 2021 كنقطة تحوّل موحّدة لقواعد المنافسة والتعاقد.

وأوضح العاني أن المنظومة المطوّرة شملت حوكمة متينة، وأطر توزيع مخاطر، ومنهجيات للقيمة مقابل المال، ونماذج عقود موحّدة ومؤشرات أداء، بالتوازي مع تشكيل محفظة سوق جاهزة ضمّت أكثر من 200 مشروع معتمد بإجمالي تقديري يقارب 800 مليار ريال.

وأضاف أن محفظة عام 2023م أسهمت في تقديم خريطة تنفيذ واضحة وجذب مزيد من المستثمرين، بالتزامن مع برامج تمكين وبناء قدرات حسّنت آليات المتابعة وإدارة العقود طويلة الأجل، ما مهّد للانتقال إلى مرحلة تنفيذية موسعة ذات أثر اقتصادي ومالي أكبر.

واعتبر أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثل رافعة رئيسية لتعبئة رؤوس الأموال الخاصة وتسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، بما يخفف الأعباء عن المالية العامة. مضيفاً بأن هذه الشراكات تعتمد على عقود قائمة على الأداء تعزز الكفاءة والابتكار وتخفض التكاليف، مع تسريع نقل الخبرات العالمية وتوزيع المخاطر على الأطراف الأكثر قدرة على إدارتها.

وأشار إلى أن هذه الشراكات تسهم كذلك في تنويع النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل وتطوير سلاسل التوريد المحلية ورفع التنافسية، في ظل أطر تنظيمية حديثة وشفافة رسّخها نظام التخصيص لعام 2021، بما يعزز ثقة المستثمرين.

واختتم إسماعيل العاني بتأكيده أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) تمثل أداة تنفيذية محورية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال تحويل الخطط التنموية إلى مشاريع قابلة للتمويل تقدم خدمات عامة عالية الجودة مع الحفاظ على الاستدامة المالية.

الإستراتيجية من منظور اقتصادي

الدكتـــور عبدالله الشمـــري:
الإستراتيجية الوطنية للتخصيص تمثل، من منظور اقتصادي، نقطة تحـــول جوهرية في بنية الاقتصاد السعـودي

أوضح الدكتور عبدالله الشمري أستاذ الاقتصاد المشارك ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة الملك فيصل في تعليقه للمجلة، أن تحليل أي سياسة تخصيص من منظور اقتصادي، يقوم على ثلاثة مؤشرات محورية: كفاءة التخصيص، والاستدامة المالية، والأثر الاجتماعي، وأن هذه الإستراتيجية تعالج المؤشرات الثلاثة بصورة منهجية لافتة.

وقال إنه من حيث الكفاءة، تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الأسواق التنافسية تنتج مخرجات أفضل من الإدارة الحكومية المباشرة في القطاعات القابلة للمنافسة، ويعكس إدراج أكثر من 200 مشروع في محفظة التخصيص التزام الدولة بهذه الحقيقة الاقتصادية.

وأضاف أنه من حيث الاستدامة المالية، فإن تحويل الأعباء التشغيلية إلى القطاع الخاص يخفف الضغط على الموازنة العامة، ويفتح الباب أمام إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو الوظائف السيادية والاجتماعية التي لا يمكن تخصيصها.

وقال إن الإستراتيجية لا تخاطب السوق المحلية وحدها، بل تضع المملكة في موضع المرجع العالمي في نماذج الشراكة بين القطاعين؛ وهذا توجه استراتيجي من شأنه تعزيز التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، ورفع التصنيف التنافسي للاقتصاد الوطني.

وأشار الشمري إلى أن نجاح برامج التخصيص الكبرى يتطلب مرحلة تأسيسية رصينة، وهو ما ميّز التجربة السعودية بين عامي 2017م و2025م، حيث ارتكزت على ثلاث دعائم أساسية: البيئة التشريعية عبر إصدار نظام التخصيص عام 2021م الذي عزز الإطار القانوني وخفّض حالة عدم اليقين أمام المستثمرين، وبناء محفظة الفرص الاستثمارية من خلال إطلاق محفظة المشاريع عام 2023م التي وفرت رؤية واضحة للقطاع الخاص، إضافة إلى بناء الثقة السوقية عبر توقيع نحو 90 عقداً، ما أسهم في تجاوز الحاجز الأولي للمشاركة الاستثمارية.

وأضاف أن نماذج الشراكة بين القطاعين تقوم على مبدأ اقتصادي يتمثل في امتلاك القطاع الخاص ميزة نسبية في الكفاءة التشغيلية، مقابل دور القطاع العام في توجيه الخدمات نحو الأهداف الاجتماعية وضمان إتاحتها. وبذلك فإن الشراكة الناجحة لا تعني نقل الملكية بقدر ما تعني إعادة هيكلة الحوافز، بحيث يرتبط عائد الشريك الخاص بجودة الخدمة المقدمة ورضا المستفيد.

وفي الاقتصاد السعودي، أوضح أن هذه الشراكات تسهم في قطاعات مثل الصحة والتعليم والنقل والطاقة وتقنية المعلومات في تحسين جودة الخدمات وتسريع التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وهو الهدف المركزي لرؤية السعودية 2030.

واختتم الشمري تعليقه لـ"مجلة متمم" مؤكداً أن الإستراتيجية الوطنية للتخصيص تمثل نقطة تحول مهمة في بنية الاقتصاد السعودي، إذ تعيد تعريف الدور الحكومي، وتعزز البيئة التنافسية، وتفتح آفاقاً واسعة للاستثمار. متوقعاً أن تسهم، في ظل منظومة رقابية فعالة وآليات تقييم مستمرة، في تسريع مسار التنويع الاقتصادي وترسيخ مكانة المملكة كوجهة استثمارية إقليمية ودولية.

وقال في ختام تعليقه إن الاستراتيجية جاءت تتويجاً لمسار مؤسسي امتد لنحو ثماني سنوات من بناء الأطر التشريعية والمؤسساتية وتطوير النماذج التطبيقية، وهو ما يعكس درجة متقدمة من النضج المؤسسي في مسار الإصلاح الاقتصادي.

الاستراتيجية الوطنية للتخصيص
National Privatization Strategy
التخصيص رؤية وشراكة
مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للتخصيص
بحلول عام 2030
240 مليار ﷼
إجمالي قيمة الاستثمارات الرأسمالية من القطاع الخاص
43 مليار ﷼
إجمالي القيمة مقابل المال من عمليات الشراكة
221 عقداً
ناتجاً عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمهد لاستحداث ألف الوظائف

الاستراتيجية الوطنية للتخصيص
National Privatization Strategy
التخصيص رؤية وشراكة
5 برامج
لتعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمالي لمشاريع التخصيص
البرنامج الأول
ضمان التخطيط الفاعل على تحقيق الأثر والوفاء المستهدف
البرنامج الثاني
تعزيز بيئة تنظيمية وحوكمة فعالة
البرنامج الثالث
تطوير القدرات البشرية وإدارة المعرفة
البرنامج الرابع
تحسين التسويق والجاذبية للتخصيص
البرنامج الخامس
تنفيذ مشاريع التخصيص ذات الأولوية والأثر الأكبر

الاستراتيجية الوطنية للتخصيص
National Privatization Strategy
التخصيص رؤية وشراكة
التخصيص في قطـاع 18
تستهدف الاستراتيجية الوطنية للتخصيص القطاعات التالية:
01 الاتصالات وتقنية المعلومات
02 الإعلام
03 الخدمات والإسكان
04 البلدية والمياه والزراعة
05 التعليم
06 الحج والعمرة
07 الداخلية
08 الدفاع
09 الرياضة
10 الثقافة والسياحة والتجارة
11 الصحة
12 الصناعة والثروة المعدنية
13 الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
14 النقل والخدمات اللوجستية
15 النقل العام
16 الهيئة الملكية لمحافظة العلا
17 الهيئة الملكية لمدينة الرياض
18 عقارات الدولة

استمراراً للشراكة المثمرة

انعقاد منتدى صندوق الاستثمارات العامـــــة والقطــاع الخاص 2026

شهد المنتدى توقيع عدد من الاتفاقيات وأكثر من **100** مذكرة تفاهم، بحضور تجاوز **10** آلاف مشارك من القطاع الخاص، و**18** جهة حكومية، وأكثر من **120** من شركات الصندوق

استمراراً للشراكة المثمرة، احتضنت الرياض خلال الفترة 9 – 10 فبراير 2026م، أعمال النسخة الرابعة من منتدى صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص، بحضور عدد من أصحاب المعالي والمسؤولين في القطاعين العام والخاص والمستثمرين المحليين والدوليين.

وكان الحضور حاشداً، حيث سجّل المنتدى حضوراً تجاوز (10) آلاف مشارك من القطاع الخاص، إلى جانب أكثر من (100) مذكرة تفاهم، ومشاركة (18) جهة حكومية، وأكثر من (120) شركات محفظة صندوق الاستثمارات العامة، إضافة إلى (6) منصات متخصصة.

الفرصة الأكبر أمام القطاع الخاص

معالي محافظ صندوق الاستثمارات العامة: الفرصة التي أمام القطاع الخاص في المملكة اليوم هي الأكبر للمشاركة في قيادة النمو الاقتصادي وصنع المستقبل وتحقيق العوائد المستدامة

وانعكاسا لحجم الزخم الذي حققه منذ انطلاقه، شهد المنتدى تنظيم أكثر من (100) جلسة حوارية، ومشاركة ما يزيد على (200) متحدث، بما يؤكد مكانة المنتدى كمنصة شاملة لتعزيز الشراكات، وتبادل الخبرات، ودعم التكامل بين القطاعين العام والخاص.وشهد المنتدى توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، إلى جانب استعراض فرص تجارية واستثمارية تابعة للصندوق وشركات محفظته تجاوزت قيمتها 70 مليار ريال سعودي، إضافة إلى تسليط الضوء على الفرص المتاحة للمستثمرين والموردين.

في كلمته الافتتاحية أوضح معالي محافظ صندوق الاستثمارات العامة الأستاذ ياسر الرميان، أن الفرصة التي أمام القطاع الخاص في المملكة اليوم هي الأكبر للمشاركة في قيادة النمو الاقتصادي وصنع المستقبل وتحقيق العوائد المستدامة.

وأن هذه مرحلة محورية من مسيرة المملكة الاقتصادية، حيث تشهد فيها قواعد التنافسية مستوى أعلى، ونضجاً متسارعاً للقطاعات وسلاسل القيمة الداعمة، وارتفاعاً في سقف الطموح إلى آفاق لا تُقاس فيها الفرص بالعوائد فحسب، بل بالابتكار والعزيمة.

وأن المنتدى بات يُعد المنصة الأكبر من نوعها لاقتناص فرص الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص، مشيراً إلى أن عدد المشاركين منذ عام 2023م وحتى اليوم بلغ نحو 25 ألف مشارك من قادة القطاعين الحكومي والخاص والمستثمرين في المملكة والعالم. وبيّن معالي الرميان أن النسخة السابقة من المنتدى نجحت في تحويل الحوارات إلى فرص ملموسة للقطاع الخاص عبر برامج ومبادرات نوعية أسهمت في دعم نمو بيئة الأعمال، حيث شهدت إبرام أكثر من 140 اتفاقية تجاوزت قيمتها 15 مليار ريال سعودي.

حول أهمية المنتدى يعلق الخبير المالي ورئيس ديوان الأعمال للاستشارات الاقتصادية المهندس عمر باحليوه ، بأن القطاع الخاص شريك يعتمد عليه في التنمية في المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية السعودية 2030، من خلال الشراكة مع القطاعات المحلية والدولية.

وقال إن دور القطاع الخاص في المملكة قد تعاظم وأصبح الآن يقوم بالتفاوض مع مزودي التقنية والخدمات وكذلك تطوير الأعمال للمساهمة في المشاريع والمبادرات المختلفة.

وبيّن أن المملكة تزخر بفرص ومشاريع مستقبلية ضخمة تشمل الكثير من القطاعات، أبرزها: السياحة والطيران والترفيه والصناعة، والتعدين الذي تتجاوز قيمة مشاريعه 9 تريليونات ريال، والخدمات اللوجستية والتصنيع المتقدم والابتكار في الذكاء الاصطناعي والرقائق الإلكترونية وإنترنت الأشياء، والطاقة المتجددة والبنية التحتية والتنمية الحضرية.

وأكد أن الدولة متمثلة في صندوق الاستثمارات العامة تحتاج إلى أذرع مختلفة لبناء المشاريع المستقبلية، ومن الأذرع المهمة لتحقيق ذلك هو القطاع الخاص، الذي يحتاج إلى التصدي لهذه المشروعات وبناء شراكات سواءً على الصعيد المحلي أو الدولي. وتوقع باحليوه أن يقود استمرار سياسة تمكين القطاع الخاص وتسهيل دخوله إلى المشروعات والاستثمارات، وشراكاته المختلفة، إلى تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ليتضاعف إلى أكثر من 2 تريليون دولار خلال الخمس سنوات القادمة.

وأوضح أن المنتدى يتيح للقطاع الخاص التعرف على المشاريع المستقبلية، والتواصل مع القطاع الخاص في دول أخرى للمشاركة في بناء المشاريع، مما يخفف العبء على الدولة في الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي.

وأشار إلى أنه في مثل هذه المنتديات تُطرح مبادرات مهمة، مثل برامج الخصخصة التي تسهّل الشراكات مع القطاع الخاص، وسنّ تشريعات لتنظيم نماذج مثل (BOOT) و(BOT)، بما يمكّن القطاع الخاص من بناء المشروعات وتشغيلها ثم نقل ملكيتها إلى الدولة.

وأضاف بأن مثل هذه المشاريع تشجع الشركات الأجنبية للاستثمار في المملكة مع حفظ حقوقها، وكذلك تؤهلها للمشاركة مع القطاع الخاص السعودي بشكل إيجابي، وهناك عدة تجارب ناجحة في هذا المجال مثل مطار المدينة المنورة".

وختم باحليوه تعليقه للمجلة بتأكيده أن المنتدى يطرح فرصاً استثمارية كبيرة للمشاريع المستقبلية في المملكة، في مجالات وقطاعات واعدة، بما يعزز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، ويسهم في توظيف وتأهيل الشباب والشابات السعوديين، ويعود بالنفع على الوطن والمواطن.

الأثر المالي والاقتصادي

الأستاذ عمر باحليوه: المنتدى يعزز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، ويسهم في توظيف وتأهيل الشباب والشابات السعوديين، ويعود بالنفع على الوطن والمواطن

ركيزة أساسية في تحقيق الرؤية

الدكتور إحسان بوحليقة: أسفر المنتدى عن توقيع أكثر من 135 مذكرة تفاهم (MoU) بقيمة إجمالية تفوق 60 مليار ريال سعودي

في تعليقه للمجلة، عدَّ الاقتصادي ومؤسس مركز جواثا الاستشاري د. إحسان بوحليقة، الشراكة بين الصندوق والقطاع الخاص ركيزة أساسية في تحقيق رؤية السعودية 2030، حيث يعمل الصندوق على تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال مبادرات إستراتيجية تهدف إلى تعظيم الفرص الاستثمارية والتجارية. وقال إن أكثر من 120 شركة من محفظة الصندوق شاركت في النسخة الرابعة للمنتدى التي عقدت مؤخراً، مما يعكس نمواً لمساهمة الصندوق في الأنشطة القطاعية للاقتصاد. وأشار إلى أن إسهام الصندوق ليس فقط من خلال الشركات العملاقة، بل كذلك من خلال تأسيس شركات ناشئة لتكون بذرة في حفز النمو في القطاعات الغائبة ولتعبيد الطريق أمام القطاع الخاص ليساهم ويستثمر، بما يخفف مخاطره التشغيلية، ولتعزيز الشراكات التي تدعم التنويع الاقتصادي وتمكين الشركات المحلية. وبيّن بوحليقة أن المنتدى أسفر عن توقيع أكثر من 135 مذكرة تفاهم (MoU) بقيمة إجمالية تفوق 60 مليار ريال سعودي، تغطي قطاعات متنوعة مثل تطوير القوى العاملة، التوسع الصناعي، المشاريع الحضرية الكبرى، والمركبات الكهربائية. واعتبر أن ذلك يعكس اهتمام الصندوق في تعزيز توليد قيمة مضافة، هو أن مؤشر نسبة المحتوى المحلي لدى الصندوق ارتفع إلى 57% في العام 2024م، مقارنة بـ 54% في العام 2023م، مع توقعات بأن يتجاوز 60%. وأكد أن المنتدى يُعد محركاً لتعزيز الشراكة بين الصندوق والقطاع الخاص، حيث شهد توقيع أكثر من 30 مذكرة تفاهم واتفاقية مبدئية، مما يدعم إستراتيجية الصندوق في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية في خطط التنويع الاقتصادي. وأضاف أن هذه الجهود تشمل أيضاً سلسلة التزويد لزيادة السعة الإنتاجية من خلال برنامج تمويل المقاولين، مما رفع مشاركة المقاولين المحليين إلى 67% في العام 2025م، وخلق وظائف، والمساهمة في رفع اجمالي تكوين رأسالمال الثابت إلى30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ونوه بأن المنتدى يوفر فوائد متعددة للقطاع الخاص، حيث يتيح فرص شراكات واستثمارات تعزز القدرات المحلية والتنافسية، وتغطي مجالات تنمية القوى العاملة والتوسع الصناعي والمشاريع الحضرية الكبرى. واختتم بوحليقه تعليقه موضحاً بأن المنتدى شهد توقيع العديد من التفاقيات، حيث وقعت شركة البحر الأحمر العالمية اتفاقية مع LEAN لتعزيز الذكاء الاصطناعي في الرفاهية، ضمن استثمارات تبلغ 450 مليار ريال (نصفها من القطاع الخاص)، مما أسهم في رفع مساهمة السياحة في الناتج المحلي من 3.5% عام 2019م إلى 5% بنهاية العام 2025م.

وأضاف بأن مطار الملك سلمان الدولي وقع سبع مذكرات مع شركات عقارية لتطوير مجتمعات سكنية ومشاريع متعددة الاستخدامات، مع 16 فرصة استثمارية في المطارات واستثمارات خاصة بقيمة 25 مليار ريال سعودي في النقل.

وأضاف الدكتور إحسان بوحليقة في ختام تعليقه أنه في مجال التصنيع أبرمت اتفاقيات نقل تقنيات للأثاث والمطابخ، واتفاقيات في مجال السيارات الكهربائية بقيمة 990 مليون دولار لشركة "سير"، مع تبني الصناعة 4.0 لتعزيز الإنتاجية. والدخول في شراكات لإنتاج أنظمة السكك الحديدية محلياً.

الوعي المالي... مشروع وطني لإصلاح السلوك الاستهلاكي

الدكتور. عبدالله النفيعي

مستشار وأكاديمي

إستراتيجية التحول من ثقافة المظاهر إلى أمان الاستثمار. لم تعد الثقافة المالية مجرد مهارة إضافية تُصنّف ضمن قائمة المهارات المعرفية، بل أصبح ركيزة أمن اقتصادي لا تقل أهمية عن الأمن الوظيفي أو الاجتماعي.

ففي عصر تبهرنا الأنظمة المالية العالمية بتطورها التقني المتسارع حيث تتسارع فيه التقنية المالية (FinTech) بوتيرة تفوق قدرة الأفراد على ضبط سلوكهم الاستهلاكي. تحوّلت السيولة من أداة تمكين إلى اختبار وعي. ومع اتساع نطاق التقنية المالية وتيسير الوصول الفوري للائتمان برزت فجوة بين سهولة الاقتراض وصعوبة الانضباط وبين وفرة الخيارات وضعف الرؤية الاستثمارية. في ظل هذه التحولات المتسارعة لم يعد إصلاح السلوك المالي قضية فردية تُترك لاجتهادات الأفراد، بل بات ملفاً استراتيجياً يمس استقرار الاقتصاد الكلي.

إن سهولة الوصول إلى السيولة لم يعد مرادفاً للتمكين، بل قد تتحول في غياب التحصين المعرفي إلى بوابة لالتزامات مزمنة. ومن ثمّ، فإن الأزمة الراهنة تتجاوز كونها اختلالاً في ميزانيات الأفراد لتغدو أزمة وعي مجتمعي. أزمة تتمثل في تسهيل الوصول إلى السيولة دون بناء عقلية قادرة على إدارتها. وهنا تكمن المفارقة الأدوات متاحة لكن الفلسفة غائبة, والموارد حاضرة غير أن الرؤية الاستثمارية ضعيفة. لذلك تبرز الحاجة إلى صياغة وعي جديد يعيد تأهيل السلوك المالي وينقل الأفراد من دائرة الاستهلاك الاستنزافي إلى دائرة الإنتاج والاستثمار ومن موقع الكيان المستهلك إلى موقع الركيزة الاقتصادية الفاعلة.

عند النظر إلى خارطة المعرفة المالية، يتجلى مشهد مزدوج يعكس تباينا معرفياً حاداً بين الأمية المالية التقليدية والاندفاع الرقمي. فمن جهة، ينغمس جيل رقمي في عوالم التقنية المالية ومنصات التداول، غير أن هذا الانخراط غالباً ما يُختزل في مضاربات عشوائية وهاجس الربح السريع والصرف الأسرع بعيداً عن أبجديات التخطيط طويل الأمد وبناء الأصول المتراكمة. ومن جهة أخرى، تتمسك فئات تقليدية بفلسفة الراتب بوصفه ملاذاً آمناً دون إدراك كافٍ لآليات التحوط ضد التضخم أو ضرورة تنويع مصادر الدخل والأصول. وبين هذين الطرفين تضيع بوصلة الاستدامة.

غير أن هذا التباين المعرفي لا يكمن في نقص الأدوات، بل في قصور الفهم الاستثماري، ولا يتمثل في شح السيولة، بل في عقلية إدارتها. لقد تراجع المفهوم الإنتاجي للسيولة لصالح تصور استهلاكي يراها أداة إنفاق لا رافعة نمو. وبهذا التحول تآكلت فكرة الادخار الاستراتيجي وتراجعت ثقافة بناء الأصول أمام إغراء الاستهلاك الفوري.

بيد أن الأزمة لا تقف عند حدود المعرفة المالية، بل تمتد لتشمل السلوكيات المالية الخاطئة التي باتت تُصنف كأعراف اجتماعية

تهـدد بدورهـا كيـان الأسـرة. فالتوسـع المتزايـد فـي القـروض الاسـتهلاكية وخدمـات الدفـع المؤجل لـم يعـد مجرد حـل طارئ، بل غدا نمـط حياة يسـتنزف الملاءة الماليـة للأفـراد قبـل بنـاء الأصول. يـوازي ذلك غياب شـبه تـام لثقافة الطـوارئ المالية مما يجعل شـريحة عريضـة مـن المجتمع تعيـش على مسـافة شـهر واحد فقط من التعثر المالـي فـي حـال انقطـاع الدخل. هـذه الهشاشـة الماليـة لا تُضعف الأفراد فحسـب، بـل تُنتـج مجتمعاً سـريع التأثر بـأي تقلبـات اقتصادية.

إلا أن أكثـر أبعـاد المشـهد تعقيـداً يتمثـل فـي ارتهـان الهوية الاجتماعيـة بالقـدرة الشـرائية. لقـد نجحـت ثقافـة المظاهـر في إعـادة تعريـف النجـاح بوصفـه عرضـاً اسـتهلاكياً تُقـاس فيـه القيمـة الفرديـة بحجـم الإنفـاق لا بمتانـة المركـز المالي. أصبـح معها الاسـتهلاك التفاخـري ليـس مجرد اختيـار شـخصي، بـل هـو ضغـط اجتماعـي تغذيـه منصـات التواصل الاجتماعـي، وتحولـت الرفاهية معه إلـى معيـار زائـف يُلاحَـق ولـو عبر بوابـة الديـون المتراكمـة. وهكـذا، تُوجَّـه السـيولة إلـى صناعـة صورة لا إلـى بناء أصـل، وتُسـتبدل القيمة الاقتصادية الحقيقيـة بمكانة وهمية لا تنعكس علـى الناتـج المحلي ولا تعزز الاسـتقرار الأسـري. إنهـا فجوة متسـعة بيـن مـا يبـدو عليـه الفرد ومـا يكشـفه واقعـه الائتمانـي.

أمـام هـذا الواقـع، تبـرز ضـرورة إحـداث تحـول جـذري فـي الوعي المجتمعـي لا بوصفـه خيـاراً ثقافياً، بل باعتبـاره ضرورة اقتصاديـة مُلحة. إننـا إزاء مشـروع وطني لإعـادة بناء العقلية المالية، يبدأ مـن التعليم، إن دمـج الثقافـة المالية فـي المناهج التعليميـة لم يعـد ترفـاً تربويـاً، بل ضـرورة حيـاة. تُغـرس مـن خلالهـا مفاهيـم الادخـار وإدارة المخاطـر وبنـاء الأصـول فـي وعـي الأجيال منـذ مراحـل مبكـرة. وبالتـوازي مع ذلـك، يصبـح مـن الضـروري تعزيـز الأطر التنظيمية التـي تحمي الأفراد من الإفـراط فـي الاسـتدانة وتحد من إغـراءات السـيولة السـهلة غير المنضبطـة.

الرهـان الحقيقي إذاً هـو صناعة جيل يتمتع بالسـيادة المالية، جيل يقدّس الاسـتثمار بوصفـه أداة تحـرر ويزهد فـي المظاهـر بوصفهـا عبئـاً. جيل يـدرك أن القيمة المضافـة لا تكمن فـي اسـتعراض الرفاهيـة، بـل في جودة الـملاءة الماليـة والقدرة على امتصاص الصدمات وبنـاء احتياطات مسـتقبلية. فالقـوة الاقتصاديـة لا تُقاس بارتفاع وتيرة الاسـتهلاك، بل بعمـق القاعـدة الادخاريـة وصلابة الأصـول المنتجة.

ختامـاً، يتجلى الوعـي المالي بوصفه ميثاقـاً جديداً للاسـتقرار المجتمعي، يتطلب تضافـر الجهود المؤسسـية والمجتمعيـة علـى حـد سـواء. إن ردم الفجـوة بين الإنفاق العشـوائي والنمـو الاسـتثماري لـن يتحقـق عبر حـملات توعويـة عابـرة، بل من خلال إعـادة هيكلـة الوعـي ذاتـه، بمـا يضمـن الانتقـال مـن نزيـف الاسـتهلاك إلـى حصانة الاسـتثمار. إنها دعـوة لإعادة الاعتبـار للمنطق الاقتصـادي وتحويـل الثقافـة الماليـة مـن معرفـة نظريـة إلـى لغة حيـاة ومـن مهـارة فرديـة إلى منظومة سـلوك مجتمعي. فمناعة المجتمـع أمـام الأزمـات تبـدأ مـن وعـي أفـراده وكلمـا ارتقـى فهمنا لإدارة مكتسـباتنا الماليـة الخاصـة تعززت قدرتنا على حماية مكتسـباتنا الوطنيـة الكبـرى وبنـاء نهضـة مسـتدامة تسـتند إلى الاسـتثمار لا إلـى المظاهر، وإلـى الإنتـاج لا إلى الاسـتهلاك.

ملتقى الرقابة المالية

الطـــريق إلى تعـــزيز كـــفـــاءة الإنفاق الحكومي واســـتدامته

في سياق الجهود المستمرة لتطوير منظومة المالية العامة وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، احتضنت الرياض، يوم الأحد 21 ديسمبر 2025م، النسخة الأولى من ملتقى "الرقابة المالية"، بتنظيم مشترك بين وزارة المالية والديوان العام للمحاسبة.

وقد شرف اللقاء معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، ومعالي رئيس الديوان العام للمحاسبة الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري، بحضور عدد من أصحاب السعادة، وأكثر من (450) قيادياً ومختصاً في المالية العامة.

وجاء انعقاد الملتقى متزامناً مع اعتماد نظام الرقابة المالية الجديد، من قبل مجلس الوزراء، ليحل محل نظام الممثلين الماليين، ويشمل جميع الجهات التي تُموَّل من الميزانية العامة للدولة أو تتلقى دعماً أو إعانات أو هبات، والتي تنفّذ أعمالاً أو

مشتريات نيابةً عن الجهات الحكومية، أو تتولى تحصيل الإيرادات العامة للدولة بموجب تعاقد أو أداة نظامية. ويهدف إلى رفع كفاءة إدارة الموارد، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتمكين الجهات الحكومية من أداء مهامها المالية بمرونة ووضوح، من خلال أداة نظامية حديثة تُتيح تطبيق الأساليب الرقابية المتطورة، وتُرسّخ ثقافة الالتزام والمسؤولية المالية.

حول انعقاد الملتقى واعتماد نظام الرقابة المالية الجديد، استمعت "مجلة متمم" لآراء سعادة وكيل وزارة المالية للإيرادات العامة ووكيل الشؤون المالية والحسابات المكلف الأستاذ سعود آل بريك، إلى جانب عدد من الخبراء والمختصين، هم الدكتور خالد الأحمري، والدكتور عبدالعزيز العيسى، والأستاذ علي النفيعي.

تعزيز الوعي بمنظومة الرقابة المالية

"ملتقى الرقابة المالية يمثل محطة مهمة تسهم في تعزيز الوعي بمنظومة الرقابة المالية لدى الجهاز الحكومي"

الأستاذ سعود آل بريك

أكد سعادة وكيل وزارة المالية للإيرادات العامة ووكيل الشؤون المالية والحسابات المكلف الأستاذ سعود آل بريك، في حديثه لـ " مجلة متمم" أن انعقاد النسخة الأولى من ملتقى الرقابة المالية، الذي نظمه الديوان العام للمحاسبة، يمثل محطة مهمة تسهم في تعزيز الوعي بمنظومة الرقابة المالية لدى الجهاز الحكومي، وتسليط الضوء على الأدوار التكاملية بين الجهات المعنية بالرقابة المالية.

كما نوه سعادته أثناء مشاركته في الجلسة الحوارية الأولى: إلى أن هذا النظام لم يغيّر فقط الأساليب الرقابية داخل كل جهة، بل غيّر شكل العلاقة بين الجهات الرقابية نفسها ووضع النظام الأساس للتكامل والتنسيق بين هذه الجهات بطريقة مؤسسية تسهم في تعزيز قدرات المنظومة الرقابية.

وأكد أن هذا الملتقى أسهم في تسليط الضوء على نظام الرقابة المالية وأساليبه الحديثة الذي نقل العمل الرقابي الحكومي من الأسلوب التقليدي المبني على الرقابة المباشرة إلى مزيج رقابي يتواءم مع طبيعة الجهات الحكومية باستحداث عدد من الأساليب مثل الرقابة الذاتية والرقمية وتوسيع النطاق في رقابة التقارير ليشمل جميع الجهات التي تتعامل مع المال العام مما يعزز من مستوى الشفافية وحماية المال العام.

تحسين وتسريع الإجراءات المالية

"نظام الرقابة المالية الجديد سيساهم بلا شك في تسريع وتحسين الإجراءات المالية وسيختصر الكثير من الوقت والجهد في إنجاز العمل المالي "

الدكتور خالد الأحمري

وحول الأثر الذي يمكن أن يسهم فيه ملتقى "الرقابة المالية"، ودوره في تعزيز الرقابة المالية والالتزام باللوائح والأنظمة، ونشر الوعي، أكد الدكتور خالد الأحمري، أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة الملك فيصل أن إقامة مثل هذه الملتقيات والمشاركة فيها يعود بالنفع الكبير على المختصين والمهتمين بمجال الرقابة المالية، من خلال اطلاعهم على المستجدات والتحديات المختلفة، ومناقشتها في الجلسات الحوارية أو اللقاء بالمسؤولين والمهتمين.

وأشار إلى أن هذا الملتقى أتى بالتزامن مع صدور نظام الرقابة المالية، مما أتاح الفرصة لهذ المنتدى للتعريف أكثر بدور الرقابة المالية في تعزيز الالتزام باللوائح والأنظمة والارتقاء بالإطار التشريعي للعمل المالي في الجهات الحكومية.

وعدَّ الأحمري اعتماد نظام الرقابة المالية الجديد، بمثابة المرحلة المفصلية والحقبة الجديدة في العمل المالي بالجهات الحكومية وتمكينها لتعزيز دور الرقابة الذاتية واعتماد التقنية والتقارير الرقابية، بدلاً عن الاعتماد على الممثلين الماليين.

وختم بقوله "إن هذا التمكين سيساهم بلا شك في تسريع وتحسين الإجراءات المالية وسيختصر الكثير من الوقت والجهد في إنجاز العمل المالي مما سيساعد في تحويل الرقابة من مجرد أداة وظيفية إلى مصدر لخلق القيمة".

الوعي بأهمية المحافظة على المال العام

"تنبع أهمية الملتقى من دوره في نشر الوعي بأهمية المحافظة على المال العام"

الدكتور عبدالعزيز العيسى

وفي تعليقه لـ "مجلة متمم" عن أثر انعقاد الملتقى، أكد الدكتور عبدالعزيز العيسى، أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أن أهمية الملتقى تنبع من دوره في نشر الوعي بأهمية المحافظة على المال العام.

وأشار إلى أثر الملتقى في زيادة الوعي بالنظم الرقابية المالية وما يتبع ذلك من مراجعة خارجية للتحقق من سلامة الإجراءات المحاسبية وتطبيق النظم الرقابية المالية، ويعزز دور الرقابة المالية في حماية المال العام، ولا سيما عبر منع الاحتيال والتلاعب أو الحدّ منهما.

وقال إن النظام الرقابي يدعم تحقيق أهداف الجهة والدولة، من خلال حماية المال العام من الاستخدام أو التصرف غير المصرح به، وتعزيز موثوقية التقارير المالية، والامتثال للأنظمة، ورفع كفاءة وفعالية العمليات الحكومية.

وبيّن العيسى أن نشر الوعي بأهمية نظم الرقابة المالية يمثل الخطوة الأولى لتعزيز الرقابة الذاتية على المال العام، وهو ما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تعزيز كفاءة الجهات الحكومية وضمان استدامتها". وأوضح أن النظام الجديد ينقل مسؤولية الرقابة والمساءلة على المال العام إلى الجهات الحكومية والجهات الممولة من ميزانية الدولة، مع تطبيق نظم رقابية آلية تسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتعزيز المساءلة.

وأضاف أنه حلّ محل نظام الممثلين الماليين المرتبطين بوزارة المالية، وتميّز بمرونة وشمول أكبر؛ إذ يعزز الشفافية ويُمكّن من الاكتشاف المبكر للمخاطر ومعالجتها قبل تفاقمها، بدلًا من الاكتفاء بمعالجة الملاحظات بعد وقوعها.

وأشار إلى أن صدور نظام الرقابة المالية الجديد جاء متزامناً مع التطور في النظم المحاسبية الحكومية، والتحول من النظام المحاسبي القائم على الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي المعدل.

وشرح أنه في حين يركز النظام القديم على تسجيل النفقات والإيرادات عند تحصيلها أو صرفها، يتيح نظام الاستحقاق تسجيلها عند استحقاقها، بما يوفر رؤية أشمل لأصول والتزامات الجهات الحكومية، ويعزز دقة التقارير المالية والشفافية وكفاءة الإنفاق، ويسهم في دعم اتخاذ القرار. واختتم العيسى بالتأكيد على أن تطبيق نظام الاستحقاق المحاسبي يتطلب تطويراً شاملاً لمنظومة الرقابة المالية في الجهات الحكومية، وهو ما تحقق من خلال نظام الرقابة المالية الجديد.

تعزيز ثقافة الالتزام المالي

"الملتقى يؤدي دوراً مهماً في تعزيز ثقافة الالتزام المالي وبناء فهم مشترك للأنظمة واللوائح بين الجهات التنظيمية والجهات الخاضعة للرقابة"

الأستاذ علي النفيعي

يرى المستشار المالي الأستاذ علي النفيعي أن انعقاد النسخة الأولى من ملتقى الرقابة المالية يمثل خطوة مؤسسية مهمة في مسار تطوير منظومة الحوكمة المالية في القطاع الحكومي.

وقال إن مثل هذه الملتقيات لا تقتصر أهميتها على تبادل الخبرات المهنية، بل تسهم في تعزيز ثقافة الالتزام المالي وبناء فهم مشترك للأنظمة واللوائح بين الجهات التنظيمية والجهات الخاضعة للرقابة. مضيفاً بأن الرقابة المالية الفاعلة لم تعد مجرد أدوات نظامية، بل منظومة متكاملة تهدف إلى رفع كفاءة استخدام الموارد العامة وتعزيز الامتثال والشفافية في إدارة المال العام.

وأشار إلى أن تنظيم الملتقى بالشراكة بين وزارة المالية والديوان العام للمحاسبة يمنحه بعداً مؤسسياً مهماً، إذ يجمع بين الجهة المسؤولة عن السياسات المالية وإدارة المال العام والجهة العليا المختصة بالرقابة والمساءلة، وهو تكامل يعزز فاعلية المنظومة الرقابية ويوحّد الفهم المؤسسي لمتطلبات الحوكمة والالتزام المالي، كما يدعم التحول نحو الرقابة الوقائية وليس الاكتفاء بالرقابة اللاحقة.

وقال إن الملتقى يمثل منصة مهمة لرفع مستوى الوعي المؤسسي بالأنظمة المالية، وتقليص الفجوة بين الجهات التنظيمية والجهات الخاضعة للرقابة عبر توضيح المتطلبات النظامية بصورة عملية.

وأضاف بأن جمع المختصين في المالية والرقابة يتيح فرصة لتوحيد المفاهيم الرقابية وتبادل أفضل الممارسات في مجالات التدقيق وإدارة المخاطر ومناقشة التحديات التطبيقية في الامتثال المالي، بما يسهم في تطوير منظومة رقابية أكثر كفاءة واستدامة.

وأكد النفيعي أن انعقاد الملتقى يتزامن مع ثلاثة تحولات رئيسة في منظومة الإدارة المالية الحكومية في المملكة: أولها صدور نظام الرقابة المالية الجديد الذي يعيد بناء الإطار النظامي للرقابة على المال العام، وثانيها التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع الحكومي بما يتسق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وثالثها وصول الإصلاحات المالية إلى مرحلة متقدمة من النضج المؤسسي، حيث لم يعد التركيز مقتصراً على تطوير الأنظمة والتشريعات، بل امتد إلى ترسيخ الثقافة الرقابية داخل الأجهزة الحكومية.

وأوضح أن النظام الجديد يُتوقع أن يحدث تحولاً نوعياً في المنهجية الرقابية عبر الانتقال من الرقابة الإجرائية التقليدية إلى رقابة إستراتيجية قائمة على قياس الأثر وتعظيم القيمة، بما يساعد الجهات الحكومية على إدارة مواردها بكفاءة أعلى. كما يتميز بالمرونة والشمول، إذ يراعي تنوع طبيعة عمل الجهات الحكومية، ويحل محل نظام الممثلين الماليين بأساليب رقابية أكثر تطوراً تتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية.

ونوه بأن النظام يعزز توظيف التقنيات الرقمية في العمل الرقابي، من خلال تحليل البيانات المالية واستخدام مؤشرات إدارة المخاطر، بما يمكّن الجهات الرقابية من تطوير أدوات رقابة استباقية تساعد على اكتشاف أوجه القصور مبكراً ومعالجتها قبل تحولها إلى مشكلات مالية.

وبيّن أن النظام يمثل خطوة مهمة في ترسيخ مبادئ الحوكمة المالية، عبر تعزيز الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة، إضافة إلى توسيع نطاق الرقابة ليشمل الجهات المرتبطة بالإنفاق العام أو التي تتلقى دعماً من الميزانية العامة، بما يعزز تكامل المنظومة الرقابية ويحد من الثغرات التنظيمية.

واختتم النفيعي تعليقه لـ "متمم" بالتأكيد على أن النظام الجديد يشكل ركيزة أساسية لدعم كفاءة الإنفاق الحكومي واستدامته، ويعزز مسار التحول الاقتصادي الذي تقوده المملكة في إطار رؤية السعودية 2030 لبناء منظومة مالية حكومية أكثر كفاءة وشفافية واستدامة.

الشجرة المباركة
التي أضاء زيتها اقتصاد المنطقة ..

من مهـــرجان زيتون الجـــوف الدولي..
"متمم" تنقل الحكاية

تنقل مجلة "متمم" بالصورة والكلمة، من مهرجان زيتون الجوف الدولي التاسع عشر، حكاية الشجرة المباركة التي أضاء زيتها اقتصاد المنطقة، وساهم في دعم الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل، وتعزيز الإيرادات غير النفطية بالمملكة.

حيث أصبحت المملكة الآن من أكبر الدول المنتجة للزيتون في العالم، وتنافس منتجاتها بقوة في الأسواق العالمية، وتتركز زراعة هذه الشجرة بشكل أساسي في منطقة الجوف التي تزرع فيها أشجار الزيتون على نطاق واسع وإنتاج وافر.

وتُعدُّ زراعة الزيتون في المملكة، واحدة من القصص الملهمة، حين تكاتفت الإرادة الإنسانية، مع الاهتمام والدعم الحكومي، والتطور التقني الذي ساعد في استخدامها بالقطاع الزراعي؛ لأن تصبح قصة الزيتون من أكثر القصص التي تستحق أن تُروى.

تاريخ الزيتون في المملكة

بالرجوع إلى تاريخ الزيتون في المملكة، نجد أن زراعته بدأت في العام 2007م، وحالما توسعت الزراعة بشكل لافت في منطقة "بسيطاء" الجوف، حتى وصلت في الوقت الحالي إلى أكثر من 25 مليون شجرة زيتون، تنتج سنوياً 150 ألفَ طنٍ من الزيتون.

وتضم المنطقة أكثر من 12500 مزرعة، وعدد من المشاريع الزراعية، والشركات الزراعية الكبرى، وساعدت وفرة الزيتون ووجود نحو 30 معصرة، على إنتاج أكثر من 18 ألف طن من الزيت سنوياً، بنسبة تصل إلى 67% من إجمالي الإنتاج بالمملكة.

وفي العام 2018م، حصلت شركة الجوف للتنمية الزراعية، على شهادة موسوعة جينيس للأرقام القياسية في حجم المساحة والإنتاج، بحوالي 5 ملايين شجرة زيتون، على مساحة 7350 هكتارا. تنتج سنوياً 33 ألف طن من الزيتون، و5500 طن من الزيت.

الجوف عاصمة للزيتون

"المهرجان يُسهم في دعم التنمية، وتمكين المزارعين والمنتجين، وفتح آفاق تسويقية أوسع لمنتجات الجوف في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية"

سمو أمير منطقة الجوف
فيصل بن نواف بن عبدالعزيز

افتتح سمو الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز، أمير منطقة الجوف، النسخة التاسعة عشرة من مهرجان زيتون الجوف الدولي في الفترة من 8 – 17 يناير 2026م، الذي تنظمه أمانة المنطقة، ترسيخاً لمكانة الجوف كعاصمة للزيتون.

وأكّد سموه أن المهرجان الدولي يُجسّد ما تتمتع به المنطقة من مقومات زراعية وسياحية، ويسهم في دعم التنمية، وتمكين المزارعين والمنتجين، وفتح آفاق تسويقية أوسع لمنتجات الجوف في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

ونوّه سمو الأمير فيصل، بالدعم السخي الذي توليه القيادة الرشيدة -أيدها الله- لمنطقة الجوف والقطاع الزراعي، مؤكداً أن هذا الدعم أسهم في نمو الإنتاج الزراعي، وتعزيز إسهام المنطقة في منظومة الأمن الغذائي للمملكة.

تجربة معرفية واقتصادية

قدّم المهرجان لزواره تجربة معرفية واقتصادية متكاملة تستعرض رحلة "شجرة الزيتون" من الغرس حتى الحصاد والإنتاج، وشارك في "معرض الزيتون" لهذا العام 7 دول منتجة للزيتون، إلى جانب تنافس 45 مزارعاً و10 شركات زراعية محلية.

وشهد المهرجان توافد أعداد كبيرة من الزوار من العائلات والشباب، وسجل معدلات زيارة قياسية، وحراكا اقتصادياً كبيراً في معارض الزيتون، التي شهدت عقد صفقات تجارية واسعة وطلباً مرتفعاً على منتجات الزيت والزيتون.

كما شهد طرح أوبريت جديد برؤية مختلفة، واحتوى على مناطق متنوعة من أبرزها إكسبو ومطبخ الزيتون ومناطق: "قاردنز"، و"ذا وورلد"، و"الخزامى"، و"تور الجوف" والمسرح الدولي ومسرح الزيتون و6 مناطق ألعاب و3 مناطق موسيقية.

الصناعات والحرف اليدوية

سجلت أجنحة الأسر المنتجة، ومعرض التسوق، والمعارض المشاركة، مبيعات ونسب زيارة مرتفعة وسط منظومة متكاملة من الخدمات، وأعجب الزوار بفعاليات منطقة الأسر المنتجة الداعمة للصناعات اليدوية والمنتجات المنزلية.

وشارك العديد من رواد ورائدات الأعمال من خلال علاماتهم التجارية بالمهرجان، وعرضوا صناعاتهم اليدوية في مجالات العطور والزينة ومنتجات العناية الشخصية والمشغولات اليدوية وغيرها، والتي يتم إنتاجها من الزيتون.

وكان بيت الثقافة بسكاكا قد احتضن قبل انطلاق المهرجان ورشة تدريبية تناولت صناعة السُّبَح من خشب الزيتون، بعد أن أسهمت البيئة الزراعية في منطقة الجوف في ترسيخ هذه الحرفة لوفرة أشجار الزيتون وجودة أخشابها.

تطوير الصناعة وفتح الأسواق الجديدة

"المهرجان أسهم في رفع القيمة الاقتصادية لمنتجات الزيتون، وتحفيز صغار المنتجين للتحول من الإنتاج التقليدي إلى إنتاج احترافي وتسويقه بشكل أفضل"

الأستاذ الدكتور. نايف المعيقل

حول أثر مهرجان زيتون الجوف الدولي المالي والاقتصادي والاجتماعي، علّق لمجلة "متمم"، الأستاذ بقسم الكيمياء كلية العلوم جامعة الجوف، أ. د. نايف المعيقل.

وقال إنه أسهم بشكل واضح ومؤثر في تطوير صناعة الزيتون بالمملكة، وفي التسويق وفتح الأسواق الجديدة، حيث شكل نافذة تسويق قوية للمزارعين والشركات، مما سمح لهم بعرض منتجاتهم للمستهلكين المحليين والخليجين وحتى الدوليين.

وأوضح أن هذا الترويج الكبير الذي صاحب أيام المهرجان، ساعد على رفع القيمة الاقتصادية لمنتجات الزيتون وزيت الزيتون، وأسهم في تحفيز صغار المنتجين للتحول من الإنتاج التقليدي إلى إنتاج احترافي وتسويقه بشكل أفضل".

وأشار إلى اعتماد المهرجان معايير جودة صارمة، من خلال الاختبارات المخبرية المعتمدة لمنتجات الزيتون والزيت المعروض في المهرجان - مثل التحقق من الحموضة، التزنخ، الرائحة، المواد الكيميائية، الغش التجاري، والتذوق".

وأكد أن المهرجان أصبح منصة تعليمية وتوعوية للمزارعين، تعرض أفضل الممارسات في الزراعة والري والقطف والعصر، مما ساعد في تحسين الجودة، وتشجيع المزارعين على تبني أساليب حديثة وتقنيات متقدمة في الإنتاج.

وأضاف أنه كذلك جذب الخبرات والتجارب الدولية، حيث أتاحت مشاركة دول مختلفة في المهرجان - مثل إسبانيا وإيطاليا وتركيا - للمزارعين فرصة تبادل الخبرات، والتعرف على أحدث الأساليب والتقنيات المستخدمة عالمياً في صناعة الزيتون.

وختم المعيقل تعليقه للمجلة بأن المهرجان "ساعد في تحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، وتطوير البنية التحتية لمنشآت عصر الزيتون، واستخدام معدات حديثة (مثل أنظمة العصر المتقدمة والتخزين الجيد)، ما يُسهم في رفع مستوى الإنتاج والجودة".

وأشار إلى أن المهرجان لعب دوراً حيوياً في نقل إنتاج الزيتون من نشاط زراعي تقليدي إلى قطاع اقتصادي مستدام قادر على المنافسة عالمياً، من خلال تحسين الجودة والإنتاج، وتوسيع الأسواق، ودعم المشاريع الصغيرة".

وأكد في ختام تعليقه أن المهرجان عزز من مكانة الجوف عالمياً، وأسهم في تحقيق رؤية السعودية 2030، بزيادة الإيرادات غير النفطية، وتعزيز قيمة المحتوى المحلي، وربط المنتج بالأسواق العالمية، ودعم الاقتصاد المحلي وتنمية السياحة، وتوفير فرص عمل ومصدر دخل.

نقل الخبرات والتقنيات الحديثة

الدكتور بسام العويش: المهرجان ساعد في نقل الخبرات والتقنيات الحديثة للمزارعين والمعاصر، وتعزيز تبني الممارسات الزراعية والصناعية المتقدمة

حول أثر المهرجان بدأ أستاذ البيئة والزراعة المشارك بقسم الأحياء جامعة الجوف، د. بسام العويش، تعليقه لـ "متمم" بأنه ساعد في نقل الخبرات والتقنيات الحديثة للمزارعين والمعاصر، وتعزيز تبني الممارسات الزراعية والصناعية المتقدمة.

وأوضح أنه خلال الـ 19 نسخة من المهرجان الدولي بالجوف، تم استقطاب واستضافة العديد من الخبراء والمتخصصين الذين أثروا من خبرات ومعارف المزارعين في قطاع الزيتون من حيث الممارسات والتقنيات الحديثة". وبيّن أن المهرجان أسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز دخل المزارعين وسلاسل الإمداد الزراعية، وتسويق منتجات الزيتون التي زاد إنتاجها وجودتها، من خلال تشجيع جائزة أمير المنطقة التي تقدم لأفضل منتجات الزيتون".

وأكد العويش في ختام تعليقه أن الإنتاج زاد من 3 ألف طن زيت زيتون في العام 2006م إلى أكثر من 23 ألف طن هذا العام، بنسبة زيادة فاقت 700% خلال عشرين عاماً، وهذا أنتج عائداً اقتصادياً كبيراً للمزارعين، وزيادة سلاسل الإمداد من تعبئة وتخزين وتسويق ونقل. وأشار في ختام تعليقه إلى أن ارتفاع الإنتاج أدى إلى زيادة في الصناعات التحويلية المعتمدة على الزيتون، مثل صناعة متبقيات الأخشاب والجفت كفحم أو كسماد أو حتى لاستخدامه في تغذية الماشية. كما استفادت كثير من الأسر بصناعة مستحضرات التجميل وغيرها.

ليس بالمال وحده تُبنى الحياة !!

محمد الساعد

كاتب صحفي

لطالما كانت جودة الحياة ترتبط بالمال، لكنه ارتباط مشروط، فليس بالضرورة أن يوفر المال جودة حياة، فعلى مستوى الدول رأينا كيف أن المال والثروات تحولت إلى عبء على الدولة ومواطنيها، ورأينا أيضا كيف أن الإدارة الرشيدة للمال، بمعنى امتلاك ثقافة مالية سواء كانت للأفراد أو للدول، كيف استطاعت أن تؤثر إيجابا في الحياة، فإدارة الثروة بشكل جيد سيؤثر بلا شك في استقرار الأسر والمجتمعات، ويرفع من جودة الحياة. لذلك ففي واقع اقتصادي متقلب ومتعدد الظروف، لم تعد الثقافة المالية مجرد ترف بل أضحت ضرورة معرفية وحياتية، وأصبح من الضرورة الإلمام بالمهارات المحاسبية الأولية، فهي تتقاطع مع تفاصيل حياتنا اليومية بشكل واسع. فالمال على الرغم من أنه وسيلة، إلا أن إدارته بوعي تمثل الجسر الذي تعبر من خلاله الحياة المتزنة غير المستقرة، خاصة إذا استطاع الأفراد الموازنة بين التخطيط والأهداف والنتائج، وكذلك الأولويات.

غير أن الثقافة المالية مسألة لا تتوقف عند حدود الأفراد، بل تمتد لتشمل المنظمات والشركات والدول بوصفها المسؤولة عن الإسهام في جودة الحياة، ولأن العبء الأكبر في إدارة الموارد يلقى عليها، فالدول هي من يجب أن تمتلك ثقافة مالية حقيقية قادرة على تحويل الموارد المحدودة إلى فرص للنمو والاستقرار، وهناك نماذج عديدة فسنغافورة دولة محدودة الموارد الطبيعية لكنها استطاعت الاستفادة من إمكاناتها وموقعها الجغرافي وتحويله إلى فرص عديدة وذات عائد مستدام انعكس على جودة الحياة. في المقابل قد تتحول وفرة الموارد المالية في غياب ثقافة إدارتها، إلى عامل اضطراب اقتصادي واجتماعي، وفنزويلا دليل على ذلك، ولهذا لم يعد السؤال المطروح اليوم هو: كم تملك الدولة من الموارد؟ بل كيف تدير هذه الموارد، وكيف تبني منظومة مالية قادرة على الاستدامة. إن الثقافة المالية للأفراد وللدول تعني القدرة على تخطيط مالي طويل المدى، وإدارة الأهداف باتزان، كما أن تنويع مصادر الدخل يعطي مساحات من الأمان، كذلك ترتيب الأولويات الاقتصادية بما يحقق التوازن بين الدخل والإنفاق. ولعل من المهم التذكير بأهمية الادخار وبناء الاحتياطات كثقافة تغيب عن الكثير، فهي أولى أولويات جودة الحياة واستدامتها، خاصة مع وجود مخاطر وتقلبات اقتصادية. ولذلك ومع عالم تتسارع فيه الأحداث وتتشابك فيه المصالح السياسية والاقتصادية، أصبحت الثقافة المالية أحد أهم عناصر ما يمكن تسميته بـ "الأمن الاقتصادي"

فالدول التي تنجح في ترسيخ "الثقافة المالية" تصبح قادرة على بناء اقتصاد أكثر استقرارًا، وأكثر إنتاجًا، وأكثر قدرة على تحقيق أهدافه، ولعل أزمة 2008م، التي استطاعت فيها المملكة العربية السعودية أن تصمد أمام أزمة عاصفة لم تستطع حتى الدول الكبرى مواجهتها، هو نتيجة لسياسات التحوط الرشيدة، إذ استطاعت أن تقلل من آثار الأزمة المالية العالمية على مجتمعها، كما أنها نجحت في تحويل مواردها إلى أدوات للتنمية المستدامة، لا إلى مجرد عوائد مؤقتة.

من هنا يمكن القول إن تعزيز الثقافة المالية – أيًا كانت موجهة- يجب أن يكون أولوية وطنية، وهو الطريق نحو استدامة جودة الحياة بمعناها الواضح والمباشر، فالتعليم الجيد، والخدمات الصحية والبلدية، وجودة الطرق والأحياء، هي البنية التحتية لجودة الحياة، لكنها تبدأ من الوعي بالثقافة المالية وتنتهي ببناء سياسات اقتصادية رشيدة. فحين يمتلك الأفراد وعياً مالياً، وتتبنى الدول إدارة النتائج المتوقعة، يصبح المال مجرد أداة لتحقيق جودة الحياة والاستقرار، لا منتجاً للانزلاق، وفي نهاية المطاف، فإن جودة الحياة ليست نتاج المال وحده، بل هي نتاج وعي، ومنتجات ممتازة، ومال يمكن إدارته بطريقة ذكية وتوجيهه نحو ما يخدم الإنسان والمجتمع والدول.

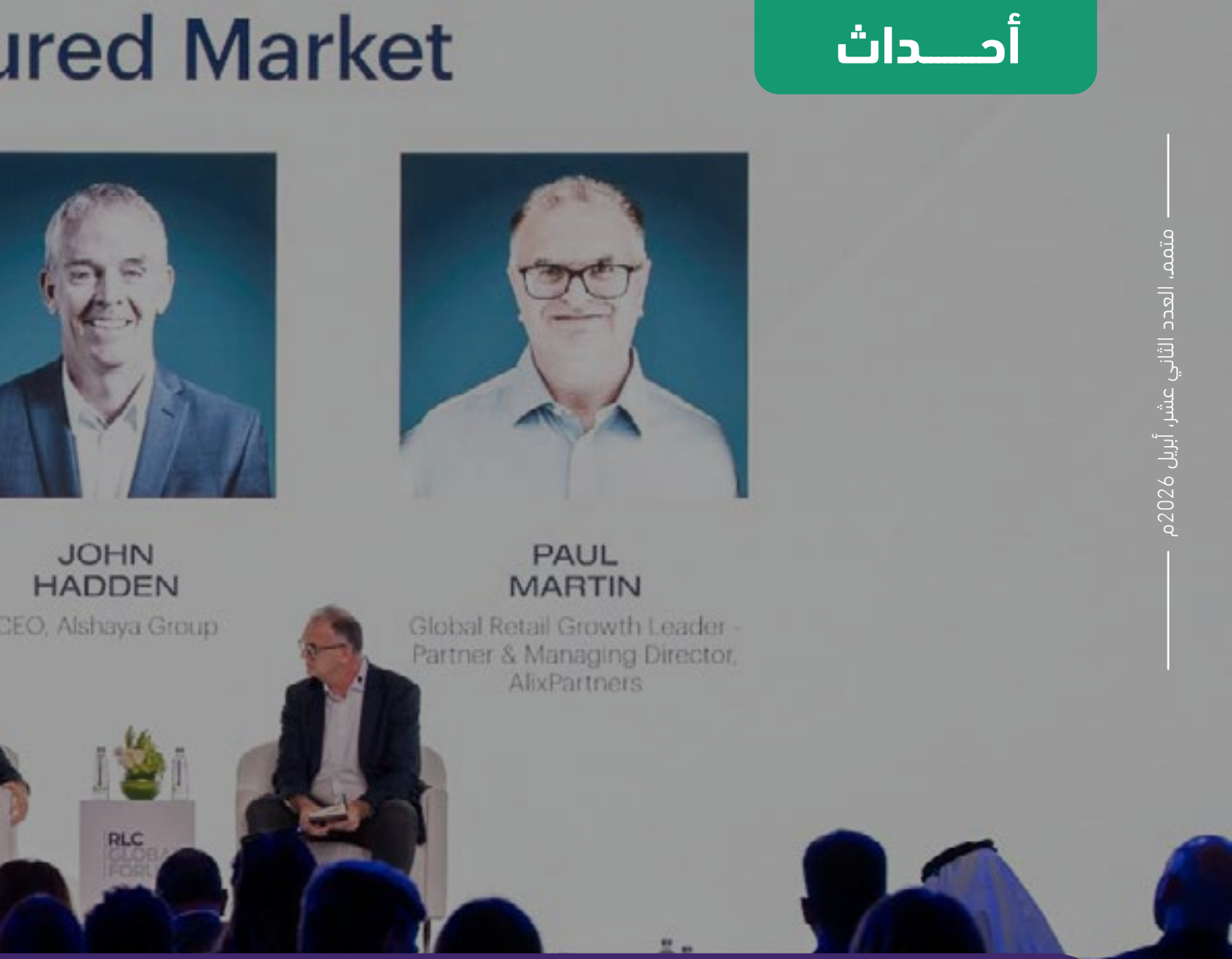

منتدى
دائرة قادة التجزئة العالمي

يتـــوج الريـــــاض
"مركـــزاً عالميـــاً للابتكـــار"

شارك في المنتدى أكثر من **2000 قائد** تنفيذي وصانع سياسات ومسؤول ومستثمر من أكثر من **40 دولة**، لمناقشة مستقبل قطاع التجزئة تحت شعار "مفترق طرق النمو"

أكد منتدى دائرة قادة التجزئة العالمي 2026، الذي استضافته الرياض يومي 3 و4 فبراير 2026م، المكانة المتنامية للعاصمة السعودية الرياض بوصفها مركزاً عالمياً لقطاع التجزئة والابتكار، في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم.

وشارك في المنتدى أكثر من 2000 قائد تنفيذي وصانع سياسات ومسؤول ومستثمر من أكثر من 40 دولة، لمناقشة مستقبل قطاع التجزئة تحت شعار "مفترق طرق النمو"، حيث ركزت الجلسات على مناقشة الفرص والتحديات أمام قطاع التجزئة.

وتصدرت أجندة المنتدى مواضيع: النمو في عالم مُعاد تنظيمه، والذكاء الاصطناعي وقوة المضاعفات، والجنوب العالمي كمحرك للنمو، والتجربة كبنية تحتية للنمو، ونظام المستهلك المستقبلي، والقيادة ما وراء المرونة، والنمو في عالم مُعاد تنظيمه.

وبحث قادة التجزئة في المنتدى، إعادة تعريف النمو مع ظهور مراكز جديدة، وتغير مسارات التجارة، وإعادة تنظيم التحالفات، وكيف يمكن للقادة تحويل المنافسة إلى تعاون من خلال تحويل حالة عدم اليقين إلى ابتكار واستثمار ومسارات جديدة للنمو.

دور متنـــامي لقطـــاع التجزئـــــة السعـــودي

المهنـدس عمـار نقـادي: قطـاع التجزئـة السـعودي، محـرك رئيـس للتحـول الاقتصـادي، وذلـك مـن خلال خلـق فـرص العمـل، ودعـم المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة

خلال كلمتـه فـي افتتـاح المنتـدى، أكـد نائـب وزيـر الاقتصـاد والتخطيـط، المهنـدس عمـار نقـادي، علـى الـدور المتنامـي لقطـاع التجزئـة السـعودي، بوصفـه محـركاً للتحـول الاقتصـادي، وذلـك مـن خلال خلـق فـرص العمـل، ودعم المنشـآت الصغيرة والمتوسطة.

وقـال إن قطـاع التجزئـة السـعودي، تحـول إلـى منظومـة متكاملـة تتجاوز المفهـوم التقليـدي للبيـع والشـراء، لتصبـح قـوة مؤثرة فـي صياغـة هوية المدن، واقتصاداتها، مع ربطها بشـكل وثيـق بقطاعـات السـياحة، والثقافـة، والخدمـات اللوجسـتية، والرقميـة.

كما أشـار معاليه إلـى مكانـة المملكة كوجهـة عالميـة لقطـاع التجزئـة فـي ظـل التحـول الهيكلـي الـذي تقـوده رؤيـة السـعودية 2030، وأن الاقتصـاد السـعودي أصبـح اليـوم أكثـر تنوعـاً، واندماجـاً مـع الأسـواق العالمية بفضـل قيادة القطـاع الخاص.

ارتفاع حصة التجارة الإلكترونية السعودية

المنتدى أبـرز ارتفاع حصـة التجـارة الإلكترونيـة في **المملكـة العربية السـعودية**، وسـلط الضوء على صعـود العلامـات التجاريـة المحلية

أبـرز المنتـدى ارتفـاع حصـة التجـارة الإلكترونيـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية، مـع نمـو فـي قطاعـات الملابس والرفاهية. وسلط الضوء على صعود العلامات التجارية المحلية، حيث باتـت المصداقيـة والأصالـة عنصريـن أساسـيين فـي حضورهـا وتوسّـعها.

وأكـد المتحدثـون تزايـد أهميـة ملكية العلامـة التجاريـة والإدارة طويلة الأمد ودقة قـرارات الاسـتثمار، مع بـروز إدارة المعروضـات والتوطيـن وفهم سـلوك المسـتهلك كمصـادر حاسـمة للميـزة التنافسـية، لا سـيما فـي الأسـواق سـريعة التطور مثـل المملكـة والخليج.

وخلال جلسة "الفصل التالي للعقارات التجاريـة فـي قطـاع التجزئـة"، ناقش المشـاركون أهميـة تنويـع مزيـج العلامـات التجاريـة بعنايـة وتعزيـز المرونة واعتماد التصميم القائم على التجربـة كعوامـل أساسـية للحفـاظ على الأداء في أسـواق تـزداد تعقيداً.

وقال ماجـد عبدالله الغثمـي، الرئيس التنفيـذي المكلـف لشـركة رِد مولـز: لم يعـد قطـاع التجزئـة اليـوم يُقاس بالمعـاملات فقـط، بل بمـدى الصلة والتواصـل، وبالقـدرة علـى كسـب ليس فقط حصـة من إنفـاق العملاء، بـل حصـة مـن وقتهـم ومشـاعرهم.

رؤيـــة 2030 والتـحـــول الهيكلـــي

الأسـتاذ وليد بن داود: رؤية السـعودية 2030 أعـادت تعريف قطـاع التجزئة ليصبح منظومة متكاملة تصيـغ هوية المـدن واقتصاداتها

علـق لـ"متمـم" الأسـتاذ وليـد بـن داود، المديـر التنفيـذي للقطـاع التجـاري، لـدى بـن داود القابضـة، بـأن "اسـتضافة الريـاض لمنتـدى دائـرة قـادة التجزئـة العالمـي 2026، بحضـور أكثـر مـن 2000 قائـد تنفيـذي مـن 40 دولـة، تجسـد التحـول الجـذري الـذي نعيشـه".

وعن التحـول الهيكلي بالقطـاع الذي تقـوده رؤيـة السـعودية 2030، يؤكد أن الرؤية، لم تغير الأرقام فحسـب، بل أعـادت تعريف قطـاع التجزئـة ليصبح منظومة متكاملة تصيـغ هوية المدن واقتصاداتها، وترتبط بقطاعات السياحة والخدمـات اللوجسـتية والرقميـة".

وأوضـح أن هـذا التحـول الهيكلـي مدعوم بأرقـام تعكس ضخامة السـوق السـعودي؛ ففي العـام 2025م وحده، بلغـت قيمـة عمليـات نقـاط البيـع في المملكة أكثر من 707 مليـار ريال، موزعة علـى مـا يزيـد عـن 11.5 مليـار عمليـة.

وأضاف بقوله "من واقـع تجربتنا في بن داود القابضـة، نلمـس هـذا التطـور من خلال الاسـتعداد العالي لتبنـي التقنيات الحديـة وتسـارع الابتـكار فـي تجربـة التسـوق، مما يعزز تنافسـية السـوق السـعودي كوجهـة عالميـة رائـدة".

وأكد بن داود أن قطاع التجزئة أثبت أنه أحد أهم محركات النمو غير النفطي، لدوره في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع نسبة المحتوى المحلي. مبيناً أن بيانات العام 2025م أوضحت هذا الأثر الاقتصادي الواسع؛ فعلى سبيل المثال، سجل قطاع "الأطعمة والمشروبات" مبيعات تجاوزت 105.5 مليار ريال، بينما حقق قطاع "المطاعم والمقاهي" أكثر من 84.8 مليار ريال.

وأشار بقوله "في بن داود القابضة، نؤمن بأن استدامة هذا النمو ترتكز على بناء شراكات إستراتيجية متكاملة تشمل الموردين المحليين ورواد الأعمال ومزودي الحلول اللوجستية. هذا التكامل هو ما يرفع الكفاءة التشغيلية ويخلق فرصاً اقتصادية نوعية، محولاً التجزئة من مجرد عملية بيع وشراء إلى قوة مؤثرة في التنمية المستدامة".

وقال إن الارتفاع الحاد في التجارة الإلكترونية يعكس نضج البنية التحتية التقنية وتحولاً عميقاً في "نظام المستهلك المستقبلي". حيث ارتفع عدد العمليات الإلكترونية ليصل إلى 1.77 مليار عملية في العام 2025م مقارنة بـ 1.12 مليار عملية في العام السابق.

وأن المدلولات المالية مذهلة؛ فقد قفزت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات "مدى" من 197.4 مليار ريال في العام 2024م إلى أكثر من 325.1 مليار ريال في العام 2025م، بنسبة نمو سنوية تتجاوز 64%.

وبالنسبة لنا في بن داود القابضة، يمثل هذا النمو فرصة إستراتيجية لتعزيز نموذجنا "متعدد القنوات". وصول عدد المستخدمين في برنامج الولاء لدينا إلى ما يزيد عن سبعة ملايين مستخدم يمنحنا قاعدة بيانات ضخمة لفهم سلوك المستهلك وتطوير تجارب مخصصة.

واختتم وليد بن داود بأن هذا التكامل بين المتاجر الفعلية والمنصات الرقمية، والقدرة على كسب "حصة من وقت العملاء ومشاعرهم" وليس فقط إنفاقهم، هو ما يحدد الريادة في سوق سريع التطور كالسوق السعودي.

أعدادنـــا السابقـة

للاطلاع على الأعداد السابقة

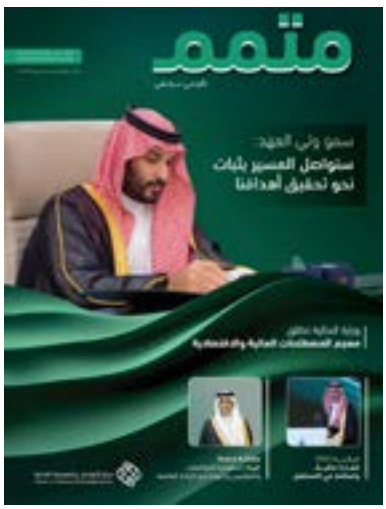

برنامج مزية

أحد برامج تنمية الولاء الوظيفي, والمصمم خصيصًا لمنسوبي الجهات التابعة للمنظومة المالية وأسرهم.

يمنح البرنامج باقة واسعة من **العروض والخصومات** في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والمطاعم والمقاهي والفنادق والسياحة والراحة والترفية والسيارات و الأثاث ومتاجر التجزئة وغيرها.

نضع بين أيديكم أحدث المزايا المتاحة, ونواصل تحديث المزايا بشكل مستمر, بما يليق بمنسوبي المنظومة المالية, ويعزز جودة الحياة.

مزية.. لأنكم تستحقون الأفضل.

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

متمم

مجلـــة ربـــع سنويـــة يصدرهـــا
مركـز التواصـل والمعرفـة الماليـة (متمم)

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

@CFKC_KSA